خطة عمل التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط 2040

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

يوم المتوسط
28 نوفمبر

من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة
وشاملة في البحر الأبيض المتوسط

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

يوم المتوسط
28 نوفمبر

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط
خطة العمل 2040

من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط

ملخص تنفيذي

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

خطة عمل التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٤٠
من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط
قصر بيدرالبيس
بيري دوران فاريل، ١١
٠٨٠٣٤، برشلونة، أسبانيا

قسم النقل والتنمية العمرانية
هاتف: ٠٠٣٤٩٣٥٢١٤١٤١
البريد الإلكتروني: urbandevelopment@ufmsecretariat.org

المؤلفون:
الدكتور روبرتو روكو، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.
الدكتورة كارولا هاين، أستاذة تاريخ العمارة والتخطيط العمراني، جامعة ديلفت.
الدكتور ريمون رويج، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.

الشريك المؤسسي:
الدكتور جيوتي هوساغراهار، نائب مدير مركز التراث العالمي في اليونسكو،
مركز التراث العالمي في اليونسكو،
ساحة فونتيوي رقم ٧، ٧٥٠٠٧، باريس، فرنسا.

الدعم المالي: وزارة خارجية مملكة هولندا.

كيفية الاستشهاد بهذا المنشور:
روبيرتو روكو، وكارولا هين، وريمون رويج (٢٠٢١). خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط للتنمية الحضرية الاستراتيجية ٢٠٤٠ من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط، برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط.

إخلاء المسؤولية
لا الاتحاد من أجل المتوسط ولا أي شخص يعمل بالنيابة عن الاتحاد هو مسؤول عن استخدام المعلومات التالية. لقد تولى المؤلفون كل العناية للتأكد من حصولهم، عند الضرورة، على إذن لاستخدام أي أجزاء من المخطوطات بما في ذلك الرسوم التوضيحية والخرائط والرسوم البيانية التي توجد عليها حقوق الملكية الفكرية من صاحب (أصحاب) هذه الحقوق أو ممثله القانوني.

© الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠٢١
يسمح باستنساخ هذا المحتوى بشرط ذكر المصدر.
يتوفر المزيد من المعلومات حول الاتحاد من أجل المتوسط على الموقع الإلكتروني [www.ufmsecretariat.org].

١ يوليو ٢٠٢١

نقاط الإتصال:
فيكتوريا خيمينيز تيجيرو، الاتحاد من أجل المتوسط
لورا الايجر، محللة سياسية، المديرية العامة الجهوية للمفوضية الأوروبية
روبرتو روكو، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت

صورة الغلاف: شارع المعز، القاهرة المؤلف: جوناس بلان

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
In cooperation with World Heritage Centre
TU Delft Delft University of Technology
Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

المؤلفون

الدكتور روبرتو روكو، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.

الدكتورة كارولا هاين، أستاذة تاريخ العمارة والتخطيط العمراني، جامعة ديلفت.

الدكتور ريمون رويج، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.

تعد خطة عمل التنمية الحضرية الاستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٤٠ (من الآن فصاعدًا خطة العمل) مبادرة حكومية دولية تكمل وتعمل وفقًا للأجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط التي اعتمدها الوزراء المسؤولون عن الإسكان والشؤون البلدية والتنمية الحضرية للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط في المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية الحضرية المستدامة، الذي عقد في القاهرة في ٢٢ مايو ٢٠١٧.

يوفر إطارًا للتنمية الحضرية المتكاملة والمستدامة عبر المنطقة الأورو-متوسطية من خلال تشجيع تنسيق السياسات والعمل وتعزيز الشراكات حول تخطيط وتصميم البيئة المبنية؛ من خلال تسليط الضوء على دور الحفاظ على التراث الثقافي في التجديد الحضري والتنمية المستدامة؛ من خلال تعزيز التمكين المحلي وبناء القدرات؛ ومن خلال تشجيع مشاركة المواطنين؛ ومن خلال دعم تنفيذ ومراقبة التدخلات الترابية الحضرية والإقليمية.

محتويات

١.الديباجة ٧

٢. الأسس والمبادئ ٩

٣.التحديات الرئيسية والنتائج المتوقعة ١٤

٤.الإجراءات الإستراتيجية المتكاملة ١٨

الإجراء١: تنسيق وتعزيز التماسك ١٩

الإجراء٢: تعليم وتعزيز القدرات ٢٤

الإجراء٣: التصور والحكم معًا ٣٠

الإجراء٤: الربط والحماية ٣٤

الإجراء٥: تنفيذ وإدارة ٣٨

الإجراء٦: المراقبة والتواصل ٤٤

٥. الملحق أ : إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط لوصف المشروع وتقييمه ٤٩

٦. الملحق ب: قائمة غير شاملة لإطارات عمل السياسات المستخدمة في إعداد خطة العمل هذه. ٥٢

٧. مراجع ٥٤

١.الديباجة

في أعقاب "الاتحاد من أجل الأجندة الحضرية المتوسطية" التي تم تحديدها في المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية الحضرية المستدامة في القاهرة في ٢٢ مايو ٢٠١٧، تهدف خطة العمل هذه إلى توفير إطار عمل طويل المدى عبر القطاعات ومتعدد الأبعاد للتجديد والتنمية الحضري في المنطقة الأورومتوسطية.

يتبع الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) مسار عملية برشلونة، وهو مشروع طويل الأمد للتكامل المتوسطي، ومهمته "تعزيز التعاون الإقليمي والحوار وتنفيذ المشاريع والمبادرات ذات التأثير الملموس على مواطنينا، مع التركيز على الشباب والنساء، من أجل معالجة الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للمنطقة: الاستقرار والتنمية البشرية والتكامل "(الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠٢٠ أ)، وبلغ المشروع ذروته بإعلان برشلونة لعام ١٩٩٥ (المفوضية الأوروبية، ١٩٩٥).

تم وضع خطة العمل هذه في إطار المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة. تم تصميم الخطة مع الأخذ بالاعتبار لمناقشات واستنتاجات مجموعات العمل المواضيعية للاتحاد من أجل المتوسط حول التجديد الحضري والإسكان الاقتصادي والمستدام.

تعكس خطة العمل التزام دول الاتحاد من أجل المتوسط بالتنمية الحضرية والإقليمية المستدامة والعادلة والشاملة والمرنة، مع الأخذ في الاعتبار التقدم العالمي نحو الاقتصاد الدائري، واستدامة إنتاج الغذاء من المزرعة إلى المائدة، والتحرك نحو الطاقة والمباني والتنقل المستدام والحاجة إلى ضمان انتقال عادل وشامل. تلتزم دول الاتحاد من أجل المتوسط باحترام المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة وصنع السياسات، والوفاء بالالتزامات الحالية بموجب الاتفاقيات الدولية، وتحويل النماذج الاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء الأولوية لإجراءات وتسريعها لصالح الفئات الأكثر فقرًا والأكثر تهميشًا في المجتمع ("عدم ترك أي أحد أو أي مكان في الخلف")، للاعتراف بالحدود المفروضة على موارد كوكبنا، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولضمان اتساق السياسات في التحرك نحو منطقة أورومتوسطية أكثر استدامة بحلول عام ٢٠٤٠.

تتخذ خطة العمل هذه أطر سياساتها الرئيسية: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٥)، والأجندة الحضرية الجديدة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٦)، وجدول الأعمال الحضري للاتحاد الأوروبي (ميثاق أمستردام) (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٦ ج)، إعلان القاهرة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وجمهورية مصر العربية، ومجلس الوزراء العرب للإسكان والتعمير، ٢٠١٥)، ميثاق لايبزيغ الجديد (وزارة الإسكان الألمانية وشبكة المعرفة الحضرية الأوروبية ٢٠٢٠)، الصفقة الخضراء الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ف)، والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠ (جامعة الدول العربية، ٢٠١٧). وتتناول خطة العمل التزام بلدان البحر الأبيض المتوسط بتنفيذ جميع أهداف خطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز على الهدف ١١ المتمثل في "جعل المدن والمستوطنات البشرية اندماجية وآمنة ومرنة ومستدامة"، فضلاً عن تعهدات البلدان التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول الحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٥ (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥) واتفاقية باريس ٢٠١٥ (الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

ترتكز خطة العمل هذه بشكل أكبر على التراث المشترك الواسع للمنطقة الأورومتوسطية وإمكاناتها الهائلة لتعزيز التنمية المستدامة، والاندماج الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية العادلة، والمرونة المحسنة. وهي تفعل ذلك من خلال التنسيق الدولي المحسن والشراكات وبناء القدرات لحماية واستخدام ذلك التراث كمورد للتنمية المستدامة، من خلال عدد من الإجراءات المتآزرة. تماشياً مع اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢ بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم (اليونسكو، ١٩٧٢)، وتوصية اليونسكو لعام ٢٠١١ بشأن المشهد الحضري التاريخي (اليونسكو، ٢٠١١)، تعتبر خطة العمل الماضي المشترك لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط على أنه الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه مستقبل مشترك مستدام وعادل ومرن.

وبهذا المعنى، ترى خطة العمل هذه أن البحر الأبيض المتوسط هو النقاط المشتركة الكبرى للمنطقة، ويربطها معًا في تاريخها وهويتها، مع الاعتراف بالثراء الثقافي والتنوع في المنطقة، والحالة الخاصة للبلدان المتأثرة بالاضطرابات السياسية والصراعات، والهجرة الجماعية وآخرها جائحة كوفيد ١٩، وكلها تحدث على خلفية الركود الاقتصادي العالمي وأزمة المناخ المستمرة. تستلزم هذه التحديات المشتركة مسؤوليات مشتركة تتعلق بالمناخ، والحفاظ على البيئة وتجديدها، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالتجارة العالمية والتنقل والهجرة والصحة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧) والتنمية.

تعترف خطة العمل هذه أيضًا بالتنوع الكبير في النماذج المجتمعية ومستويات التنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تنعكس أيضًا في تقاليد التخطيط المختلفة وأنماط التحضر في كل بلد، والتي تتطلب استجابات مصممة خصيصًا ولكن جماعية ومنسقة.

منازل سكنية حضرية في مالقة (إسبانيا).

٢. الأسس والمبادئ

تعتمد هذه الوثيقة على الأولويات المحددة في جدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط، وهي:

- لتحقيق الإمكانات الكاملة للمناطق الحضرية وإسهامها في تحقيق البعد الحضري لأهداف خطة عام ٢٠٣٠ والأجندة الحضرية الجديدة؛
- لإنشاء نهج أكثر فعالية وتكاملًا وتنسيقًا في البلدان الأورو-متوسطية فيما يتعلق بالسياسات والتشريعات والاستثمارات ذات التأثير المحتمل على المناطق الحضرية، والسعي بموجب ذلك للمساهمة في التماسك الإقليمي والاجتماعي من خلال الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المناطق الحضرية والمناطق حول البحر الأبيض المتوسط؛
- لتشجيع المدخلات من قبل السلطات الوطنية والمحلية، بما في ذلك الجمعية الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية (ARLEM)، في تصميم وتنفيذ السياسات ذات التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على البلدات والمدن ومناطقها الحضرية الوظيفية (ديكسترا، بولمان، فينيري، ٢٠١٩)، مع احترام الهياكل والسياسات الإدارية الوطنية التي لها تأثير كبير على المناطق الحضرية، وتعزيز البعد الحضري لهذه السياسات. تهدف الأجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط إلى تمكين السلطات المحلية من العمل بطريقة أكثر منهجية وتماسكًا نحو تحقيق الأهداف الشاملة (الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠١٧). ستستمر الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (PA-UfM) والجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية في لعب دورهما لتعزيز التعاون البرلماني الدولي، وإسماع أصوات السلطات المحلية والإقليمية، وتعزيز أقلمة السياسات القطاعية الأورومتوسطية (الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠٢٠ ب).

علاوة على ذلك، فإن خطة العمل هذه تتبع إعلان القاهرة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وأخرى،٢٠١٥)، التي تعيد التأكيد على «جميع نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن السكان والتنمية والمرأة والطفل والمناخ» وتقر بما يلي:

«أهمية ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الحصول على سكن لائق والمساهمة بشكل فعال في عملية تنمية المجتمع؛ «ضرورة ضمان إعادة تأهيل وإدماج الفئات الضعيفة والمهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمعات الحضرية وكذلك تعزيز اندماج الشباب وإطلاق العنان لقدراتهم الإبداعية لتنمية مجتمعاتهم المدنية؛

«أهمية تطوير المناطق الريفية وتوفير سبل العيش لتعزيز الاستقرار والعمل هناك، جنبًا إلى جنب مع تعزيز الفرص الاقتصادية وبناء جسور التواصل مع المدن المجاورة» (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وأخرى، ٢٠١٥).

تأخذ خطة العمل هذه في الاعتبار أيضًا إعلان القاهرة ٢٠١٣ بشأن تحديات التنمية وديناميات السكان في عالم عربي متغير (صندوق الأمم

المتحدة للسكان- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ٢٠١٣) وتوصياته بشأن السياسات العامة التي تركز على الكرامة والمساواة والصحة واستدامة المكان والبيئة والحوكمة. إنه يعترف بالتحديات العديدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، واحتياجات المهاجرين والنازحين، الفرصة التي تمنحها الآفاق الديموغرافية الشابة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتحديات التي يطرحها متوسط العمر المتوقع في المنطقة واحتياجات ومناشدات الأشخاص ذوي الإعاقة. علاوة على ذلك، تلبي خطة العمل هذه «نهجًا شاملاً ومتكاملاً وقائمًا على المكان وطويل الأجل للتنمية الحضرية المستدامة، وهو أمر ضروري لتعزيز الإدارة الجيدة والازدهار الاقتصادي والجنساني والمندمج اجتماعيًا وعادلًا وآمنًا وصحيًا ومتاحًا ومرنًا، بالإضافة إلى مدن ذات كفاءة في استخدام الموارد ومنخفضة الكربون ومستدامة بيئيًا» والتي قدمتها الأجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠١٧).

حجر الزاوية في خطة العمل هذه هو نهج طويل الأجل ومتكامل ومتعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات للتجديد الحضري والتنمية مع التركيز الفوري على الإسكان الميسور التكلفة والمستدام. يتماشى هذا مع ثلاثة توجيهات أساسية لإرشادات التنظيم الأفضل في أوروبا (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ أ) في تلك السياسات، وهي:

(١) التكامل،
(٢) البناء على العلم والأدلة،
(٣) التشارك.

باتباع مبادئ السياسة هذه، تعد خطة العمل هذه إطارًا للسياسة الاستراتيجية التي تسعى إلى تنسيق التنمية الحضرية والإقليمية وتقديم القيمة الاستراتيجية للمشاريع والتدخلات الترابية، من أجل تعزيز فعاليتها. تعريفها لمفهومي «التجديد الحضري» و«التنمية الحضرية» هو واسع، مما يعني إجراءات لتحسين وترقية وتكييف ودمقرطة البيئة المبنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، العمل القوي في قطاع الإسكان.

من هذا المنطلق، فإن خطة العمل هذه ليست مخططا وإنما هي إطار للسياسة التي تسعى إلى توجيه انتباه أصحاب المصلحة نحو رؤية استراتيجية مشتركة للتنمية الحضرية المستدامة. كإطار للسياسة، تعتمد خطة العمل هذه على الترجمة والتكيف مع الحقائق الوطنية، حيث يتم تصميم السياسات وتنفيذها وفقًا للأولويات والقدرات والحوكمة وأساليب الإدارة الوطنية والمحلية. الهدف هو تعزيز التفاهم المتبادل والأطر المشتركة القائمة على زيادة الفهم المتبادل والتعلم المتبادل، مما سيمكن أصحاب المصلحة المتنوعين من التعاون والعمل نحو رؤى مشتركة وأهداف مشتركة (لايلز، ٢٠١٢). وبهذا المعنى، فإن الإجراءات الموضحة في هذه الخطة تعزز بعضها البعض، لكن غياب إجراء معين لا يعرض الخطة بأكملها للخطر.

تؤكد الخطة على الدور الرئيسي لمشاركة أصحاب المصلحة وإشراك المواطنين والمجتمع في ترتيبات الحوكمة كوسيلة لتحقيق الاستدامة الاجتماعية على المدى الطويل، وهي الأساس الذي يمكن أن تُبنى عليه الاستدامة البيئية والاقتصادية والمرونة.

تتبنى خطة العمل هذه منهجية الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحديد المدن والمناطق الحضرية والريفية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠)، لتسهيل المقارنة الإحصائية الأوسع للتعريفات الوطنية للمناطق الحضرية والريفية. تركز خطة العمل هذه على المناطق الحضرية الوظيفية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٩b) كطريقة لتعريف التحضر كعملية تأخذ في الاعتبار مساحات عمل المواطنين كمقياس للتنمية التي تركز على الناس. كما أنها تُعرف المواطنين بوصفهم وكلاء اجتماعيين لهم حقوق ومسؤوليات، وليسوا مجرد أشخاص في كيان حكومي معين.

علاوة على ذلك، فإن الخطة تنبني على مبادئ السياسة الحضرية الحديثة التي تم وضعها في عدد من أطر السياسات الدولية المدرجة في الملحق ب: قائمة غير شاملة لإطارات عمل السياسات المستخدمة في إعداد خطة العمل هذه.

لقد حدد جدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠١٧) العديد من أولويات السياسة:

- القواعد واللوائح الحضرية، التي تؤكد على دور التخطيط الحضري؛
- التنمية الحضرية والإقليمية المتوازنة، مع التركيز على التنمية الإقليمية المتكاملة والعلاقة بين المناطق الساحلية سريعة التحضر والأراضي الريفية النائية المتأثرة بفقدان السكان؛
- البيئة، مع التركيز على الإدارة المستدامة للموارد (المياه والنفايات والطاقة والغذاء)، والاستخدام المستدام للأراضي، والحد من الزحف العمراني وحماية المناظر الطبيعية؛
- المناخ، مع التركيز على تعزيز المرونة الحضرية والبنى التحتية الخضراء؛
- السكن، والذي يشير إلى «النهج المتكاملة لسكن مستدام وميسور التكلفة ومناسب وتوفير الخدمات الحضرية الأساسية (المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والكهرباء)» وإنشاء أحياء متنوعة اجتماعيًا؛
- النقل والتنقل، مع التركيز على النقل العام المتكامل والشامل والميسور التكلفة، فضلاً عن النقل الآمن غير الآلي؛
- الهجرة، مع التركيز على تعزيز القدرات والخدمات الأساسية للمدن المستضيفة للمهاجرين واللاجئين والنازحين.

يشير جدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط أيضًا إلى طرق التنفيذ التي تشمل تدابير السياسة المتعلقة ببناء القدرات والتمويل وجمع البيانات وإدارتها. تم تطوير هذا النهج إلى استراتيجيات تكاملية تنعكس في الإجراءات المقترحة. وتشمل هذه:

١. الحوكمة الإقليمية المتكاملة. مفهوم الحوكمة والتخطيط الحضري والإقليمي الجيد، على أساس التنمية الحضرية المتكاملة والاستثمار، وعلى مبادئ الحكم المتعدد المستويات والحوكمة التنسيقية التي تساعد الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية على إنشاء:

شكل ١: أطر عمل السياسات الرئيسية المستخدمة في وضع خطة العمل هذه.

(ط) الشراكات والرؤى المشتركة،
(٢) استراتيجيات التخطيط الترابي منسقة ومتكاملة في مناطق محددة حول محاور التدخل الترابي،
(٣) التدخلات الترابية الرئيسية المنسقة والتكاملية، بما في ذلك البنى التحتية العابرة للحدود.

٢. التنمية الحضرية والإقليمية التكاملية. الطبيعة التكاملية المحتملة للتنمية الحضرية والإقليمية المستدامة والقادرة على الصمود. يجب أن يتجاوز هذا التدخل التكنولوجي إلى المعالجة المتزامنة للأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية للتنمية.

٣. التحضر والتنمية المستدامين. التعزيز المتبادل للعلاقة بين التحضر والتنمية المستدامين، والتي تم إبرازها في الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وفي جدول الأعمال الحضري الجديد، وفي نهج المشهد الحضري التاريخي (HUL) لليونسكو. وهذا يعالج الحاجة إلى تجديد الأحياء والمجتمعات القائمة مع حماية قيم التراث؛ لتوفير مساكن ميسورة التكلفة ومستدامة، وكذلك استكشاف تطوير مناطق ومدن جديدة في المنطقة.

٤. التراث المتكامل. الحفظ والاستخدام المستدام للتراث الثقافي القيم للمنطقة، بما في ذلك التراث المعماري والعمراني، مع دمج الحفاظ على التراث مع التنمية الحضرية المستدامة. يستدعي التراث التاريخي الفريد للمدن حول البحر الأبيض المتوسط اهتمامًا خاصًا بأنماط التحضر التقليدية، مع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني الفريد، بما في ذلك بعض الإنجازات البشرية الأكثر إثارة للإعجاب في التحضر والعمارة. المنطقة الأورو-متوسطية هي موطن لعدد كبير من المواقع التي تصنفها اليونسكو كتراث عالمي (اليونسكو، ٢٠٢٠ ب) التي تشهد على تاريخ المنطقة الغني والطويل والمتعدد الطبقات.

٥. حوكمة التحولات. إدارة التنمية الحضرية والإقليمية المستدامة والانتقال إلى الاستدامة، مع التركيز على المناطق الحضرية التاريخية، والخصائص الجغرافية المحلية، والحوكمة المتعددة المراكز، والتمكين المحلي، بما في ذلك التمويل السليم والمراقبة القائمة على النتائج والتقييم.

٦. السياسة القائمة على الأدلة. صنع السياسات القائمة على الأدلة والعلم وتنمية المعرفة المشتركة. يجب أن تستند الإجراءات إلى فهم التأثيرات، وإشراك الجامعات المحلية والشبكات الأكاديمية الدولية. يسلط هذا البعد الضوء على الحاجة إلى التعاون والشراكات، باستخدام التعريفات المشتركة، وجمع البيانات المشتركة وأدوات التحليل، وتعزيز القدرة على تصميم وتنفيذ خطط إستراتيجية متكاملة، مع التركيز على التفكير التصميمي.

٧. مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة، بصفتهم منشئين مشاركين، لتقديم تنمية حضرية أكثر سلامة، وذات أسس متينة، وعادلة، وديمقراطية. هذا يلبي الاستدامة الاجتماعية للسياسات والتدخلات الترابية من خلال اتخاذ قرارات منفتحة وشفافة، مع مساهمة المواطنين والمجتمعات في جميع أنحاء عملية صنع السياسات. «تعد المشاركة المجتمعية والتشاور الواسع النطاق وتنفيذ المناهج التصاعدية من العناصر الرئيسية للتنمية المحلية والإقليمية» (مركز التكامل المتوسطي، ٢٠١٨، ص ١٥). وهذا يشمل إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين والنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة - لا سيما فيما يتعلق بالولوجيات في البيئة المبنية. ويشمل ذلك أيضًا الاهتمام بالمساواة بين الجنسين، وإشراك الأشخاص من جميع الفئات العمرية، من خلفيات اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية وعرقية متنوعة. وهذا يشمل استخدام أشكال جديدة من الديمقراطية الإلكترونية والمشاركة الرقمية.

٨. العدالة الاجتماعية-الترابية، باعتبارها حجر الزاوية للاستدامة، بما في ذلك التحديات الترابية المرتبطة بإشراك المواطنين ومشاركتهم، والمساواة بين الجنسين، والصحة العامة، ورعاية الأطفال، والشيخوخة واحتياجات المهاجرين والنازحين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

٩. الإسكان المستدام والمتكامل. الإسكان كمحرك لتنمية المدن المتكاملة وتجديدها. تم توضيح هذا في محور خاص للتدخل يركز على الإسكان، بعد العمل الذي قامت به مجموعة العمل المواضيعية التابعة للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الإسكان الميسور والمستدام. ويخلص إلى أن الإسكان يجب أن يكون ملائمًا ومستدامًا وميسور التكلفة ومتكاملًا ومحافظًا على الثقافة وملائمًا للسياق ومرتبطًا بأنظمة النقل، مع إمكانية الحصول على بيئات حضرية مستدامة وصحية وشاملة. الإسكان المتكامل المستدام هو عنصر مركزي في الإجراءات الموضحة في محور التدخل ١ (خطة عمل الإسكان للاتحاد من أجل المتوسط).
١٠. التعلم المشترك بين المدن، وبناء القدرات المحلية. هذه أدوات لتمكين المجتمعات والسلطات المحلية وجعل التمكين المحلي والحكم المتعدد المراكز ممكنًا.

تتضمن خطة العمل هذه عناصر ومبادئ «سياسة التماسك للاتحاد الأوروبي»، مما يعزز احتياجات التنمية المحلية وإمكاناتها مع تقليل التفاوتات بين المناطق. وتسعى إلى التآزر بين السياسة والتنفيذ، لرفع مستويات المعيشة وجودة التنمية الإقليمية والحضرية وكذلك الحوكمة.

تدعم «سياسة التماسك للاتحاد الأوروبي» فكرة التنمية الإقليمية المتكاملة وتقدم شرطين من شروطها الدنيا لاستثماراتها الحضرية ما بعد عام ٢٠٢٠:
(ط) يجب أن تستند الاستثمارات إلى استراتيجيات إنمائية متكاملة (متعددة القطاعات، ومتعددة أصحاب المصلحة، وعابرة للأقاليم اختيارياً)؛
(٢) يجب على هيئة محلية أو إقليمية ذات صلة أن تختار أو تشارك في اختيار العمليات (متعددة المستويات، بقيادة المجتمع اختياريًا).

فيما يتعلق بالحوكمة، تدمج «سياسة التماسك للاتحاد الأوروبي» ثلاثة مناهج: حوكمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات ومتعددة أصحاب المصلحة. من الناحية الإقليمية، فهو يجمع بين نهج المجال الوظيفي والنهج الذي يقوده المجتمع (تاكاكس، ٢٠١٨، الاقتراح التشريعي للمفوضية الأوروبية، ٢٠١٨).

باتباع هذه المبادئ، فإن خطة العمل الحالية لها نهج قائم على المكان، حيث يكون للحكومات المحلية دور مركزي في صنع الرؤية والتصميم والتنفيذ المشتركة. ومع ذلك، فإن الخطة تشجع في الوقت نفسه الشراكات طويلة الأجل والعابرة للأوطان والأقاليم والمتعددة النطاقات والقطاعات لتحقيق التنمية الإقليمية المتكاملة، مع الاعتراف بدور البحر الأبيض المتوسط ومسطحاته المائية كمصدر للحياة والنشاط الاقتصادي، والثقافة، وتسليط الضوء على طبقات التاريخ والتراث الثقافي التي تشكل هوية المنطقة الأورومتوسطية.

٣. التحديات الرئيسية والنتائج المتوقعة

تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط العديد من التحديات المترابطة للتنمية المستدامة لمدنها وبلداتها ومجتمعاتها (خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، ٢٠٢٠b؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / نادي الساحل وغرب إفريقيا، ٢٠٢٠؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢٠c؛ إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٩، ٢٠٢٠؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة العمل المتوسطية، ٢٠٢٠؛ اليونسكو، ٢٠٢٠ أ؛ المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٢١). بالنظر إلى الاتجاه الكبير المتمثل في زيادة التحضر والدور الحاسم الذي تلعبه التنمية الحضرية المستدامة في جودة حياة الناس، فمن المهم للاتحاد من أجل المتوسط والدول الأعضاء فيه تحديد رؤية مشتركة للتنمية الإقليمية المنسقة. يجب أن تستند هذه الرؤية المشتركة إلى أطر عمل السياسات المدرجة في الديباجة، من بين أطر السياسات الأخرى، وتمهيد الطريق لاعتماد جدول أعمال شامل وعملي حول هذا الموضوع.

تتمتع منطقة البحر الأبيض المتوسط بواحد من أسرع معدلات التحضر في العالم. يعيش ٦٠٪ من سكان المنطقة حاليًا في مناطق حضرية. من المتوقع أن يزداد عدد السكان الحضريين بمقدار ٢٢,٥ مليون إضافي بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب الهجرة من المناطق الريفية وبسبب النمو الحضري الداخلي (الأمم المتحدة ومركز قاعدة بيانات معلومات الموارد العالمية في أريندال، ٢٠١٣).

تجد مدن البحر الأبيض المتوسط نفسها بالفعل معرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ مثل ندرة المياه والجفاف وحرائق الغابات وموجات الحر (الوكالة الأوروبية للبيئة، ٢٠١٢)، إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات الساحلية والعواصف (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٨). يتعرض حوض البحر الأبيض المتوسط لضربات أشد من أجزاء أخرى من العالم، حيث وصلت الزيادة في درجات الحرارة بالفعل إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعية، مما يعني أن الاحترار في هذه المنطقة أسرع بنسبة ٢٠ في المائة من المتوسط العالمي (خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، ٢٠٢٠ب).

أدى التطور السريع وغير المخطط له للمناطق الحضرية الكبرى إلى تدهور سريع للعديد من مراكز المدن التاريخية، مما أثار مخاوف بشأن حالة الحفاظ على مواقع التراث العالمي، مما يعرض للخطر التراث الثقافي، والمناظر الحضرية، والهوية الفريدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد تفاقمت هذه العمليات بسبب الاضطرابات السياسية والفوضى الاقتصادية ومؤخراً بسبب جائحة كوفيد ١٩. وفقًا لإعلان القاهرة لعام ٢٠١٥، «تسبب الوضع الدقيق الذي تمر به بعض الدول العربية وقسوة النزاعات الأهلية والإرهاب الذي تعاني منه المجتمعات الحضرية والريفية، في هدم ممنهج للمدن العربية القديمة و [المواقع المدرجة في [قائمة] التراث العالمي لليونسكو] في العديد من المدن العربية «(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وآخرون، ٢٠١٥). تعد الثقافة والتراث والمواقع التاريخية أساسية لخلق اقتصادات مستدامة وشاملة في المنطقة، ليس فقط من خلال السياحة ولكن أيضًا من خلال التضمين الثقافي والاجتماعي للحلول المتبعة. يعتبر السكن والخدمات العامة من العناصر الرئيسية لتحسين مستويات معيشة الناس وهناك حاجة إلى تحسين المرافق الأساسية والبنية التحتية للجميع، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين والنازحين.

تواجه دول البحر الأبيض المتوسط أيضًا تحديات تتعلق بالهجرة واللاجئين، مما يزيد الضغط على المناطق الحضرية. إن البحر الأبيض المتوسط ليس مجرد «طريق بحري إلى أوروبا». يجب أن تتعامل جميع البلدان حول حوض البحر الأبيض المتوسط تقريبًا، على شواطئه الشمالية والجنوبية، مع أعداد كبيرة من المهاجرين الباحثين عن فرص اقتصادية أفضل أو اللاجئين الفارين من الصراع (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٠). وقد تفاقم هذا الوضع بسبب جائحة كوفيد ١٩، الذي كشف عن أوجه قصور منهجي في الصحة العامة والرفاهية في المدن حول العالم، بما في ذلك مدن البحر الأبيض المتوسط، لا سيما من حيث الإسكان الميسور التكلفة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠ب، ٢٠٢٠ج).

المربع ١: المدينة العربية في العصور الوسطى كنموذج للمراكز الحضرية الكثيفة والمدمجة والصالحة للعيش

يشير العديد من المؤرخين إلى المدن العربية في العصور الوسطى (مثل فاس في المغرب وحلب في سوريا) باعتبارها تمثيلات عليا لمراكز حضرية كثيفة ومدمجة وصالحة للعيش. في القرن الماضي، أصبحت تلك الأنظمة الحضرية تدريجيًا تمثيلات للأنظمة الحضرية المتخلفة حيث سادت نظرية التخطيط العصري، مع التركيز على الفصل الوظيفي الحضري، والتركيز على السيارة الخاصة، والتخطيطات الترابية منخفضة الكثافة - المعيار الدولي. لكن العديد من التأثيرات غير المتوقعة للمدينة العصرية، مثل المراكز الخالية من السكان، والازدحام المروري، وتلوث الهواء الحضري، والتجزئة، دفعت المخططين الغربيين والمنظرين الحضريين إلى إعادة اكتشاف أهمية المدن المدمجة. لكن لا يزال مفهوم المدينة المدمجة ليس أحد العوامل التي تثير اهتمام معظم المخططين اليوم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد اتخذت العديد من البلدان نظرية التخطيط العصري إلى أقصى الحدود "(البنك الدولي، ٢٠٢٠، ص ٤٣) . التراث المعماري والعمراني الفريد للمدن القديمة في شمال إفريقيا لا يستحق فقط الحفاظ عليه، بل أيضًا دراسة نسيجه الحضري كمثال على شكل مدينة مدمجة ومتكيفة مع المناخ وغنية ثقافيًا.

وهذا يشمل الانتشار الواسع للتحضر غير الرسمي دون المستوى المطلوب، وتدهور المخزون السكني في المراكز الحضرية التاريخية، وتدهور المستوطنات التقليدية والمراكز التاريخية التي هجرها سكانها (مثل المدن التاريخية في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط والقصور العتيقة في المناطق الجنوبية)، والمشاكل المتعلقة بالحصول على المياه، والنقل، والمناطق الخضراء، فضلاً عن أزمة هيكلية في القدرة على تحمل تكاليف السكن اللائق والحصول عليه. كل هذه العوامل تؤثر على صحة ورفاهية المواطنين وتحتاج إلى معالجتها بشكل متكامل.

في ضوء التحديات الموضحة أعلاه، تقترح خطة العمل هذه تدابير تكاملية متنوعة ومتعددة القطاعات، مع منظور طويل الأجل ونهج متعدد التخصصات يربط بين التكنولوجيا والمجتمع والثقافة، لتحقيق النتائج التالية:

- **العمل المناخي**، من أجل الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة، لتعزيز مقاومة المناخ وتحسين البيئات الحضرية. يؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر ودرجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار والتحديات البيئية الأخرى إلى تأجيج الهجرة غير النظامية والتهجير القسري ويؤثر على جميع دول البحر الأبيض المتوسط في وقت واحد (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ج). لذلك، تهدف خطة العمل هذه إلى تشجيع العمل المناخي الطارئ لتعزيز الاستدامة الشاملة وتحسين المرونة وتعزيز البيئات الحضرية من خلال تشجيع دمج نص وروح اتفاقية باريس (الأمم المتحدة، ٢٠١٥) في السياسات الحضرية الوطنية وفي استراتيجيات التنمية للمدينة المتكاملة (ماتسوموتو، ألين دوبري، كروك، وروبرت، ٢٠١٩)، ومن خلال تعزيز تكامل التراث العمراني مع حلول للعمل المناخي.

سيساعد العمل المناخي الطارئ على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين جودة الهواء. وسيعزز الكفاءة والإنصاف في استخدام وتوزيع الموارد الطبيعية وحماية الأصول البيئية، فضلاً عن التكيف الفعال وفي الوقت المناسب للمجتمعات والبنى التحتية مع تغير المناخ. وينبغي أن يحدث ذلك من خلال تعزيز التحول المستدام للطاقة، والإدارة السليمة للمياه، وتنفيذ البنية التحتية الخضراء / الزرقاء وتدابير مكافحة التصحر، ومن خلال التخطيط والتصميم الحضريين الشاملين والمتكاملين المبنيين على العلم ويكونان سليمان بيئيًا ومراعيان للسياق. وهذا مهم بشكل خاص بالنظر إلى متوسط الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة في المنطقة والزيادة المتوقعة في تأثيرات «الجزر الحرارية» في المناطق الحضرية. لا يمكن فصل هذه الأهداف عن البنيات الاجتماعية والترابية التي تحدث فيها. الاستدامة الاجتماعية هو أمر بالغ الأهمية للاستدامة الشاملة، والاستدامة الاجتماعية متجذرة في العدالة الاجتماعية-الترابية: إعادة التوزيع العادل لأعباء وفوائد التنمية المستدامة.

وبهذا المعنى، تقر خطة العمل هذه بأن العمل المناخي يجب أن يكون متجذرًا في حوكمة ديمقراطية متعددة المستويات ومتعددة المراكز تسمح بمشاركة المواطنين وإشراك المجتمع المدني وممارسات الأعمال العادلة والشفافة وكفاءة القطاع العام والمساءلة، بناءً على رؤية التضامن والعمل الجماعي الضروريين لتحقيق مدن ومناطق ومجتمعات عادلة وشاملة ومستدامة.

- **المرونة الحضرية.** تتطلب الطبيعة المتعددة الأبعاد والمترابطة للتهديدات والتحديات التي تواجهها المدن والمناطق والمجتمعات نهج منهجية متكاملة تعالج هذه القضايا بشكل كلي. يجب مواجهة الأزمات المنهجية بعمل جماعي متضافر. يجب أن تكون المدن والمناطق قادرة على الاستجابة والتخفيف والتعافي، وحيثما أمكن، تجنب الأزمات، سواء كانت أزمات بيئية أو سياسية أو اقتصادية أو صحية أو مائية أو طاقة أو مناخية أو صحية. أظهرت جائحة كوفيد ١٩ أن هذه القضايا متشابكة بشدة في أنظمة معقدة، وأن فكرة المرونة الحضرية والإقليمية يجب أن تتجاوز البيئة إلى تبني إصلاح جماعي منسق في مجالات متعددة مترابطة من النشاط البشري.

إن فكرة أن «الأشخاص والمؤسسات والدول بحاجة إلى الأدوات والأصول والمهارات المناسبة للتعامل مع مخاطر معقدة ومتشابكة ومتطورة بشكل متزايد، مع الاحتفاظ بالقدرة على اغتنام الفرص لزيادة الرفاهية العامة» هي مقبولة على نطاق واسع (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ٢٠١٤). يتجاوز مفهوم المرونة المعتمد هنا قدرة الأسر والمجتمعات والمدن والمناطق والدول على امتصاص الصدمات والأزمات والتعافي منها، إلى تبنى فكرة أنه يجب عليهم «التكيف بشكل إيجابي وتحويل بنياتهم ووسائلهم للعيش في مواجهة الضغوط طويلة الأجل والتغيير وعدم اليقين «(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤)، باستخدام مبادئ «إعادة البناء بشكل أفضل» (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠١٧) وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠١٥). تشمل المرونة الحضرية قضايا الاعتماد على الذات والأمن، بما في ذلك أمن الغذاء والصحة والمياه والسكن.

- **العدالة والمساواة المكانية**، والحد من عدم المساواة المكانية والفقر. تؤدي تحركات السكان عبر البحر الأبيض المتوسط وداخل البلدان بسبب الهجرة أو النزوح القسري إلى تنمية إقليمية وحضرية غير متوازنة. يمكن الحد من عدم المساواة المكانية والفقر في المجتمعات القروية والحضرية من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية، والنقل المستدام والقابل للتشغيل المتبادل، والأماكن العامة الجيدة، وكذلك عن طريق زيادة الحصول الآمن على الأراضي، وعلى السكن المستدام واللائق وبأسعار معقولة، من خلال تجديد حضري مستدام وعادل وشامل، ومن خلال التوسع الحضري الدقيق والمستدام فقط عند الضرورة القصوى.

يعني الإنصاف الاجتماعي المكاني إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة والمحرومة؛ يجب معالجة قضايا المساواة بين الجنسين، وتعليم الشباب ومنحهم الفرص، ورعاية المسنين والإعاقة، وكذلك احتياجات المهاجرين واللاجئين والنازحين. أظهرت جائحة كوفيد ١٩ أن التفتت الحضري والفقر وعدم كفاية الخدمات الحضرية الأساسية والإسكان الميسور التكلفة والفرص الاقتصادية لا يمكن اعتبارها مشاكل تخص فئات اجتماعية اقتصادية معينة ولكنها تؤثر على المجتمع ككل.

- **الحفاظ على التراث والحلول القائمة على التراث من أجل التنمية المستدامة.** يمكن تحقيق الإدارة المستدامة للتراث من خلال المحافظة الجيدة وإعادة استخدام وتثمين التراث الثقافي المميز للمنطقة الأورومتوسطية، مع تعزيز دور التراث في حلول التنمية الحضرية المستدامة، وفقًا لاتفاقية اليونسكو للتراث العالمي لعام ١٩٧٢ (اليونسكو، ١٩٧٢)، توصية اليونسكو لعام ٢٠١١ بشأن المشهد الحضري التاريخي (اليونسكو، ٢٠١١) وإعلان دافوس ٢٠١٨ (الاتحاد السويسري، ٢٠١٨).

- **تفادي الأزمات**. يمكن تعزيز قدرات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تكامل البنية التحتية، وتحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والنازحين، ومن خلال تعزيز مرونة البيئة المبنية والبنية التحتية، مع إيلاء الاهتمام الواجب للأمن في الأماكن العامة (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ ي)، والبنية التحتية الأساسية، وأنظمة الطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل والاتصالات.

- **تحسين الازدهار.** يمكن تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق من خلال تحسين الربط بين الأماكن وكفاءته، وتنشيط الاقتصادات المحلية، وتوسيع استخدام التقنيات والابتكارات المتطورة، مع تقييم تأثير التنمية الحضرية على المناطق المجاورة والأنظمة الطبيعية.

- **التنظيم الأفضل والحوكمة الرشيدة.** الحكم الرشيد غير ممكن بدون خدمة عامة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة لا تستمع فقط إلى مواطنيها ومنظمات المجتمع المدني والشركات والمؤسسات الأكاديمية، بل تُسخر أيضًا طاقاتهم ومعرفتهم لتحقيق الأهداف المجتمعية المتفق عليها. باتباع المبادئ المنصوص عليها في أجندة «التنظيم الأفضل للاتحاد الأوروبي»، يهدف التنظيم الأفضل إلى ضمان أن يكون صنع القرار مفتوحًا وشفافًا، وأن المواطنين وأصحاب المصلحة يمكن أن يساهموا في جميع عملية صنع السياسات والقانون، وأن إجراءات القطاع العام تستند إلى الأدلة وفهم التأثيرات، بما في ذلك تقليل الأعباء التنظيمية على الشركات أو المواطنين أو الإدارات العامة (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٧ ب، ٢٠١٩ ب). يهدف التنظيم الأفضل أيضًا إلى رقمنة الخدمات العامة من أجل تحسين جودتها وإمكانية الوصول إليها، مما يضمن استخدام الحكومات على مختلف المستويات لتقنيات المعلومات والاتصالات لتبني مبادئ الحكم الرشيد وتحقيق أهداف السياسة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠أ).

- **تحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين.** الهدف العام لخطة العمل هذه هو تحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين، وعدم ترك أي شخص أو مكان خلف الركب. تم إدراج أطر العمل والمعايير والمؤشرات الخاصة بتحسين مستويات المعيشة في النص.

شكل ٢: النتائج المرجوة من خطة العمل.

٤. الإجراءات الإستراتيجية المتكاملة

تعتمد خطة العمل هذه على ستة إجراءات شاملة مدرجة أدناه، كل منها مقسم إلى إجراءات فرعية.

يتم تمثيل الإجراءات في عجلة متكاملة، مما يعني أنها مستقلة ولكنها تعزز بعضها البعض. يمكن للحكومات الوطنية والمحلية أن تبدأ من أي مكان في الخطة الاستراتيجية. تعني المشاركة مع السلطات المحلية أن الإجراءات ذات الأولوية قد تختلف من بلد إلى آخر. يشمل كل إجراء عددًا من الخطوات والإجراءات الأصغر المؤطرة مؤقتًا على أنها قصيرة المدى (١-٣ سنوات) ومتوسطة المدى (٣-١٠ سنوات) وطويلة المدى (١٠-٢٠ سنة). الإجراءات الستة هي:

١. **تنسيق وتعزيز التماسك**
٢. **تعليم وتعزيز القدرات**
٣. **التصور والحكم معًا**
٤. **الربط والحماية**
٥. **التنفيذ والإدارة**
٦. **المراقبة والاتصال**

تهدف العجلة الديناميكية للتدخل والتعلم إلى تطوير مجتمع أصحاب المصلحة للاتحاد من أجل المتوسط في التجديد والتنمية الإقليمية المستدامة. تشير العجلة إلى أنه يمكن تنفيذ الإجراءات في وقت واحد وأن هناك نقاط دخول متعددة لأصحاب المصلحة. نفس الشيء ينطبق على الإجراءات الفرعية. توفر العجلة إرشادات للممارسات التي سيتم تكرارها وصقلها بمرور الوقت، مما يشجع أصحاب المصلحة على البحث عن شراكات مفيدة للطرفين من أجل التعلم.

بالنسبة لجميع الإجراءات المقترحة، تتمثل الخطوة الأولى الحاسمة في النظر في المبادرات الحالية بهدف تحديد نهج وقدرات أصحاب المصلحة المعنيين، وتقييم القيمة المضافة وكذلك أوجه التكامل بين الإجراءات. لهذا الغرض، تم إنشاء إطار عمل منفصل للاتحاد من أجل المتوسط لوصف المشروع وتقييمه كأداة عبر الإنترنت لتقييم المبادرات الجارية وتقييم المبادرات الجديدة. هذا الإطار مبين في الملحق أ.

١,٤ الإجراء ١: تنسيق وتعزيز التماسك

لتعزيز التصميم والتنسيق الإقليمي وتماسك السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة عبر المنطقة الأورومتوسطية.

يركز هذا الإجراء على تطوير ومواءمة وتماسك أداتين من أدوات الحوكمة التكميلية على المستويين الوطني والمحلي: السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. في الأنظمة الفيدرالية، تحتاج السياسات الحضرية إلى التنسيق والمواءمة عبر ثلاثة مستويات من الحكومة - «الفيدرالية» و«الاتحادية» و«المحلية»، في ضوء السلطات والمسؤوليات الخاصة بكل بلد على حدة. السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة هما الأداتان الرئيسيتان للتماسك المكاني والتنسيق والعمل. تقوم الوزارات الوطنية والسلطات الاتحادية والمحلية المسؤولة عن التنمية الحضرية المستدامة، حسب الاقتضاء، بتخطيط وتحضير (عند الضرورة) ومواءمة السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة، حيث يعمل الاتحاد من أجل المتوسط كمنصة للتواصل ومنصة استشارية.

تُعرَّف السياسة الحضرية الوطنية بأنها «مجموعة متماسكة من القرارات المستمدة من عملية مدروسة تقودها الحكومة لتنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وهدف مشتركين من شأنه تعزيز تنمية حضرية أكثر تحولاً وإنتاجية وشمولية ومرونة على المدى الطويل «(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٤ أ). تزود السياسات الحضرية الوطنية الجهات الفاعلة في القطاع العام بأطر عمل وأهداف للعمل المنسق؛ كما أنها توفر أطر العمل والأدوات القانونية لصياغة استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. لذلك، يجب بذل الجهود لتنسيق السياسات الحضرية الوطنية والسعي إلى التماسك في رؤية مشتركة للتنمية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية. يُفهم التماسك على أنه تنسيق مجالات العمل، ومواءمة التعاريف، والمنهجيات، والرصد، مع احترام الخصائص والأطر القانونية لكل بلد.

كما ينبغي للسياسات الحضرية الوطنية أن تعزز أوجه التآزر والروابط الديناميكية والمتعددة بين المناطق الحضرية والضواحي والمناطق شبه الحضرية والريفية، باتباع مبادئ التخطيط والتنمية الحضرية والإقليمية المتكاملة. يُعرِّف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الروابط الحضرية الريفية على أنها تفاعلات متنوعة وغير خطية داخل الفضاء الحضري الريفي، بما في ذلك تدفقات الأشخاص والسلع ورأس المال والمعلومات، وكذلك بين القطاعات والأنشطة مثل الزراعة والخدمات والتصنيع (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٩). «بسبب العديد من التغييرات في العلاقات الديناميكية بين المناطق الريفية والحضرية، لم يعد التقسيم الثنائي بين المناطق الحضرية والريفية فعالاً (...). مع حدوث التحضر، ينبغي اعتبار المناطق شبه الحضرية والريفية جزءًا لا يتجزأ من التنمية الحضرية المستدامة. إن فجوات التنمية الوظيفية والمكانية بين المناطق الحضرية التي يغلب عليها الطابع الحضري والمناطق الريفية في الغالب هي آخذة في الاتساع مع عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة». (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢٠ أ). يجب أن تعترف السياسات الحضرية الوطنية أيضًا بمبادئ الحوكمة متعددة المستويات والفرعية، والتي تلعب فيها السلطات المحلية دورًا رائدًا. وهذا يشمل الدور الرئيسي للمدن الثانوية أو المتوسطة في خلق الرخاء وتوزيعه.

تشير استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة إلى الاستراتيجيات المحلية التي تضمن تماسك الإجراءات الحضرية، وتجنب الفجوات بين التصميم والبرمجة والتنفيذ. إنها:

- تستهدف منطقة محددة جيدًا، يفضل أن تكون منطقة حضرية وظيفية، وتحدد التحديات والأهداف المترابطة بناءً على الاحتياجات المحلية وتضمن الاتساق عبر مختلف الأدوات والاستثمارات المحلية ذات الصلة.
- يتم تطويرها بمشاركة مناسبة من المواطنين ويتم اعتمادها من قبل السلطات أو الهيئات المحلية أو الإقليمية الأخرى ذات الصلة.
- تحتوي على تحليل مركّز وسليم لاحتياجات التنمية والإمكانيات المحددة في المنطقة المستهدفة، لبدء السياسات والاستثمارات القائمة على الأدلة.
- تصف النهج المتكامل والمواءمة المقابلة للسياسات والأدوات والاستثمارات لتلبية احتياجات وإمكانات التنمية الحضرية المحددة، وإنشاء علاقات متبادلة بين مجالات السياسة وتحرير أوجه التآزر بين مجموعة واسعة من الإجراءات ومصادر التمويل (متعددة المستويات).
- تحتوي على وصف لمشاركة الشركاء من خلال، على سبيل المثال، المشاورات الاستراتيجية الاستباقية في جميع مراحل دورات السياسة والاستثمار (أصحاب المصلحة المتعددين والتمكين المحلي).
- توائم استراتيجيات الشراء مع استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة من خلال الاستخدام الاستراتيجي للمشتريات العامة.
- تقدم وصفًا للإجراءات المتوخاة، والأدوات التي سيتم استخدامها، والمخرجات ومؤشرات النتائج.

هذه الوثائق موجودة في العديد من البلدان والمدن في جميع أنحاء المنطقة ولكنها تفتقر إلى العديد منها. تقدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية برامج تساعد البلدان على تطوير السياسات الحضرية الوطنية، بما في ذلك برنامج تطوير السياسة الحضرية الوطنية المكون من خمس خطوات لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والذي يعمل حاليًا في مصر والأردن ولبنان وتونس. لا تزال القدرة التقنية على تطوير استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة تشكل تحديًا في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في المدن الثانوية والثالثية خارج المناطق الساحلية، لذلك يجب اتخاذ هذا الإجراء بالاقتران مع الإجراءات الأخرى في هذه الخطة، وخاصة الإجراء ٢: للتعليم وتعزيز القدرات.

التماسك والتنسيق هما أيضًا أهداف عامة لخطة العمل ككل، لذا فإن الإجراءات الخمسة المتبقية تدعم الإجراء ١.
تتمتع منطقة البحر الأبيض المتوسط بواحد من أسرع معدلات التحضر في العالم. يعيش ٦٠٪ من سكان المنطقة حاليًا في مناطق حضرية. من المتوقع أن يزداد عدد السكان الحضريين بمقدار ٢٢,٥ مليون إضافي بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب الهجرة من المناطق الريفية وبسبب النمو الحضري الداخلي (الأمم المتحدة ومركز جريد أريندال، ٢٠١٣).

تجد مدن البحر الأبيض المتوسط نفسها بالفعل معرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ مثل ندرة المياه والجفاف وحرائق الغابات وموجات الحر (الوكالة الأوروبية للبيئة، ٢٠١٢)، إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات الساحلية والعواصف (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٨). يتعرض حوض البحر الأبيض المتوسط لموجات حر أشد من المناطق الأخرى في العالم، وقد ارتفعت درجة الحرارة في المنطقة بالفعل.

١,١. الأهداف الرئيسية

تعزيز إنشاء ومواءمة وثائق السياسة الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا الإجراء في دعم التنمية الشاملة المنسقة لمدن ومناطق الاتحاد من أجل المتوسط؛ لتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي من خلال تعزيز التنسيق في الحوكمة والسياسات وأدوات التخطيط والقدرة على التنفيذ عبر النطاقات، من الوطنية إلى المحلية، وتعزيز التقارب في معايير وقيم التخطيط الترابي.

إن تطوير وتنسيق السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة في جميع أنحاء المنطقة لديه القدرة على تعزيز التنمية والازدهار من خلال تحفيز استراتيجيات التنمية الحضرية المتكاملة. أدى التحضر السريع وغير المخطط له في الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وتركيز السكان في المدن الساحلية في معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط، إلى ترك المجتمعات الداخلية وراءهم، وحرمانها من الوصول إلى الخدمات وفرص الحياة الجيدة. يمكن أن يساعد الاهتمام المتجدد على النطاق الإقليمي والبنى التحتية الإقليمية على المستوى غير الوطني في خلق تنمية أكثر توازناً، وإعادة ربط مدن الموانئ النشطة بالمناطق النائية المتأخرة. التخطيط والتصميم الإقليميان أساسيان لتحقيق هذه الأهداف.

٢,١. الأدوات الرئيسية

١. السياسات الحضرية الوطنية: تعزيز إنشاء ومواءمة وثائق السياسة الحضرية الوطنية:
(١) لتطوير وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط التي ليس لديها سياسة حضرية وطنية، باتباع أطر العمل المشتركة المتفق عليها.
(٢) لمقارنة وتنسيق السياسات الحضرية الوطنية الموجودة بخطة العمل هذه.

٢. استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة: تعزيز إنشاء ومواءمة استراتيجيات تنمية المدينة المتكاملة على أساس المبادئ القائمة على الأدلة للتخطيط الإقليمي الاستراتيجي:
(١) لوضع رؤى مشتركة للتنمية على المدى المتوسط والطويل، وتعزيز عمليات التحول الديمقراطي من خلال تمكين الحكومات المحلية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة ومشاركة المجتمع والمواطنين،
(٢) للتأكد من أن استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة تحمي وتقيم التراث الثقافي للأماكن (بما في ذلك مراكز المدن التاريخية)؛ وأنها تنبني على ممارسات البناء والهوية الموروثة؛ وأنها تدمج الحفاظ على التراث مع خطط التنمية الحضرية المستدامة.

٣,١. الجهات الفاعلة الرئيسية

السلطات الوطنية والسلطات المحلية والجامعات الرئيسية والمنظمات العالمية والإقليمية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

٤,١. الأدوات أو الموارد المالية الممكنة

برامج ومبادرات المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة، وبرامج ومبادرات الاتحاد الأوروبي، مثل: برنامج التعاون الثنائي للاتحاد الأوروبي، والميثاق العالمي لرؤساء البلديات للمناخ والطاقة، ومشروع العمل من أجل المناخ في جنوب المتوسط (Clima-Med)، و PESETA IV، وإجراءات COST (التعاون الأوروبي في العلوم والتكنولوجيا) و TAIEX (أداة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات للمفوضية الأوروبية) والتوأمة (أداة الاتحاد الأوروبي للتعاون المؤسسي بين الإدارات العامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المستفيدة أو الشريكة).

٥,١. أطر العمل المرجعية الرئيسية

برنامج السياسة الحضرية الوطنية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السياسة الحضرية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٩ج)، وجدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط، واستراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة (فيوريتي، بيرتولدي، بوستي، هيردين، ٢٠٢٠)، جدول الأعمال الحضري الجديد، ميثاق أمستردام، توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي، ميثاق لايبزيغ الجديد، الصفقة الخضراء الأوروبية، إستراتيجية التنقل المستدام والذكي (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ هـ)، توجيه إدارة المياه (البرلمان الأوروبي، ٢٠٠٠)، الإدارة المستدامة للمياه في الاقتصاد الدائري (الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢١ أ)، اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها المعتمدة في إطار عمل خطة البحر الأبيض المتوسط (برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، ١٩٧٦)، خطة الأمين العام للأمم المتحدة: العِقد الدولي للعمل من أجل الماء ٢٠١٨-٢٠٢٨ (الأمم المتحدة، ٢٠١٨)، تحديث موجز التقدم ٢٠٢١ - الهدف ٦ - المياه والصرف الصحي للجميع (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ٢٠٢٠أ)، إطار عمل التسريع العالمي للهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ٢٠٢٠b)، تقارير الأمم المتحدة حول تنمية المياه في العالم «المياه وتغير المناخ» (اليونسكو، ٢٠٢٠ أ) و «تثمين المياه» (اليونسكو، ٢٠٢١)، الإطار الأوروبي للعمل بشأن التراث الثقافي (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ هـ)، استنتاجات المجلس بشأن خطة

المربع ٢: ما هي السياسة الحضرية الوطنية (*NUP*)؟

السياسة الحضرية الوطنية (NUP) هي "مجموعة متماسكة من القرارات من عملية تقودها الحكومة لتنسيق مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية مشتركة من شأنها تعزيز تنمية حضرية أكثر إنتاجية وشمولية ومرونة. تم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي كأداة سياسية أساسية لتسخير ديناميات التحضر من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية. لا تحل السياسة الحضرية الوطنية محل السياسات الحضرية المحلية ولكنها تكملها لتهيئة الظروف اللازمة للتنمية الحضرية المستدامة "(ليفيفر، ١٩٩٦؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧). في خطة العمل هذه، من المفهوم أن السياسات الحضرية الوطنية تقدم إطارًا عامًا لاستراتيجيات تنمية المدن المحلية (استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة) بما يتوافق مع خطة العمل هذه ومع الاتفاقيات الدولية.

المربع ٣: ما هو التصميم الإقليمي؟ تسهيل الحوار حول التغيير الجغرافي والمؤسسي

لقد تغيرت مناهج التخطيط الترابي خلال العقد الماضي. أدت المطالبات المتنافسة - غالبًا بسبب تدابير التخفيف والتكيف العاجلة مع المناخ - والمعضلات الناشئة عن التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الهيكلي إلى تقدير أكبر لنُهُج التخطيط الترابي اللينة والتكيفية. تتضمن هذه الأساليب المعرفة حول مناطق معينة، والمبادرات التي يقودها المجتمع المحلي، وترتيبات الحوكمة المؤقتة المصممة خصيصًا، وتصورات أكثر تحويلية للتغير الجغرافي الطبيعي والأيضي والتطوري. وسط حالة من عدم اليقين والخلاف والتعقيد، فإن الغرض منها هو إطلاق استجابات مجتمعية أكبر وفي الوقت المناسب للمشاكل الموجودة في البيئة المبنية مع الحفاظ على منطق التخطيط القوي الطويل الأجل.

تشير دراسات الأنماط اللينة للتخطيط الترابي إلى أنها تعزز دور الرؤية والتصميم الترابي. لقد ألهمت التغييرات الموضحة أعلاه عمليات تخطيط أكثر تكرارية وانعكاسية، وغالبًا ما تتضمن مجموعة متنوعة من المعارف والجهات الفاعلة. برز التحليل الجغرافي والاستعارات الجغرافية الخيالية و "فن" صنع التمثيلات الجغرافية كأدوات محترمة لبناء القدرات والإجماع في الإعدادات التفاعلية متعددة الفاعلين التي ينطوي عليها التخطيط المرن. أصبحت الأساليب التي يقودها التصميم جزءًا وثيقًا من التخطيط الترابي الإقليمي في مختلف المناطق الأوروبية. ظهر التصميم الإقليمي - كاستكشاف للحلول الجغرافية للمشكلات على نطاق أوسع - كنظام مميز يساهم في الكشف عن آليات التنمية الترابية الإقليمية، والتوسط في الانقسامات والاستدلال المتضارب الناجم عن عدم التطابق بين المساحات والحدود الإدارية، وتشجيع العمل المحلي مع دعم التنسيق المسؤول لمثل هذا الإجراء عبر مناطق متعددة الأنواع والمستويات.
تتمثل مهمة الاتحاد من أجل المتوسط في تعزيز التعاون الإقليمي والحوار وتنفيذ المشاريع والمبادرات ذات الأثر الملموس على المواطنين. في المناطق الأوروبية، يقوم المخططون بتجربة النُهُج التي يقودها التصميم لصنع القرار. يُنصح بالتعلم من تجاربهم في التصميم الإقليمي كشكل متميز من أشكال الحوار، والاستفادة من البحث في ذلك.

نص من طرف: الدكتورة فيرينا بالز، جامعة دلفت للتكنولوجيا

العمل الثقافة ٢٠١٩-٢٠٢٢ (المجلس الأوروبي، ٢٠١٨)، وفريق خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الهندسة المعمارية عالية الجودة والبيئة المبنية للجميع (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ أ)، والنهج المتكامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لاتفاقية باريس للمناخ: دور المناطق والمدن (ماتسوموتو وآخرون، ٢٠١٩).

٦,١. الإطار الزمني

متوسطة المدى (٣-١٠ سنوات)

٧,١. الإجراءات المقترحة والقائمة الإرشادية للمنفذين

(١) تقييم التعاون المحتمل والقيمة المضافة لدعم الاتحاد من أجل المتوسط لإنشاء البرامج الوطنية التطبيقية والمراكز الدولية للتنمية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات الشريكة الأخرى المشاركة في البرامج القائمة.
(٢) تشجيع الدول الأعضاء والسلطات غير الوطنية على الالتزام بتطوير السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة ومتابعتها في سياق خطة العمل هذه، بالاعتماد على الأدوات وأنشطة الدعم الحالية.
(٣) تحديد التوجهات (بما في ذلك التوجهات الكبرى)، والمخاطر والتحديات للتخطيط الحضري الوطني والمحلي (على سبيل المثال، النقاط الساخنة للطوارئ المناخية بناءً على مشروع PESETA IV، والتدهور البيئي، ومخاطر الكوارث الأخرى بالإضافة إلى النزوح القسري)، لإدراجها هذه التحديات في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. ستنفذ من قبل الوزارات الوطنية، وشبكة من الجامعات المحلية والدولية (شبكة الجامعات)، ومركز المعرفة للتوسع الحضري المستدام في البحر الأبيض المتوسط (MSU)، والشركاء.
(٤) وضع مخطط لتطوير السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة عبر المنطقة. سيتم تنفيذها بواسطة المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية الحضرية المستدامة (المشار إليها فيما يلي باسم المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط)، وشبكة الجامعات، ومركز المعرفة بجامعة ولاية ميشيغان والشركاء.
(٥) وضع مخطط لحوكمة التنمية المكانية عبر المنطقة. سيتم تنفيذها بواسطة المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات ومركز المعرفة بجامعة ولاية ميشيغان والشركاء.
(٦) تخطيط وإجراء تقييم نقدي لتطوير السياسات الحضرية الوطنية في جميع أنحاء المنطقة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧). سيتم تنفيذها من قبل الوزارات الوطنية وشبكة الجامعات ومركز المعرفة بجامعة ولاية ميشيغان والشركاء.
(٧) تعزيز الحوار بين سلطات التخطيط الوطنية لمواءمة السياسات الحضرية الوطنية مع خطة العمل هذه وتقييم / مراقبة هذا التنسيق. سيتم تنفيذها من قبل الوزارات الوطنية والمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات ومركز المعرفة بجامعة ولاية ميشيغان والشركاء.
(٨) مساعدة السلطات الوطنية على تطوير السياسات الحضرية الوطنية التي تتماشى مع خطة العمل هذه من حيث المحتوى والأهداف والغايات العامة. سيتم تنفيذها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشبكة الجامعات ومركز المعرفة بجامعة ولاية ميشيغان والشركاء.
(٩) تشجيع حوكمة إقليمية أقوى في السياسات الحضرية الوطنية. سيتم تنفيذها من قبل الوزارات الوطنية وشبكة الجامعات ومركز المعرفة بجامعة ولاية ميشيغان والشركاء.
(١٠) رسم الخرائط والتشجيع على تقوية الحوكمة المتعلقة بالمياه في السياسات الحضرية الوطنية (البحر وموارد المياه العذبة)، بما في ذلك إدارة مياه البحر الأبيض المتوسط والمسطحات المائية المرتبطة بها فيما يتعلق بالتنمية الحضرية، باستخدام ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات في أوروبا (لجنة المناطق الأوروبية، ٢٠١٤) ووثيقة التوجيه رقم ٨ «المشاركة العامة فيما يتعلق بتوجيه إطار عمل المياه» (المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٣). سيتم تنفيذها من قبل الوزارات الوطنية وشبكة الجامعات ومركز المعرفة بجامعة ولاية ميشيغان والشركاء.
(١١) ربط البلديات لمساعدتها على تبادل الخبرات أثناء تطوير استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (فيما يتعلق بالإجراء ٢: لتثقيف وتعزيز القدرات، من خلال المختبرات الحية وبدعم من الجامعات المحلية). يتم تنفيذها من قبل السلطات المحلية وشبكة الجامعات ومركز المعرفة بجامعة ولاية ميشيغان والشركاء.

المربع ٤: مشاريع التنمية الحضرية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: خلاصة وافية لتجارب المركز الحضري التابع لمركز التكامل المتوسطي (تم تعديل النص)

المكون ١: وضع عدد من استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة ضمن السياسات الحضرية الوطنية القائمة.
التنظيم والبدء في تحديد الخدمة البلدية التي ستشرف على تصميم الاستراتيجية وتحديد النطاق الممنوح لمشاركة المواطنين. يتم تشكيل لجنة توجيهية على المستوى الوطني تضم الوزارات المعنية والهيئات العامة والجامعات والمجتمع المدني وبناءً على دعوة ممثلين عن الاتحاد من أجل المتوسط.

المرحلة ١ - يتم إجراء التشخيص المسبق باستخدام طرق مختلفة، بما في ذلك طريقة "الحقائق والتحديات والمشاريع". يقدم تقرير "الذاكرة الوصفية" رؤية للمتغيرات المختلفة التي تشكل الواقع الحضري بما في ذلك (١) البنية التحتية الحضرية؛ (٢) البنى التحتية الخضراء؛ (٣) التراث الثقافي والطبيعي؛ (٤) العمالة في الصناعات والحرف التقليدية؛ (٥) أطر العمل المؤسسية والقانونية؛ (٤) التنمية الاقتصادية المحلية؛ (٧) التطوير المبتكر المتعلق بالموانئ.

المرحلة ٢ - يحدد التشخيص الاستراتيجي كيفية التعامل مع التحديات. تحدد وثيقة (تقرير التشخيص الاستراتيجي) القضايا والاتجاهات الرئيسية وتأثيراتها الإقليمية.

المرحلة ٣ - يلخص الإطار الاستراتيجي الهدف العام ("رؤية المدينة") والخطوط الإستراتيجية ("رسالة المدينة") للمدينة. إنشاء روابط مع الاستراتيجيات الإقليمية.

المرحلة ٤ - صياغة خطة العمل. تشمل مجموعة واسعة من المشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي.

المرحلة ٥ - يتم وضع آلية للمراقبة والتقييم للمضي قدمًا من وثيقة التخطيط إلى عملية ديناميكية حية لتحويل المدينة من خلال إنشاء مكتب التنمية المحلية الذي سيقود تنفيذ الاستراتيجية ومراقبتها.

المكون ٢: مشاركة، بناءً على دعوة، مجموعات المصلحة العامة (مثل AVITEM و MedCities و Réseau des Villes Euromed إلخ) في تطوير وتنفيذ استراتيجيات تنمية المدينة في البحر الأبيض المتوسط. يأخذ هذا المكون البحر الأبيض المتوسط على أنه نقطة مشتركة تربط المنطقة بأكملها من خلال المياه، والأنشطة والتدفقات التي توفرها، بما في ذلك تدفقات الشحن والسلع، فضلاً عن التراث الثقافي للمنطقة الأورو-متوسطية والهوية، كل ذلك بينما يتم مواجهة نفس تحديات العولمة والمنافسة (المنافسة ضد التعاون).

(مركز التكامل المتوسطي، ٢٠١٨، ص.٢٤؛ MedCities، ٢٠١٨).

(١٢) وضع مخطط للتراث الثقافي الرئيسي في البلدات والمدن عبر المنطقة. سيتم تنفيذها من قبل الوزارات الوطنية واليونسكو وشبكة الجامعات ومركز معرفة التراث المتوسطي ومركز المعرفة بجامعة ولاية ميشيغان والشركاء.

٨,١. نموذج للتنفيذ. (نموذج مقتبس من مركز التكامل المتوسطي (MedCities، ٢٠١٨)

٩,١. معايير النجاح

(١) ارتفاع عدد البلدان التي لديها برامج السياسة الحضرية الوطنية بشكل ملحوظ إلى أكثر من ٨٠٪ في ثلاث إلى خمس سنوات.
(٢) ارتفاع عدد السياسات الحضرية الوطنية و استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة التي حددها الاتحاد من أجل المتوسط على أنها تحقق التنسيق مع خطة العمل هذه.
(٣) ارتفاع عدد المدن التي لديها استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة بشكل ملحوظ إلى أكثر من ٨٠٪ في ثلاث إلى خمس سنوات.
(٤) مشاركة شبكات السلطات المحلية بنشاط.
(٥) ارتفاع عدد خطط العمل المحلية المتصلة بالمستويات المتكاملة لتنمية المشاريع بشكل ملحوظ خلال ثلاث إلى خمس سنوات.

٢,٤ الإجـراء ٢: تعليـم وتعزيـز القـدرات

لتعزيز ودعم التخطيط والتعليم التصميم وبناء القدرات التي تدعم أهداف خطة العمل هذه.

إن تمكين السلطات المحلية وتعزيز قدرتها التخطيطية هو أمر بالغ الأهمية لتمكينها من الاستجابة لتحديات التنمية المستدامة وتوطيد الحكم الديمقراطي عبر البلدان في المنطقة الأورومتوسطية. تساعد تقوية قدرتها على التخطيط على تعزيز الحوكمة متعددة المستويات للإجراءات التي تهدف إلى الاستدامة والقدرة على الصمود. يؤدي الافتقار إلى القدرة على التخطيط والتنسيق على المستوى المحلي، وخاصة في المدن الثانوية والثالثية خارج المناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، إلى زيادة الاختلاف في مستويات التنمية (البنك الدولي، ٢٠٢٠). يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز التعلم المشترك من خلال تبادل الخبرات والأدوات والمفاهيم والأطر من أجل التنمية المتكاملة المستدامة.

تعد واجهة العلوم والسياسات بُعدًا رئيسيًا لتوسيع القدرة والرؤية. إن تحفيز وتسهيل التعلم مدى الحياة للمهنيين، ومقارنة مناهج التخطيط والتصميم الحضري، ومنهجيات التدريس، و «تعليم المعلمين» هي قضايا محورية لاتخاذ الإجراءات. يجب أن تكون الجامعات جزءًا من التخطيط المحلي وأنظمة التصميم البيئية، للمساعدة في تطوير حلول للسياقات المحلية، وتحفيز التفاعلات بين سلطات المدينة والجهات الفاعلة الأخرى على الأرض، مع ربط المعرفة في جميع أنحاء المنطقة وعلى الصعيد الدولي. يمكن القيام بذلك من خلال برامج ومنصات محددة مثل URBACT، وهو برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي الذي يهدف إلى تعزيز التنمية الحضرية المتكاملة المستدامة في المدن في جميع أنحاء أوروبا (URBACT،٢٠٢٠). يمكن تحقيق ذلك أيضًا من خلال شراكات مبتكرة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مختبرات الحياة الحضرية الواقعية والقائمة على التصميم والموجهة نحو حل المشكلات والقادرة على توجيه الأدوات والمعرفة إلى أصحاب المصلحة المحليين (المواطنين والصناعة المحلية، المنظمات غير الحكومية المحلية، والهيئات الحكومية المحلية، وما إلى ذلك)، أو من خلال الدورات التعليمية المفتوحة على الإنترنت (MOOCs) التي يطورها خبراء رئيسيون من شبكة الاتحاد من أجل المتوسط.

يُنظر إلى الجامعات في جميع أنحاء المنطقة الأورو-متوسطية هنا على أنها محفزات توفر التدريب أثناء العمل لمحترفي التخطيط، من خلال برامج التعلم مدى الحياة (LLPs) وتثقيف الجيل القادم من المخططين والمصممين الحضريين. يجب على الجامعات المحلية بناء الجسور بين العلم والبحث من ناحية، والسياسات الترابية والتدخلات الحضرية من ناحية أخرى. وهذا يتطلب مواءمة وتنسيق مناهج مدارس التخطيط الحضري والعمارة، بما في ذلك تنسيق المصطلحات والمفاهيم، وطرق التحليل، وأطر التخطيط، والأدوات، والموارد، وكذلك مجالات الدراسة، وفقًا للاحتياجات الوطنية والمحلية المحددة، بالاتفاق مع خطة العمل هذه واحتراماً لتقاليد وتخصصات كل جامعة. هذا مهم لإنشاء مجتمع كبير من المخططين والمصممين الذين «يتحدثون نفس اللغة» ولديهم نفس القدرات تقريبًا لتنفيذ التغيير الإيجابي، دون إغفال الاختلافات الثقافية وتقاليد التدريس والتعلم في كل بلد. مصدر مهم للتنسيق في تخطيط وتصميم التعليم هو «المبادئ التوجيهية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي» (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٥ أ).

ينبغي زيادة التركيز على المحافظة على التراث، والعلوم والتكنولوجيا المستخدمة في المحافظة، ودراسات التراث المرتبطة بالاستدامة والقدرة على الصمود، بما يتماشى مع الأدوات التي اقترحتها توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي (اليونسكو، ٢٠١١) وإعلان دافوس ٢٠١٨ (الاتحاد السويسري، ٢٠١٨).

هذا الإجراء مستوحى جزئيًا من «برنامج مدينتنا» في تونس، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس بالشراكة مع MedCities والجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والمركز الدولي للتنمية من أجل الحوكمة المحلية المبتكرة (CILG-VNG)، والاتحاد الوطني للقرى التونسية (FNVT)، ومركز التدريب ودعم اللامركزية (CFAD). يهدف المشروع إلى معالجة «تحدي التنمية المتوازنة في المدن الثانوية من خلال وضع استراتيجيات تنمية المدينة» (مركز التكامل المتوسطي، ٢٠١٨، ص ٢٧)، مع اتباع نهج شامل وتشاركي. تم تعزيز قدرات التخطيط الحضري الاستراتيجي للسلطات المحلية والخبراء التونسيين. كما تم دعم ديناميكية التعلم من خلال تبادل الخبرات بين المدن.

١,٢. الأهداف الرئيسية

لتعزيز ودعم القدرات التخطيطية والتصميمية في المنطقة.

٢,٢. الأدوات الرئيسية

(١) قائمة شاملة بمدارس التخطيط والتصميم في المنطقة.
(٢) المؤتمرات / فعاليات التواصل / تمارين بناء المجتمع.
(٣) تنسيق المناهج / تحديث المناهج / التعلم المتبادل.
(٤) مركز معرفة البحر الأبيض المتوسط للتحضر المستدام.
(٥) مركز معرفة التراث المتوسطي.
(٦) أوراش عمل بناء القدرات.
(٧) أوراش عمل تركز على التصميم وتمارين التخطيط.
(٨) الدورات التعليمية الشاملة المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs).
(٩) المدارس الصيفية المركزة على القطاع / الدورات التعليمية القصيرة.
(١٠) المختبرات الحية.
(١١) مختبرات السياسة.
(١٢) برامج التدريب أثناء العمل الممولة + إيراسموس.
(١٣) برامج التدريب أثناء العمل الأخرى.
(١٤) المدارس الصيفية / الدورات التعليمية القصيرة.

٣,٢. الجهات الفاعلة الرئيسية

الجامعات الرئيسية في المنطقة الأورومتوسطية، والجامعات الدولية الرئيسية المنظمة في شبكة، والمنظمات العالمية والإقليمية (الاتحاد من أجل المتوسط، والمفوضية الأوروبية، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما إلى ذلك) ومجموعات المصالح العامة (مثل AVITEM)، والوزارات الوطنية والسلطات المحلية، والشبكة الأوروبية للمختبرات الحية وأصحاب المصلحة الآخرين.

٤,٢. مشاريع المساعدة الفنية الجارية ذات الصلة

برامج ومبادرات المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة وبرامج ومبادرات الاتحاد الأوروبي، مثل: إجراءات COST (التعاون الأوروبي في العلوم والتكنولوجيا)، والمساعدة الفنية وتبادل المعلومات-التوأمة، وإراسموس+، وإجراءات ماري سكودوفسكا كوري (MSCA)، و»أوروبا المبدعة»، وبرنامج «المهارات من أجل قابلية توظيف الشباب، ومبادرة «بناء المهارات».

المربع ٥: ما هي المدينة الثانوية؟

المدينة الثانوية هو مصطلح شائع الاستخدام لوصف المستوى الثاني من النظام الهرمي للمدن على أساس عتبات السكان. معظم البلدان لديها ترتيب، أو مستويات، من المدن التي تبدأ من المستوى الأساسي. تُعرَّف المدينة الأساسية بأنها "المدينة الرائدة في بلدها أو منطقتها، وهي أكبر بشكل غير متناسب من أي مدينة أخرى في التسلسل الهرمي الحضري" (جودال، ١٩٨٧). من المحتمل أن تكون مركزًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو إعلاميًا أو ثقافيًا أو جامعيًا رائدًا في الدولة وأن تكون "على الأقل ضِعف حجم أكبر مدينة تالية وأكثل أهمية من الضِعف (جيفرسون، ١٩٣٩). يوجد في بعض البلدان (أستراليا والبرازيل والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية) العديد من المدن الرئيسية، لذلك من الصعب تطبيق مفهوم الأسبقية في هذه الأماكن. (...) المدن الرئيسية هي عادة مدن حضرية كبيرة؛ ومع ذلك، يمكن أن تتراوح المدن الأساسية في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة من بضع مئات الآلاف وما فوق. على المستوى العالمي، تتمتع العديد من المدن الأساسية الأصغر بمكانة المدينة الثانوية أو حتى أقل، لكنها لا تزال تؤدي وظائف المدينة الأساسية في سياق البلدان التي تقع فيها.

هناك مجموعة كبيرة من المؤلفات التي تغطي موضوع المدن الثانوية والعديد من التعريفات للمصطلح. مصطلح "مدينة ثانوية" أو "مدينة من الدرجة الثانية" له معاني مختلفة، اعتمادًا على السياق الذي يتم استخدامه فيه. يمكن أن تتعلق بحجم السكان، والمنطقة الإدارية، والأهمية السياسية والاقتصادية والتاريخية لنظام المدن دون الترتيب الأساسي للمدن داخل بلد أو منطقة جغرافية. تشير معظم البلدان إلى المدن الثانوية كجزء من التصنيف الهرمي للمدن الذي يحدده حجم السكان أو دورهم؛ ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة في التعريف بين البلدان. يُعرِّف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "المدينة الثانوية" بأنها منطقة حضرية يبلغ عدد سكانها عمومًا ما بين ١٠٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ نسمة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ١٩٩٦: ١٣). يعتمد هذا التعريف على تصنيف المدن التي تم تطويرها في الخمسينيات (ديفيس، ١٩٥٥). ومع ذلك، يمكن أن يبلغ عدد سكان المدينة الثانوية اليوم عدة ملايين من السكان، وفي الصين يبلغ عدد سكان بعض المدن الثانوية أكثر من خمسة ملايين، وهناك فارق كبير مع المدن الثانوية في إثيوبيا، التي يقل عدد سكانها في المناطق الحضرية عن ٢٠٠٠٠٠ (روبرتس، ٢٠١٤).

المربع ٦: برنامج "مدينتنا" في تونس

يقود هذا البرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس. ويهدف إلى تعزيز ونشر مبادرات التخطيط الحضري الاستراتيجي في تونس، والتي تركز بشكل خاص على مدن المناطق النائية. يتم تنفيذ المبادرة في إطار البرنامج الوطني لتحالف المدن بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالشراكة مع MedCities والجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والمركز الدولي للتنمية من أجل الحوكمة المحلية المبتكرة (CILG-VNG)، والاتحاد الوطني للقرى التونسية (FNVT)، ومركز التدريب ودعم اللامركزية (CFAD). الهدف العام للبرنامج هو المساهمة في التنمية المتكاملة والحكم المحلي للمدن في تونس، من خلال تعزيز المشاركة الحضرية والتخطيط الاستراتيجي في تونس. المشروع موجه إلى ثماني مدن تونسية ويهدف إلى تطوير استراتيجيات التخطيط الحضري التشاركي. تعد MedCities مسؤولة عن المكون المنهجي للمشروع وسترافق مدينتَي القيروان وقابس في تحديد استراتيجياتها الحضرية. النتائج المتضمنة:

- مكون التخطيط العمراني الاستراتيجي: قامت السلطات المحلية في ثماني مدن بتطوير استراتيجية مدينة تشاركية وشاملة والاستعداد لتنفيذها.
- التدريب وربط العلاقات للمكون: تم تعزيز قدرة السلطات المحلية والخبراء التونسيين على التخطيط الحضري الاستراتيجي ودعم ديناميكية التعلم المشترك من خلال تبادل الخبرات بين المدن.
- الرسملة والنشر للمكون: وتشارك السلطات الوطنية والإقليمية، ولا سيما الاتحاد الوطني للقرى التونسية، في التفكير في التخطيط الاستراتيجي ويتم تقديم الدعم للسلطات المحلية للاستفادة من مناهج التخطيط الاستراتيجي ونشرها.

الشركاء: MedCities، عضو في UCLG (المدن والحكومات المحلية المتحدة)، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والقسم التونسي، والمركز الدولي للتنمية من أجل الحوكمة المحلية المبتكرة (CILG-VNG)، ومدن باجة وقابس وجندوبة والقيروان ومدنين والمنستير وسيدي بوزيد وتطاوين (مقتبس من MedCities، ٢٠١٩).

URBACT، برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي الذي يهدف إلى تعزيز التنمية الحضرية المتكاملة المستدامة في المدن في جميع أنحاء أوروبا. CIVIS (مبادرة الجامعات الأوروبية) (CIVIS، ٢٠٢١)، بإنشاء شبكة من الجامعات الأوروبية المتعاونة مع شركاء متوسطيين؛ مشروع بلوبرينت (إراسموس+) لمهارات قطاع البناء (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ج)؛ وIMPAQT (التأهيل والتدريب المعماري التكاملي المتعدد التخصصات الذي يركز على الناس (IMPAQT،٢٠٢٠)، و(إراسموس+)، كلها أمثلة على المشاريع.

٥,٢. أطر العمل المرجعية الرئيسية

البرنامج التونسي «مدينتنا» لبناء القدرات، الشبكة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتخطيط العمراني ومختبرات التصميم، إطار العمل الأوروبي بشأن التراث الثقافي، برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمدن الثانوية، استنتاجات المجلس بشأن خطة العمل للثقافة ٢٠١٩-٢٠٢٢، مجموعة خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول الهندسة المعمارية عالية الجودة والبيئة المبنية للجميع، وإطار المؤهلات القارية الأفريقية (ACQF)، وإطار عمل المؤهلات الأوروبي، والتصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمهن والمؤهلات (ESCO)، وجدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط، جدول الأعمال الحضري للاتحاد الأوروبي، والشبكة الأوروبية للمختبرات الحية، وبرنامج اليونسكو العالمي لبناء القدرات، والمركز الدولي لدراسة الحفاظ على الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM)، و URBACT، ووكالة المدن والأقاليم المتوسطية المستدامة (AVITEM).

٦,٢ الإطار الزمني

قصير إلى متوسط المدى.

٧,٢ الإجراءات المقترحة والقائمة الإرشادية للمنفذين

(١) تحديد المدارس والجامعات الرئيسية في جميع أنحاء المنطقة. تنفذه المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات والشركاء.
(٢) تنظيم مؤتمر مع رؤساء مدارس الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري، والسعي إلى اعتماد إعلان مشترك بالاشتراك في خطة العمل هذه، والالتزام بتنظيم دورات تدريبية وبرامج لبناء القدرات، ومدارس صيفية، والموافقة على العمل على مراجعة وتحديث وتقريب المناهج. تنفذه المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات.
(٣) تنظيم مؤتمر دولي حول مدن الموانئ في البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع رابطة التعاون بين الموانئ والمدن (RETE). تنفذه المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط، ورابطة التعاون بين الموانئ والمدن (RETE)، وشبكة الجامعات.
(٤) تنظيم أوراش عمل مشتركة بين الجامعات، تركز على السياقات والنتائج الحقيقية التي يمكن أن تلهم المسؤولين المنتخبين والمروجين المحليين للمشروع (مثل ورشة وكالة المدن والأقاليم المتوسطية المستدامة (AVITEM) بطنجة تطوان)، بقيادة وكالة المدن والأقاليم المتوسطية المستدامة.
(٥) تحديث وتنسيق مناهج مدارس التخطيط الحضري والعمارة، والسعي إلى التعلم المتبادل وتبادل المعرفة.
(٦) إنشاء فريق عمل من أجل «مركز المعرفة المتوسطي للتحضر المستدام» (مثل الإجراء ٣: التصور والحكم معًا)، ومقره في جامعة شريكة، بهدف مراقبة التحضر في المنطقة الأورو-متوسطية، لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل هذه ودعم صنع السياسات على المستوى الوطني. تنفذه شبكة الجامعات والمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط.
(٧) إنشاء شبكة لمدن التراث العالمي الحضري في المنطقة الأورومتوسطية (مركز معرفة التراث المتوسطي)، والتعاون في توصية اليونسكو لعام ٢٠١١ بشأن المشهد الحضري التاريخي والمشاريع، بما في ذلك حماية التراث والتعلم المتبادل وتبادل الخبرات لصانعي السياسات على الصعيدين المحلي والإقليمي والوطني بشأن تمويل وإدارة الحفاظ على التراث المبني وإعادة استخدامه في المدن بما يتماشى مع نماذج الاقتصاد الدائري. وهذا من شأنه أن يمكّن من إدارة أفضل للتراث ويشجع على تحسين استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. يمكن للزيارات الدراسية والتبادلات أن توفر التدريب وتعبئة المعرفة وتعزيز الحلول المبتكرة والمصممة خصيصًا. تنفذه المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات واليونسكو.
(٨) تنظيم أوراش عمل قصيرة لبناء القدرات، بقيادة شبكة من الجامعات المحلية والدولية والشركاء، مثل وكالة المدن والأقاليم المتوسطية المستدامة (AVITEM).
(٩) تنظيم عمليات تخطيط تركز على التصميم على أساس شبكة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية العالمية للتخطيط الحضري ومختبرات التصميم، بقيادة شبكة الجامعات.
(١٠) تنظيم تعليم عبر الإنترنت حول التخطيط والتصميم الحضري من خلال الدورات التدريبية المفتوحة على الإنترنت (MOOC)، بقيادة شبكة الجامعات.
(١١) تنظيم مدرسة صيفية على السواحل والمدن الساحلية لصانعي السياسات الشباب، بقيادة شبكة الجامعات.
(١٢) تنظيم مختبرات حضرية حية تركز على التراث، بقيادة شبكة الجامعات واليونسكو.
(١٣) تنظيم مختبرات السياسات التي تركز على تنفيذ خطة العمل هذه، بقيادة شبكة الجامعات وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واليونسكو.
(١٤) تنظيم برامج إيراسموس+ لبناء القدرات في مجال التعليم العالي (الوكالة التنفيذية للتعليم والسمعي البصري والثقافة التابعة للمفوضية الأوروبية)، التي تنظمها شبكة الجامعات.
(١٥) إنشاء برنامج تدريب تجريبي، على غرار برنامج «مدينتنا» لبناء القدرات، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والجامعات الوطنية. ستنفذها الوزارات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات.
(١٦) تنظيم أنشطة قصيرة وطويلة المدى (أوراش عمل ودورات قصيرة) لتعزيز الحفاظ على مواقع التراث العالمي والتراث الوطني الثمين، بقيادة اليونسكو.
(١٧) تنظيم أوراش عمل الخبرة الإقليمية في السياقات الحضرية والريفية والساحل والصحراء، مع التركيز على التفاعل بين المستويات المؤسسية المختلفة (مثل أوراش عمل الخبرة الإقليمية لوكالة المدن والأقاليم المتوسطية المستدامة AVITEM)، بقيادة مجموعات المصلحة العامة.
(١٨) تنظيم المدارس الصيفية وأوراش العمل من قبل الجامعات الشريكة للمخططين الشباب وصانعي السياسات الحضرية والمصممين لمناقشة وتطبيق خطة العمل هذه في استوديو للبحث والتصميم. تنفذه المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات.
(١٩) تنظيم المدارس الصيفية للتخطيط والتصميم الترابي لطلاب المنطقة، بقيادة شبكة الجامعات.

٨,٢. نموذج لتنفيذ برنامج التدريب التجريبي. مقتبس من مركز التكامل المتوسطي (مركز التكامل المتوسطي، ٢٠١٨، ص ٢٩)

٩,٢. معايير النجاح

(١) تم تجميع قائمة بالجامعات المحلية والدولية ومعاهد البحث الأخرى وتحديثها باستمرار.
(٢) تم تنظيم مؤتمر مع رؤساء مدارس الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري من المنطقة: تم اعتماد بيان مشترك، والاشتراك في خطة العمل هذه والالتزام بتنظيم دورات تدريبية وبرامج لبناء القدرات، ومدارس صيفية، و الموافقة على العمل على مراجعة وتحديث وتقريب المناهج.
(٣) تم تنظيم مؤتمر دولي حول مدن الموانئ المتوسطية.
(٤) تم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل المشتركة بين الجامعات.
(٥) تم تحليل مناهج مدارس التخطيط والتصميم والسياسات في المنطقة وتبين أنها قد تم تحديثها وتتناول القضايا الواردة في خطة العمل هذه.
(٦) تم إنشاء مجموعة عمل لإنشاء مركز المعرفة المتوسطي للتوسع الحضري المستدام، وتم إنشاء المركز في إحدى الجامعات الشريكة.
(٧) تضع الجامعات أو المنظمات أو الاتحادات الشريكة مقترحًا لإنشاء مركز معرفة التراث المتوسطي بالشراكة مع اليونسكو. تم إنشاء شبكة لمدن التراث العالمي الحضري في المنطقة الأورومتوسطية (مركز معرفة التراث المتوسطي).
(٨) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل القصيرة لبناء القدرات في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.
(٩) يتم تنظيم عدد كبير من عمليات التخطيط التي تركز على التصميم على أساس الشبكة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتخطيط الحضري ومختبر التصميم في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.
(١٠) يتم تنظيم دورة تعليمية مفتوحة على الإنترنت (MOOC) حول التخطيط والتصميم والتي تتناول القضايا المثارة في خطة العمل هذه.
(١١) تنظيم مدرسة صيفية على السواحل والمدن الساحلية لصانعي السياسات الشباب.
(١٢) تم تنظيم عدد كبير من مختبرات السياسات التي تركز على تنفيذ خطة العمل هذه.
(١٣) تم تنظيم عدد كبير من برامج بناء القدرات إيراسموس+.

المربع ٧: إطار عمل المؤهلات الأوروبية والتصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمهن والمؤهلات (*ESCO*)

طور الاتحاد الأوروبي إطار عمل المؤهلات الأوروبي (EQF) كأداة ترجمة لجعل المؤهلات الوطنية أكثر قابلية للمقارنة وأسهل في الفهم. يسعى إطار عمل المؤهلات الأوروبي إلى دعم التنقل عبر الحدود للمتعلمين والعاملين وتعزيز التعلم مدى الحياة والتنمية المهنية في جميع أنحاء أوروبا. يغطي إطار عمل المؤهلات الأوروبي (EQF) جميع أنواع المؤهلات وجميع مستوياتها، كما أن استخدام نتائج التعلم يوضح ما يعرفه الشخص ويفهمه وما يمكنه فعله. تم إنشاء إطار عمل المؤهلات الأوروبي في عام ٢٠٠٨ وتم تنقيحه في عام ٢٠١٧ (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٧ج)

يشارك ما مجموعه ثمانية وثلاثين دولة في إطار عمل المؤهلات الأوروبي: جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وجميع الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمرشحين المحتملين، وسويسرا. تعمل معظم البلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط على تطوير أطر عمل وطنية للمؤهلات تحتوي على مؤهلات مستوحاة من إطار عمل المؤهلات الأوروبي (EQF). تدعو توصية إطار عمل المؤهلات الأوروبي المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى "استكشاف إمكانيات تطوير وتطبيق المعايير والإجراءات لتمكين (...) مقارنة أطر عمل المؤهلات الوطنية والإقليمية في البلدان الثالثة مع إطار عمل المؤهلات الأوروبي".

يعد التصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمهن والمؤهلات (ESCO) (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ د) إطارًا مرجعيًا رئيسيًا يمكن استخدامه لتحديد المهارات والمعرفة التي يحتاجها المهندسون المعماريون. طورت المفوضية الأوروبية التصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمهن والمؤهلات لوصف وتحديد وتصنيف المهن والمهارات والمؤهلات المهنية ذات الصلة بسوق العمل والتعليم والتدريب في الاتحاد الأوروبي. يقدم التصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمهن والمؤهلات أوصافًا لـ ٢٩٤٢ وظيفة و ١٣٤٨٥ مهارة مرتبطة بهذه المهن، مترجمة إلى جميع اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الأيسلندية والنرويجية والعربية.

يمكن أن يساعد التصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمهن والمؤهلات الناس على فهم المعرفة والمهارات المطلوبة عادة عند العمل في مهنة معينة وما هي المعارف والمهارات التي يتم الحصول عليها نتيجة لمؤهلات معينة. لذلك يمكن استخدامه لدعم تنقل المهندسين المعماريين وتحديد احتياجات التدريب ذات الصلة.

المربع ٨: مشاريع التنمية الحضرية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: خلاصة وافية لتجارب المركز الحضري التابع لمركز التكامل المتوسطي

الخطوة ١: يهدف التخطيط الحضري الاستراتيجي إلى دعم السلطات المحلية في تصميم استراتيجيات تنمية المدينة بطريقة تشاركية وشاملة والمساهمة في توطين أهداف التنمية المستدامة (SDGs). يتم اختيار المدن التجريبية مع مراعاة: (١) مؤشر التنمية البشرية المنخفض (HDI)، (٢) مؤشرات الفقر على مستوى المدن والتجمعات الحضرية، (٣) التعاون القائم بين المدن وشركاء المشروع ذوي الاهتمامات الخاصة و / أو التخصص، (٤) اهتمام المدن في المشاركة في المشروع.
الخطوة ٢: يهدف التدريب وربط العلاقات إلى تعزيز التخطيط الحضري وقدرات تطوير المشاريع وتعزيز ديناميكية التعلم المشترك من خلال تبادل الخبرات بين المدن. تعزز الدورات التدريبية دعم الخبراء للمدن في تطوير استراتيجياتها وخططها وبرامجها ومشاريعها؛ يتم اختيار عدد من الخبراء في جميع أنحاء المنطقة لتدريب قادة المشروع على تصميم استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة في كل مرحلة من مراحل النهج المنهجي.
تبادل الخبرات والتواصل يشمل اجتماعات التبادل بين المدن وكذلك، على نطاق أوسع، حدث تبادل مع مدن في المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط، وورشة عمل ختامية.
الخطوة ٣ - يهدف التعلم والنشر والتوسيع إلى دعم السلطات الوطنية والإقليمية في تفكيرها بشأن التخطيط الاستراتيجي ودعمها في إعداد استراتيجيات تنمية المدينة (CDS) التي ستضعها السلطات المحلية بالشراكة مع الجامعات المحلية.
يتكون التعلم من تدريب المدن الشريكة على كيفية تحليل وتنظيم النتائج والدروس ونشر المعرفة الناتجة.
يهدف استخدام آليات الحوكمة المتعددة المستويات لنشر المناهج إلى زيادة وعي الوزارات الوطنية والسلطات الإقليمية من خلال تعزيز مشاركتها في أوراش العمل على مستوى المدينة، والعكس بالعكس، تشجيع مشاركة ممثلي المدينة في الاجتماعات الإقليمية حيث تتم مناقشة استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. يهدف التوسع إلى مناقشة كيفية إعادة إنتاج نهج التخطيط الحضري الاستراتيجي في مدن أخرى، من خلال [مجموعات المصلحة العامة، مثل] الاتحاد الوطني للقرى التونسية والهيئات الوطنية ذات الصلة.
يمكن تطوير مختبرات مدينة التراث العالمي مع اليونسكو كطريقة لتطوير استراتيجيات وحلول متكاملة أوسع للتنمية الحضرية المستدامة بما يتماشى مع توصية اليونسكو لعام ٢٠١١ بشأن المشهد الحضري التاريخي (مركز التكامل المتوسطي، ٢٠١٨، ص ٢٩).
إن برنامج "مدينتنا" التونسي المذكور سابقاً هو إطار مرجعي مهم آخر.

(١٤) تم إنشاء برنامج تدريبي تجريبي مثل برنامج «مدينتنا».
(١٥) يتم تنظيم عدد كبير من الأنشطة قصيرة وطويلة المدى (أوراش عمل ودورات قصيرة) لتعزيز الحفاظ على مواقع التراث العالمي والتراث الوطني القيّم.
(١٦) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل الخاصة بالخبرة الإقليمية في السياقات الحضرية والريفية والساحل والصحراء.
(١٧) يتم تنظيم عدد كبير من المدارس الصيفية وأوراش العمل في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.
(١٨) نظمت الجامعات الشريكة عددًا كبيرًا من دورات بناء القدرات والمدارس الصيفية.

٣,٤. الإجـراء ٣: التصـور والحكـم معًـا

لتعزيز مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة والمشاركة في خلق رؤى مشتركة للمنطقة. تعزيز التعاون والتنسيق عبر الحدود، وتبادل المعرفة بين سلطات التخطيط المحلية والوطنية.

تلعب المدن والمناطق دورًا حاسمًا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يُقدر أنه لن يتم تحقيق ما يصل إلى ٦٥ في المائة من الأهداف الـ ١٦٩ الكامنة وراء أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر دون مشاركة وتنسيق مناسبين مع الحكومات المحلية والإقليمية. «يجب أن تتجاوز المدن والمناطق جدول أعمال»الامتثال»وأن تتبنى الإمكانات الكاملة لأهداف التنمية المستدامة كأداة سياسية» (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠ د، ص ٥).

في سياق المفاوضات بشأن خطة عام ٢٠٣٠، تسند الأمم المتحدة دورًا رئيسيًا للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. تعتمد الاستدامة طويلة المدى وعدالة التنمية الحضرية وحلول التجديد على تمثيل وجهات نظر متعددة من المفهوم إلى التنفيذ والتقييم والمراقبة من خلال الحوكمة متعددة المستويات ومتعددة المراكز. (المربع ٩)

تتمتع الاستراتيجيات الإقليمية طويلة الأجل والمتعددة القطاعات بإمكانية تزويد العديد من أصحاب المصلحة باتجاه مشترك، بمجرد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن رؤية مشتركة. بعبارة أخرى، يمكن للاستراتيجيات الإقليمية أن تعمل كأطر عمل للحوكمة الإقليمية التي تنسق وتدمج الإجراءات نحو أهداف التنمية المستدامة. «الحوكمة الكبرى أو إدارة الحكم هي وسيلة يحاول المجتمع من خلالها إنشاء درجة معينة من الحوكمة المنسقة. الهدف هو تحقيق أفضل نتيجة ممكنة من وجهة نظر المسؤولين عن أداء مؤسسات القطاع العام "(بيجاكوفيتش، ٢٠١٩).

تسمح الحوكمة الإقليمية الكبرى بالاعتراف ودمج عدة مقاييس وقطاعات وأنماط الحكم، والتي يجب دمجها في الاستراتيجيات الترابية. مثال على كيفية ترشيح هذه الأفكار في صنع السياسات هو نموذج التنمية الإقليمية الجديد لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، «الذي يروج لنهج شامل ومتعدد القطاعات والذي ينطلق من القاعدة إلى القمة والقائم على المشاركة والقائم على المكان من أجل التنمية الإقليمية» (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠ د، ص ٥).

كجزء من هياكل الحوكمة، تعد مشاركة المواطنين والمجتمع أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق مدن ومجتمعات عادلة وشاملة. تعد مشاركة المدن والمجتمع، مع التركيز على إشراك مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة، أحد المبادئ الأساسية لخطة العمل هذه، لأنها تتحدث عن مفهوم قوي للاستدامة يشمل ثلاثة أبعاد حاسمة: البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي (لارسن، ٢٠١٢). يُنظر هنا إلى البعد الاجتماعي للاستدامة، الذي تتحدث عنه مشاركة المواطنين عن كثب، على أنه حجر الأساس الذي تقوم عليه الاستدامة والمرونة بشكل عام. تهم الاستدامة والمرونة الاجتماعية أيضًا فكرة العدالة والإدماج وشرعية السياسة وقبولها وملاءمتها وقد تُعزز الامتثال.
علاوة على ذلك، يوفر التراث الثقافي والهوية المشتركين للمنطقة مرساة قيمة لتعزيز التماسك الاجتماعي حول الاستراتيجيات الترابية التي ترتكز على هذه المفاهيم.

يقودنا هذا إلى إمكانات التخطيط الترابي الاستراتيجي لتعزيز الديمقراطية وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم والحصول عليها، بما في ذلك حقهم في المدينة.

١,٣. الأهداف الرئيسية

تعزيز مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة في التخطيط لخلق رؤى مشتركة للمنطقة الأورومتوسطية، على المستويين الوطني والمحلي.

٢,٣. الأدوات الرئيسية

(١) إجراء جرد لمنصات المعرفة.
(٢) إدراج مشاركة المواطنين وإشراك أصحاب المصلحة في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.
(٣) تعزيز الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.
(٤) تصميم أطر عمل الحوكمة (أطر السياسات العابرة للأوطان وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين على المستويين الوطني والمحلي) لمجالات العمل الرئيسية، بما في ذلك العمل المناخي، والعدالة الترابية، والهوية والشكل الحضريين، والتراث الثقافي كمورد للتنمية الحضرية المستدامة، وإشراك المجتمع والمشاركة الديمقراطية.
(٥) عرض أفضل الممارسات.
(٦) إجراء جرد / نظرة عامة لمنصات المعرفة الحالية أو المحاور التي تستضيف البيانات المفتوحة عن المدن والأقاليم في المنطقة الأورومتوسطية. تنفذه المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات والشركاء.
(٧) أوراش عمل الحوكمة.
(٨) فعاليات ربط العلاقات.

٣,٣. الجهات الفاعلة الرئيسية

الوزارات الوطنية، والمواطنون المنظَمون، والسلطات المحلية، وشبكة الجامعات، والمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط، ومركز معرفة التحضر المستدام في البحر الأبيض المتوسط، ومجموعة العمل التي تركز على المواطن.

٤,٣. مشاريع المساعدة الفنية الجارية ذات الصلة

برامج ومبادرات المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة وبرامج ومبادرات الاتحاد الأوروبي، مثل: إجراءات COST (التعاون الأوروبي في العلوم والتكنولوجيا)، و TAIEX (أداة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات للمفوضية الأوروبية)، والتوأمة، وإجراءات ماري سكودوفسكا كوري (MSCA)، والتعاون الثنائي للاتحاد الأوروبي.

٥,٣. أطر العمل المرجعية الرئيسية

(١) ميثاق الحوكمة متعددة المستويات في أوروبا (اللجنة الأوروبية للمناطق (CoR)، ٢٠١٤).
(٢) الصفقة الخضراء الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ف).
(٣) التوجيه الإطاري للاتحاد الأوروبي بشأن المياه (المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٣).
(٤) إطار العمل الأوروبي بشأن التراث الثقافي (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩هـ).
(٥) استنتاجات المجلس بشأن خطة العمل للثقافة ٢٠١٩-٢٠٢٢ (المجلس الأوروبي، ٢٠١٨).
(٦) فريق خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المعني بالهندسة المعمارية عالية الجودة والبيئة المبنية للجميع (ACE-CAE، ٢٠١٩).
(٧) بيان Living-in.eu (المدن الأوروبية، ٢٠٢٠).
(٨) إعلان تالين الوزاري بشأن الحكومة الإلكترونية، بما في ذلك مرفقه مع إشارة محددة إلى «مشاركة المدينة» (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٧ د).
(٩) البيان الأوروبي بشأن مشاركة المواطنين (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٦ ب).
(١٠) التركيز على المواطنين في إطار الشراكة الأوروبية للابتكار في المدن والمجتمعات الذكية (EIP-SCC)، بما في ذلك النهج الذي يركز على المواطن في البيانات، والميزانية التشاركية للمدن والمجتمعات الذكية الشاملة (الشراكة الأوروبية للابتكار في المدن والمجتمعات الذكية، ٢٠١٨أ).
(١١) الشبكة الأوروبية لمختبرات سياسة المدن ومشروع المدينة المتزامنة (الشراكة الأوروبية للابتكار في المدن والمجتمعات الذكية، ٢٠١٨ب).
(١٢) المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي مثل Civitas Destinations و Portis و COREALIS و PortForward و PIXEL و Coastal Urban Development من منظور المرونة

المربع ٩: ما هي الحوكمة المتعدد المراكز؟

"تعددية المراكز مفهوم أساسي في عمل فنسنت وإلينور أوستروم. يشير المصطلح إلى شكل معقد من الحكم بمراكز متعددة لصنع القرار، يعمل كل منها بدرجة معينة من الاستقلالية (إلينور أوستروم، ٢٠٠٥) (فنسنت أوستروم وآخرون، ١٩٦١). غالبًا ما يتم وصف وحدات صنع القرار في ترتيب الحوكمة المتعدد المراكز على أنها متداخلة لأنها متداخلة في مستويات قضائية متعددة (على سبيل المثال، المحلية والولائية والوطنية) وتتضمن أيضًا وحدات حوكمة ذات أغراض خاصة تتقاطع مع الولايات القضائية (مكجينيس وأوستروم، ٢٠١١؛ إلينور أوستروم، ٢٠٠٥). يعني هذا التكوين المتعدد المستويات أن ترتيبات الحوكمة التي تظهر خصائص متعددة المراكز قد تكون قادرة على تحقيق توازن بين الحكم المركزي واللامركزي بالكامل أو القائم على المجتمع (إمبريال، ١٩٩٩) "(كارلايل وجروبي، ٢٠١٩، ص.٩٢١).

هناك عدد من المزايا لأنظمة الحوكمة المتعددة المراكز من وجهة نظر التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك دمج وجهات نظر متعددة تسمح بتقييم أفضل لنقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص.

بشكل حاسم، قد تزيد الحوكمة المتعددة المراكز، إذا تمت إدارتها بشكل جيد، من إمكانية تحقيق نتائج عادلة، خاصة إذا تم تمثيل الفئات الضعيفة أيضًا وتم الاعتراف بمصالحها. قد تعزز الحوكمة المتعددة المراكز أيضًا "القدرة على التكيف، وتوفير التوافق المؤسسي الجيد، وتخفيف المخاطر على حساب الجهات الفاعلة والمؤسسات الزائدة عن الحاجة" (كارلايل وجروبي، ٢٠١٩، ص. ٩٢١). باختصار، تعد الحوكمة المتعددة المراكز أداة مرغوبة لتصميم وتنفيذ وإدارة استراتيجيات التنمية الإقليمية المكانية.

ولكن يجب أن تتكامل الحوكمة المتعددة المراكز وأن تكملها أنواع أخرى من الحوكمة، اعتمادًا على سياق المشروع ونوعه. في الواقع، تعتبر الحوكمة الهرمية (التكامل الرأسي من خلال القواعد واللوائح) وحوكمة السوق (طرق السوق الحساسة للتوجيه والإدارة) ضرورية أيضًا في عمليات الإدارة والتخطيط والتصميم الإقليمية. إن أنماط الحكم هذه متكاملة ويجب تنسيقها. التنسيق أمر حاسم لنجاح عمليات الحوكمة المعقدة.

(CUTLER).
(١٣) برنامج التطوير الحضري التشاركي على مستوى المدينة في مصر (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢٠ ب).
(١٤) النهج الإقليمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأهداف التنمية المستدامة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠ د).

٦,٣. الإطار الزمني: متوسط إلى طويل الأمد

٧,٣. الإجراءات المقترحة والقائمة الإرشادية للمنفذين

(١) إجراء جرد / نظرة عامة على منصات المعرفة الحالية أو المحاور التي تستضيف البيانات المفتوحة حول المدن والأقاليم في المنطقة الأورومتوسطية. تنفذه المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات والشركاء.
(٢) تحديد أدوات وآليات المشاركة / الإشراك عبر المنطقة. سيتم تنفيذها من قبل الوزارات الوطنية وشبكة الجامعات والمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط ومركز معرفة التحضر المستدام في البحر الأبيض المتوسط ومركز الأبحاث المشترك (JRC) والشركاء.
(٣) إنشاء «مؤشر مشاركة المواطنين» عبر المدن في المنطقة، بناءً على مؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المشاركة المدنية) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٩ أ) ومؤشر المشاركة المدنية لوحدة المعلومات الاقتصادية (وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ٢٠١٨)، وترقية حدود مشاركة المواطنين. سيتم تنفيذها من قبل الوزارات الوطنية، وشبكة الجامعات، والمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط، ومركز معرفة التحضر المستدام في البحر الأبيض المتوسط، ومركز الأبحاث المشتركة، والشركاء.
(٤) إنشاء قائمة بأفضل الممارسات في إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة. سيتم تنفيذها من قبل الوزارات الوطنية، وشبكة الجامعات، والمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط، ومركز معرفة التحضر المستدام في البحر الأبيض المتوسط، ومركز الأبحاث المشتركة، والشركاء.
(٥) التحليل بالمقارنة (بما في ذلك تحديد السياق) لنماذج إدارة التخطيط الترابي عبر المنطقة، من طرف شبكة الجامعات، في إطار الإجراء ٢: تكوين وتعزيز القدرات.
(٦) أوراش عمل حول الحوكمة والتعلم المؤسسي، في إطار الإجراء ٢: تكوين وتعزيز القدرات، بقيادة شبكة الجامعات والشركاء.
(٧) اجتماع (اجتماعات) العصف الذهني حول إنشاء مركز معارف البحر الأبيض المتوسط للتحضر المستدام، في إطار الإجراء ٢: تكوين وتعزيز القدرات، بقيادة شبكة الجامعات والشركاء.
(٨) اجتماع (اجتماعات) العصف الذهني حول إنشاء مركز معرفة للتراث المتوسطي، في إطار الإجراء ٢: تكوين وتعزيز القدرات، بقيادة اليونسكو وشبكة الجامعات والشركاء.
(٩) منصات لإشراك المجتمعات المحلية في الإجراءات في المدن التاريخية والمراكز الحضرية، بما في ذلك المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو، في إطار الإجراء ٢: تكوين وتعزيز القدرات، بقيادة اليونسكو، والجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية وشبكة الجامعات والشركاء.

٨,٣. نموذج للتنفيذ

مؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المشاركة المدنية) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٩ أ) ومؤشر المشاركة المدنية لوحدة المعلومات الاقتصادية (وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ٢٠١٨)، اتفاقية المواطنين بشأن المناخ (CCC، ٢٠١٩).

٩,٣. معايير النجاح

(١) إصدار لمحة عامة عن منصات المعرفة الحالية أو المحاور التي تستضيف البيانات المفتوحة عن المدن والأقاليم في المنطقة.
(٢) إشراك المجتمعات المحلية جليٍّ في الأعمال والمشاريع في المنطقة. يتم إصدار تقرير عن مشاركة المجتمع والمواطن وتحديثه كل خمس سنوات.
(٣) يتم إجراء تحليل بالمقارنة لوجود ونوعية وفعالية أدوات مشاركة المواطنين في جميع أنحاء المنطقة.
(٤) يتم إنشاء «مؤشر مشاركة المواطنين» وتحديثه كل خمس سنوات.
(٥) يتم نشر قائمة محدثة لأفضل ممارسات الحوكمة عبر المنطقة كل خمس سنوات.
(٦) يتم نشر وتحديث تقرير عن نماذج حوكمة التخطيط الترابي في المنطقة كل خمس سنوات.
(٧) تنظم شبكة الجامعات عددا من أوراش العمل حول الحوكمة والتعلم المؤسسي.
(٨) يتم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مركز معارف التحضر المستدام في البحر الأبيض المتوسط. (هذا إجراء مشترك مع الإجراء ٢).
(٩) يتم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مركز معرفة للتراث المتوسطي. (هذا إجراء مشترك مع الإجراء ٢).
(١٠) تقوم اليونسكو بتوثيق أدلة على مشاركة المجتمع المحلي في عدد من المدن التاريخية والمراكز الحضرية، ويتم نشر تقرير وتحديثه كل خمس سنوات.

المربع ١٠: الحق في المدينة

"كان عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي هنري لوفيفر هو الذي صاغ في عام ١٩٦٨ عبارة" الحق في المدينة "(Le droit à la ville) (ليفيفر، ١٩٦٨، ١٩٩٦؛ ف. أوستروم، تييبوت، ووارين، ١٩٦١). هذا الحق، بالنسبة إلى لوفيفر ، له بعد أكثر تجريدية وأكثر واقعية أو ملموسة في آن واحد. البعد المجرد هو الحق في أن تكون جزءًا من المدينة، أي الحق في الانتماء والحق في المشاركة في إنتاج المساحات الحضرية التي أنشأها سكان المدينة، أو بعبارة أخرى: "الحق في عدم الاغتراب عن فضاءات الحياة اليومية" (ميتشل وفيلانويفا، ٢٠١٠، ص ٦٦٧). البعد الحقيقي هو مطالبة ملموسة بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتكاملة، والحق في التعليم والعمل والصحة والترفيه والسكن في سياق حضري يساهم في تنمية الناس والفضاء بدلاً من تدمير أو استغلال الناس والفضاء: الحق في المدينة "مثل صرخة ومطلب" و "لا يمكن صياغته إلا كحق متحول ومتجدد في الحياة الحضرية" (ليفيفر، ١٩٩٦، ص ١٥٨)." (ألبيرز وجيب، ٢٠١٤).

لاحقًا، أعاد ديفيد هارفي تعريف الحق في المدينة كقوة لتشكيل البيئة المعيشية للناس وفقًا لرغباتهم وتمنياتهم: "المطالبة بالحق في المدينة بالمعنى الذي أعنيه هنا هو المطالبة بنوع من سلطة التشكيل على عمليات التحضر، والطرق التي يتم بها بناء مدننا وإعادة بنائها، والقيام بذلك بطريقة أساسية و طريقة جذرية" (هارفي، ٢٠٠٨).

٤,٤. الإجــراء ٤: الربــط والحمايــة

لتعزيز مفهوم وتنفيذ البنى التحتية الحضرية وشبه الحضرية التي تدعم التكامل عبر الحدود في جميع أنحاء المنطقة. لتحسين قابلية التشغيل البيني للبنية التحتية في المنطقة لتحسين الاتصال ولتحسين المرونة في حالة الكوارث الطبيعية أو النزاعات.

التكامل هو عملية التفاعل الترابي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي الذي تتعاون فيه الدول والمناطق الفرعية والمدن لتحقيق رؤى مشتركة للمستقبل. يمكن أن يحدث التكامل من خلال المؤسسات والقواعد المشتركة (الإجراء ١: تنسيق وتعزيز التماسك)، تنسيق الجهود ومشاركة عمليات صنع القرار.

يدعم التكامل في خطة العمل قابلية التشغيل البيني للأنظمة الحيوية في المنطقة، لا سيما للحفاظ على عمل الوظائف الأساسية في حالة الكوارث الطبيعية أو البشرية بما يتماشى مع إطار «سنداي» للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠٢٠)، مع تسهيل التكامل المادي لدول المنطقة. ترتبط قابلية التشغيل البيني للأنظمة الأساسية في المناطق الحضرية الوظيفية بقضايا الاتصال الإقليمي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة،٢٠١٤)، والعمل المناخي، والانتقال الطاقي، وخدمات الأنظمة البيئية (FABIS،٢٠١٨)، وإدارة موارد المياه المستدامة (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٩؛ زريبي وآخرون، ٢٠٢٠؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ٢٠٢٠أ؛ اليونسكو، ٢٠٢١)، إجراءات مكافحة التصحر، والاستجابات الوبائية، والحد من مخاطر الكوارث، وأتمتة الموانئ، وحركة البيانات، والحدود الدولية وإدارة الموارد البحرية والساحلية، والمزيد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢١).

تتضمن خطة العمل هذه أيضًا الاعتماد على الذات والأمن فيما يتعلق بالبيئة المبنية، بما في ذلك أمن الإسكان (أو استقرار الإسكان) في خطة عمل الإسكان للاتحاد من أجل المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى مدن الموانئ على أنها العقد الرئيسية في المشاهد المرتبطة للتنقل والإنتاج والتبادل التي تصل إلى عمق المناطق النائية للبلدان المعنية، وتشكل «مشاهد المدينة الساحلية».

«تعبر تدفقات السلع والأشخاص والأفكار المتعلقة بالميناء الحدود المؤسسية وتخلق أقاليم معقدة وغامضة بدون حوكمة قوية ومتداعمة وأنظمة قانونية وإرشادات تخطيطية. تترك الأسواق متعددة المقاييس وسلاسل القيمة العالمية بصماتها على فضاءات الميناء، وعلى المناطق الحضرية والريفية المجاورة. أصحاب المصلحة في هذه المجالات متعددون ويسعون لتحقيق أهداف ووظائف مختلفة. يتصارع السياسيون والمخططون والباحثون مع الحاجة إلى تقديم إرشادات للتنمية الترابية والمؤسسية للتعامل مع التجزئة والتحول المستمر لأراضي المدينة الساحلية الممتدة، وأنظمة الحوكمة المتداخلة والائتلافات المرنة للجهات الفاعلة في مواقع السلطة المختلفة. مع نمو الموانئ خارج مناطق المدن التي أنشأتها، زاد عدد الجهات الفاعلة في الحوكمة التي لها رأي في تطوير الموانئ «(هين، ٢٠١٩).

التجارة، والبنية التحتية (النقل، والتمدن، والطاقة، والمياه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك)، والتراث الثقافي والطبيعي، والوجهات السياحة هي طرق لتكامل وتعزيز الروابط بين البلدان في المنطقة.

١,٤. الأهداف الرئيسية

(١) التعرف على خصوصيات أراضي البحر الأبيض المتوسط ومعالجتها باستخدام التشخيصات الإقليمية الاستراتيجية لفهم الوظائف الإقليمية والضعف والإمكانات.
(٢) تعزيز ودعم البنية التحتية الحضرية وشبه الحضرية والتدخلات الترابية التي تدمج البلدان في جميع أنحاء المنطقة، مع التركيز على الإدارة المستدامة للموارد المشتركة (بما في ذلك البحر الأبيض المتوسط وخدمات النظام الإيكولوجي)، والتجارة والتنقل حول مفهوم مشاهد المدينة الساحلية و قابلية التشغيل البيني للمنطقة، مع معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.
(٣) تعزيز التعاون والتنسيق العابر للحدود، وتبادل المعارف الطوعي بين سلطات التخطيط المحلية والوطنية فيما يتعلق بالتخطيط والتصميم والإدارة المستدامة للبنى التحتية والموارد الإقليمية الرئيسية.

(٤) تعزيز التفكير الاستراتيجي الإقليمي الشامل والحوكمة الإقليمية الشاملة للبنية التحتية الحيوية. (مشترك مع الإجراء ٣).
(٥) تزويد المدن البوابة (المجهزة بميناء أو مطار) والمدن المشاركة في التجارة العالمية بالقدرة على تحمل الاضطرابات والتهديدات.
(٦) توطيد الروابط بين المناطق الحضرية والمدن المحيطة التي من المحتمل أن تدعمها وتعزز قدرتها على الصمود في حالة الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.
(٧) دمج التراث المبني في خطط الحد من الكوارث وضمان وضع خطط للحد من مخاطر الكوارث للتراث العمراني، ولا سيما المواقع المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي.

٢,٤. الأدوات الرئيسية

(١) مراكز الابتكار الرقمية والمختبرات الحية وأدوات ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة تغير المناخ والتصدي لأحداث الطقس الحادة، بالاعتماد على البيانات والمنصات الحضرية.
(٢) السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة التي تضم أحكامًا للبنية التحتية الحضرية وشبه الحضرية والتدخلات الترابية التي تدمج البلدان في جميع أنحاء المنطقة، مع معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل أزمة المناخ وقلة الماء.
(٣) السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة التي تسلط الضوء على العُقد الحضرية (حيث ترتبط البنية التحتية للنقل، مثل الموانئ بما في ذلك محطات الركاب والمطارات ومحطات السكك الحديدية والمنصات اللوجستية ومحطات الشحن الواقعة في المناطق الحضرية وحولها، بأجزاء أخرى من تلك البنية التحتية ومع البنية التحتية لحركة المرور الإقليمية والمحلية) والقطاعات العابرة للحدود (التي تضمن استمرارية المشاريع ذات الاهتمام المشترك بين أقرب نقطة اتصال حضرية على جانبي حدود دولتين عضوين في الاتحاد من أجل المتوسط أو بين دولة عضو في الاتحاد من أجل المتوسط ودولة مجاورة)، ولا سيما تلك المحددة في الخريطة الإرشادية المستقبلية المتفق عليها بشكل متبادل لشبكة النقل العابرة للبحر الأبيض المتوسط (TMN-T) وصلتها بشبكة النقل العابرة لأوروبا (TEN-T) (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٥ ب؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢١).
(٤) الشراكات المتعلقة بالمياه لتحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية، بما في ذلك تعزيز درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه (المؤشر ٦,٥,١)، وتسهيل الشحن التجاري.
(٥) الرؤى الإقليمية الشاملة الموضحة في مختبرات السياسات الدولية.
(٦) مختبرات السياسات (مثل مختبر السياسات الذي تنظمه شبكة المعرفة الحضرية الأوروبية (EUKN) في مدن الموانئ).

المربع ١١: من السياسة الإقليمية الأوروبية إلى سياسة التنمية الترابية

لم تبدأ السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي إلا في عام ١٩٧٥، أي قبل ٤٠ عامًا، بقرار من المجلس على أساس المادة ٢٣٥ من معاهدة روما (المجموعة الاقتصادية الأوروبية). ومنذ ذلك الحين، كان الهدف من السياسة الإقليمية هو المساهمة في "معالجة أهم الاختلالات الإقليمية في المجموعة الأوروبية". تم إنشاء صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية (ERDF) لهذا الغرض. لا يزال البعد الجغرافي يلعب دورًا ثانويًا واضحًا في هذه السياسة الإقليمية. القانون الأوروبي الموحد (SEA)، الذي دخل حيز التنفيذ في ١ يوليو ١٩٨٧، عزز هدف السياسة الإقليمية. تعتبر المواد ١٣٠ (أ - هـ) من معاهدة المجموعة الأوروبية ذات أهمية خاصة للسياسة الإقليمية. في الفقرة ٢، يستخدم نص المادة ١٣٠ أ الصياغة الموجودة في ديباجة معاهدة المجموعة الأوروبية، مما يضيف هدفًا جغرافيًا خاصًا إلى الهدف الخاص بالفقرة الأولى: "على وجه الخصوص، يجب أن تهدف المجموعة إلى تقليل الفوارق بين مستويات التنمية في مختلف المناطق وتقلل تخلف المناطق الأقل رعاية." معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU) الموقعة في ٧ فبراير ١٩٩٢ في ماستريخت تأخذ هذه الخطوة إلى الأمام. من بين أمور أخرى، في المادة ١٣٠ د المعاد صياغتها من معاهدة المجموعة الأوروبية، تنص بشكل خاص على إنشاء "صندوق تماسك" يتم من خلاله توفير التمويل للمشاريع في البيئة والشبكات عبر أوروبا في مجال البنية التحتية للنقل. تحدد معاهدة ماستريخت للاتحاد الأوروبي بوضوح اتجاهات جديدة لسياسة التنمية المكانية الأوروبية في عدة مجالات:

- زيادة الرقابة الديمقراطية من قبل البرلمان الأوروبي في شكل حق النقض في إنشاء الصندوق الهيكلي (المادة ١٣٠ د من معاهدة المجموعة الأوروبية)؛
- إدخال مبدأ التبعية المعمول به بشكل عام (المادة ٣ ب من معاهدة المجموعة الأوروبية)؛
- إنشاء "لجنة المناطق (CoR)" كهيئة إقليمية "تتكون من ممثلين عن الهيئات الإقليمية والمحلية" (المادة ١٩٨ أ-ج من معاهدة المجموعة الأوروبية).

بالإضافة إلى ذلك، احتوت هذه المعاهدة على لوائح عامة بشأن التطور الجغرافي للاتحاد فيما يتعلق "بإنشاء منطقة بلا حدود داخلية" و "تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي"، على أن تتبلور في أهداف وتدابير التطوير الترابي التالية:

- تقليل الفوارق بين مستويات التنمية في المناطق (المادة ١٣٠ أ من معاهدة المجموعة الأوروبية)؛
- تطوير شبكات عبر أوروبا (المادة ١٢٩ ب §١ من معاهدة المجموعة الأوروبية)؛
- الحفاظ على البيئة وحمايتها وتحسين جودتها (المادة ١/١٣٠، معاهدة المجموعة الأوروبية)؛
- الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية (المادة ١٣٠ و الفقرة ١ من معاهدة المجموعة الأوروبية)؛
- احترام التنوع الوطني والإقليمي (المادة ١٢٨، الفقرة ١، معاهدة المجموعة الأوروبية).

مكنت هذه الأحكام القضائية للمعاهدة الاتحاد من أن يكون أكثر نشاطًا في السياسة الإقليمية، على الرغم من أن معاهدة ماستريخت نفسها لم تنص على أي سلطة مستقلة في سياسة التنمية الترابية. (جيليرمو راميريز ونيكولوف، ٢٠١٥)

(٧) مختبرات التصميم والسياسات الإقليمية والحضرية التي تعالج تكامل المناطق الحضرية الكبيرة مع المناطق المحيطة بها، مع معالجة تغير المناخ وإدارة الأراضي الزراعية والإدارة المستدامة لموارد المياه.
(٨) أنشطة مشتركة مع كرسي اليونسكو بشأن المياه والثقافة والمشاهد الطبيعية الحضرية التاريخية، بهدف زيادة القدرة على دمج التراث المبني في خطط الحد من مخاطر الكوارث.

٣,٤. الجهات الفاعلة الرئيسية

السلطات الوطنية، والسلطات المحلية، والجامعات الرئيسية في المنطقة، والاتحاد من أجل المتوسط، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة، وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين، مثل مؤسسة فورد ووكالة التعاون الدولي في اتحاد بلديات هولندا (VNG International).

٤,٤. مشاريع المساعدة الفنية الجارية ذات الصلة

برامج ومبادرات المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة وبرامج ومبادرات الاتحاد الأوروبي، مثل: إجراءات COST (التعاون الأوروبي في العلوم والتكنولوجيا) و TAIEX (أداة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات للمفوضية الأوروبية)، والتوأمة، وإراسموس+، وإجراءات ماري سكودوفسكا كوري (MSCA)، والميثاق العالمي لرؤساء البلديات، ومشروع العمل من أجل المناخ في جنوب المتوسط (Clima-Med).

٥,٤. أطر العمل المرجعية الرئيسية

خطة عمل النقل الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط، سياسة التماسك (استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز ودعم «التنمية الشاملة المتجانسة» للدول الأعضاء والمناطق، المادة ١٧٤ من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي TFUE). علاوة على ذلك: الصفقة الخضراء الأوروبية، توجيه إدارة المياه، الإطار الأوروبي للعمل بشأن التراث الثقافي، استنتاجات المجلس بشأن خطة العمل للثقافة ٢٠١٩-٢٠٢٢، فريق خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الهندسة المعمارية عالية الجودة والبيئة المبنية للجميع، جدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط، الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي، خطة عمل الاقتصاد الدائري للاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ ب)، استراتيجية التنوع البيولوجي للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٣٠ (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ د)، استراتيجية شاملة للاتحاد الأوروبي مع إفريقيا (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ف)، والشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي - أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ف)).

٦,٤. الإطار الزمني: طويل الأمد (المربع ١١).

٧,٤. الإجراءات المقترحة والقائمة الإرشادية للمنفذين

(١) تحديد تأثير تغير المناخ على السواحل والمدن الساحلية (الموانئ) من خلال ارتفاع مستوى سطح البحر وفي المدن النائية من خلال الجفاف والفيضانات والتغييرات المائية والبيئية الأخرى، وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث الساحلية التي يسببها المناخ. يتم تنفيذها من قبل الوزارات القومية وشبكة الجامعات والشركاء.
(٢) دمج أحكام التعاون العابر للحدود في السياسات الحضرية الوطنية. ستنفذها الوزارات الوطنية بمساعدة من الاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات والشركاء.
(٣) تطوير استراتيجيات التشغيل البيني الإقليمي [مدمجة في السياسات الحضرية الوطنية]. ستنفذها الوزارات الوطنية بمساعدة من الاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات والشركاء.
(٤) إدراجها في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية

المدن المتكاملة والعُقد الحضرية والقطاعات العابرة للحدود، ولا سيما تلك المحددة في الخريطة الإرشادية المستقبلية المتفق عليها بشكل متبادل لشبكة النقل العابر للبحر الأبيض المتوسط (TMN-T) وصلتها بشبكة النقل العابر لأوروبا (TEN-T). ستنفذها الوزارات الوطنية المسؤولة عن التنمية الحضرية، بالتنسيق مع الوزارات الوطنية المسؤولة عن ربط النقل، وشبكة الجامعات، والمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة، بالتنسيق مع المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن ربط النقل، والشركاء.

(٥) تحديد المخاطر الجغرافية الساحلية في المدن الساحلية (الموانئ) لتعزيز مقاومة الكوارث الجغرافية الساحلية. يتم تنفيذها من قبل الوزارات القومية وشبكة الجامعات والشركاء.

(٦) تنظيم مختبرات السياسة والتصميم الحضري تتناول تكامل المناطق الحضرية الكبيرة مع المناطق المحيطة بها، مع معالجة تغير المناخ وإدارة الأراضي الزراعية والإدارة المستدامة لموارد المياه. يتم تنفيذها من قبل الوزارات القومية وشبكة الجامعات والشركاء.

(٧) القيام بأنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى زيادة القدرة على دمج التراث المبني في خطط الحد من مخاطر الكوارث. ستنفذها اليونسكو وشركاؤها.

٨,٤. نموذج للتنفيذ: Interreg Europe.

يساعد Interreg Europe الحكومات الإقليمية والمحلية في جميع أنحاء أوروبا على تطوير وتقديم سياسة أفضل، من خلال خلق بيئة وفرص لمشاركة الحلول والتعلم. إنه يضمن أن يكون لجهود الاستثمار والابتكار والتنفيذ الحكومية تأثير متكامل ومستدام على الأشخاص والأماكن (صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية، ٢٠١٩). تواصل الاتحاد الأوروبي بشأن «تعزيز النمو والتماسك في المناطق الحدودية للاتحاد الأوروبي» (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٧ أ).

٩,٤. معايير النجاح

(١) نشر تقرير مقارِن عن تأثير تغير المناخ على السواحل والمدن الساحلية (الموانئ) وعلى المدن النائية بسبب الجفاف والفيضانات والتغييرات المائية / البيئية الأخرى.

(٢) يُنشر تقرير عن القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ على السواحل والمدن الساحلية (الموانئ) كل ٣ سنوات، بناءً على العمل الذي أنجزته بالفعل منظمة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي.

(٣) يتم دمج أحكام التعاون العابر للحدود في السياسات الحضرية الوطنية، مع التركيز على البنية التحتية والتدخلات الترابية التي تساعد على دمج البلدان في جميع أنحاء المنطقة، مع معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

(٤) يتم تحديد العُقد الحضرية المدمجة في ممرات شبكة النقل العابرة للبحر الأبيض المتوسط (TMN-T) في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة كعنصر مكون لشبكة النقل العابرة للبحر الأبيض المتوسط (TMN-T) واتصالها بشبكة النقل العابرة لأوروبا (TEN-T) لتعزيز تكامل الشبكة في الظروف الحضرية مثل البنية الترابية والاقتصاد والتنمية الإقليمية.

(٥) السياسات الحضرية الوطنية التي تثبت وجود استراتيجيات التشغيل البيني الإقليمي. يتم نشر تقرير حول كفاية السياسة الحضرية الوطنية لاستراتيجيات التشغيل البيني كل ٣ إلى ٥ سنوات.

(٦) يتم تحديد المخاطر الجغرافية الساحلية في المدن الساحلية (الموانئ) ويتم نشر تقرير كل ٥ سنوات.

(٧) يتم نشر تقرير عن القدرة على الصمود أمام الكوارث الجغرافية كل ٣ سنوات.

(٨) يتم تنظيم عدد كبير من مختبرات التصميم والسياسات الحضرية التي تعالج تكامل المناطق الحضرية الكبيرة مع المناطق المحيطة بها.

(٩) يتم رسم خرائط التراث العمراني في المنطقة الأورومتوسطية وتحليلها من حيث المخاطر الجغرافية، ويتم وضع خطط واستراتيجيات لإدارة مخاطر الكوارث.

(١٠) تنظم اليونسكو وشركاؤها عددًا كبيرًا من أنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى زيادة القدرة على دمج التراث المبني في خطط الحد من مخاطر الكوارث.

٥,٤. الإجراء ٥: التنفيذ والإدارة

تعزيز تصميم المشاريع الاستراتيجية التكاملية للمدن في المنطقة الأورومتوسطية في مجموعة من محاور التدخل المواضيعية. تنفيذ أطر العمل المشتركة لإدارة المشاريع.

يحدد هذا الإجراء المجالات الرئيسية لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية المتكاملة التي تتطلب الاهتمام الأولوي من أصحاب المصلحة المشاركين في تحقيق التنمية الإقليمية المتكاملة.

تعد التنمية الإقليمية والحضرية المتكاملة أمرًا بالغ الأهمية لمواجهة التحديات المترابطة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة يعترف بوجود علاقة مشتركة بين التحضر والتنمية المستدامين، لكن سرعة التغيير وشدته، وطبيعة الأزمات المنهجية المتزايدة باستمرار، تتطلب اتخاذ إجراءات جماعية حاسمة وتنسيقًا متزايدًا. إن تكاليف عدم التدخل باهظة، ولكن الحالات الطارئة القائمة في الوقت الحاضر قد تجاوزت التخطيط لمستقبل مستدام. بعبارة أخرى، يجب استبدال عملية صنع السياسات المفاجِئة برؤية متكاملة وإستراتيجية.

يعد حوض البحر الأبيض المتوسط من أبرز النقاط الساخنة لتغير المناخ والبيئة في العالم. وفقًا لشبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، ٢٠١٩، ٢٠٢٠a)، ترتفع درجة حرارة منطقة البحر الأبيض المتوسط بنسبة ٢٠ في المائة أسرع من المتوسط العالمي، وسترتفع درجة الحرارة الإقليمية بمقدار ٢,٢ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٤٠ إذا استمرت التوجهات الحالية. متوسط درجات الحرارة السنوية على اليابسة والبحر عبر حوض البحر الأبيض المتوسط هي أعلى بالفعل بمقدار ١,٥ درجة مئوية عما كانت عليه خلال فترات ما قبل الثورة الصناعية ومن المتوقع أن ترتفع أكثر من ٣,٨ درجة مئوية إلى ٦,٥ درجة مئوية حتى عام ٢١٠٠. إن حجم تغير المناخ في المنطقة لديه القدرة على إحداث اضطراب كارثي في الحياة والاقتصاد في المنطقة. من المتوقع أن ينخفض توافر المياه العذبة بنسبة تصل إلى ١٥ في المائة (أحد أكبر الانخفاضات في العالم). قد يتجاوز ارتفاع مستوى سطح البحر مترًا واحدًا بحلول عام ٢١٠٠، مما يؤثر على ثلث سكان المنطقة. تقع نصف المدن العالمية العشرين التي يُرجح أن تعاني أكثر من غيرها من ارتفاع مستوى سطح البحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ٢٠١٩). تؤدي الزيادات في وتيرة وشدة ومدة موجات الحر إلى مخاطر صحية كبيرة للسكان المعرضين للخطر، لا سيما في المدن. يجب أن تتماشى الاستجابة الإقليمية لتلك التحديات مع الصفقة الأوروبية الخضراء (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ف)، والتي ستشكل ليس فقط الإجراءات الداخلية للاتحاد الأوروبي على مدار الثلاثين عامًا القادمة ولكن أيضًا إجراءاته الدولية من خلال دبلوماسية الصفقة الخضراء (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ف).

التدخلات الترابية المتكاملة هي أدوات ملموسة لتحقيق رؤى مشتركة للمستقبل المرغوب فيه. لكن يجب أن تكون التدخلات والمشاريع الترابية جزءًا من الاستراتيجيات الإقليمية المتكاملة التي تضم قطاعات ومقاييس مختلفة لتحقيق نتائج متماسكة ومستدامة (انظر الإجراءات ١، ٢، ٣، ٤). عند القيام بذلك، تصبح التدخلات الترابية عبارة عن مشاريع متكاملة إستراتيجية، مع مجموعة متنوعة من الآثار العرضية الإيجابية للمدن والمناطق المدنية، مما يحفز ويسرع التحول الحضري المستدام والمرن.

وبهذا المعنى، تتطلب التدخلات الترابية الاستراتيجية إدارة سليمة للعمليات والاستثمارات الإقليمية المتكاملة (ITI) تنسق إجراءات أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والقطاع العام والقطاع الخاص، وتراقب آثارها المقصودة وغير المقصودة، وتشرف على التمويل وتضمن المساءلة ابتداءً من التصور إلى غاية التنفيذ. يجب أن تساعد هذه الأدوات السلطات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية على دمج الأولويات من مختلف مستويات التدخل والقطاعات المختلفة، والجمع بين التمويل لاستراتيجية التنمية الإقليمية.

الإمكانات الديمقراطية لبناء المدينة هي بنفس الأهمية، حيث يطمح المواطنون إلى المشاركة من أجل المساعدة في تشكيل بيئاتهم المعيشية، والحصول على حقهم في المدينة.

بصرف النظر عن أجندة ٢٠٣٠، والأجندة الحضرية الجديدة، وميثاق أمستردام (الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي)، وميثاق لايبزيغ الجديد، والأجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط، هناك العديد من أطر العمل التي تساعد على تنسيق ودمج التدخلات الترابية في الاستراتيجيات الترابية، والتصدي للتحديات المترابطة؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «سياسات أفضل لعام ٢٠٣٠: خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن أهداف التنمية المستدامة «(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٦)، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» النهج الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة «(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠ د)، المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للروابط الحضرية الريفية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٩)، توصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي (اليونسكو، ٢٠١١) والصفقة الخضراء الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ف) هي مجرد أمثلة قليلة لأطر عمل السياسات التي تستخدم نهجًا إقليميًا متكاملًا.

تم تحديد التفويض العام والمهمة العامة لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط في إعلاني باريس ومرسيليا لعام ٢٠٠٨ وكذلك في الدستور الأساسي المعتمد في ٣ مارس ٢٠١٠. تم اعتماد عدد من الولايات القطاعية وجداول الأعمال وخطط العمل والاستراتيجيات المالية منذ عام ٢٠١٠.

في إطار خطة العمل هذه، سيعمل الاتحاد من أجل المتوسط على تعزيز المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والتنمية المستدامة للقدرات من أجل التنمية الترابية الشاملة والمتكاملة والقائمة على الأدلة والعلم والمستقبلية في جميع أنحاء المنطقة والتي تخدم التكامل الإقليمي. كما سيكون للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط دور بارز في مشاركة واستخدام ونشر خطة العمل. سوف يشترك الاتحاد من أجل المتوسط مع المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية العالمية / الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، ولا سيما تلك الموجودة في النظام البيئي الأورو-متوسطي، ويسهل الوصول إليها، لتجميع الجهود وتحسينها، وإقامة التعاونات، وتشجيع حشد الموارد من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل. تم تحديد مجالات التعاون والشراكة في مذكرات التفاهم المبرمة مع المنظمات الشريكة. سيتم تنفيذ مذكرات التفاهم من خلال برامج الأنشطة المشتركة المتفق عليها مع الشركاء على أساس منتظم. سيواصل الاتحاد من أجل المتوسط تيسير التوافق في الآراء بشأن مجالات التدخل ذات الأولوية، وتحديد مقترحات المشاريع ذات الأهمية الإقليمية والموضوعية في المراحل المبكرة من إعداد المشروع، فضلاً عن المشاورات بين ممولي المشروع، والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة حول إمكانية التمويل المحتمل لمقترحات المشروع، تماشياً مع الإرشادات والتوجيهات الواردة في خطة العمل هذه.

تتمثل المهمة العامة لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط في تعزيز المشاريع والمبادرات التي تحمل علامة الاتحاد من خلال التواصل وربط العلاقات. يجب أن تتوافق جميع المقترحات الخاصة بوضع علامات الاتحاد من أجل المتوسط مع المعايير العامة لمشروع / مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط بما يتماشى مع القيم والمبادئ الأساسية للاتحاد من أجل المتوسط، مع الالتزام بتفويضات السياسة القطاعية ذات الصلة للاتحاد من أجل المتوسط. تتم معالجة مقترحات وضع العلامات وفقًا للإرشادات العامة للمشروع الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط ويتم تقييمها وفقًا لمعايير مشروع / مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط. لا تقوم أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بإجراء دراسات فنية متعمقة، مثل دراسات الجدوى أو التقييمات البيئية، أو المراجعات الفنية لأي دراسات موجودة، ولكنها تعتمد على تلك التي يقوم بها ممولي المشروع أو المولين المحتملين.

الإجراء ٥ يعالج تكامل أفكار وأطر عمل خطة العمل هذه في المشاريع الاستراتيجية لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة. يتم تنظيم هذه المشاريع المتكاملة في مجموعة من محاور التدخل المواضيعية ذات الأولوية، المدرجة أدناه. ينقسم الإجراء ٥ إلى تسعة محاور تدخل ذات أولوية، مقدمة هنا لتوجيه الأولويات والمشاريع الاستراتيجية. هذه هي المجالات المواضيعية للتدخل حيث يمكن للجهات الفاعلة أن تجتمع لمعالجة قضية بارزة للتنمية الحضرية من خلال الرؤى والاستراتيجيات الترابية المتكاملة. إنها توفر نهج متكامل، وليس قطاعي.

يجب دمج هذه المشاريع وصياغتها عبر القطاعات بمشاركة الجمهور ومواءمتها مع مجموعة من المحاور المواضيعية ذات الأولوية للتدخل، المدرجة أدناه. ظهرت هذه المحاور المواضيعية من المشاورات والتوافقات بين أصحاب المصلحة في الاتحاد من أجل المتوسط حول الأولويات في المنطقة الأورومتوسطية، من خلال المناقشات في إطار مجموعات عمل الاتحاد من أجل المتوسط حول الإسكان الميسور والمستدام، والتجديد الحضري. محاور التدخل هي:
(١) الإسكان الملائم والمستدام والميسور التكلفة، كموجه للتنمية والتجديد الحضري الشامل والمتكامل والمستدام.

(٢) المناطق النائية والمناطق الميناائية ومدن الموانئ ومناطقها المجاورة، كمحركات للازدهار الاقتصادي المستدام والمرن.

(٣) تجديد وتنفيذ البنية التحتية الزرقاء والخضراء، والحلول القائمة على الطبيعة، واستعادة البيئة، والحفاظ عليها وتعزيزها، جنبًا إلى جنب مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن البنى التحتية الخضراء (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٣ أ، ٢٠١٣ ب)، الصفقة الخضراء الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ف)، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام ٢٠٣٠ (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ د)، وتقرير عن أجندة سياسة البحث والابتكار في الاتحاد الأوروبي للحلول القائمة على الطبيعة وإعادة بناء المدن (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٥) والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات للمناطق الحضرية المحمية (الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة، ٢٠١٤).

(٤) استراتيجيات قائمة على حفظ التراث من أجل التنمية الحضرية المستدامة التي تعزز التماسك الاجتماعي، وسبل العيش المستدامة، وتعزيز المرونة، بما في ذلك السياحة المستدامة والتجديد المستدام للمراكز الحضرية التاريخية، على أساس الاعتراف بالتاريخ المشترك وهوية المنطقة.

(٥) المستوطنات غير الرسمية والأحياء المحرومة، كنقاط محورية لإنشاء مدن ومجتمعات شاملة، وفيما يتعلق بتوفير الإسكان الملائم والمستدام والميسور التكلفة (المحور ١).

المربع ١٢: نهج إقليمي متكامل

الاستثمار الإقليمي المتكامل (ITI) هو أداة توفر ترتيبات تسليم متكاملة للاستثمارات بموجب أكثر من محور أولوي واحد أو أكثر من برنامج تشغيلي واحد. يمكن دمج التمويل من عدة محاور وبرامج ذات أولوية في استراتيجية استثمار متكاملة لمنطقة معينة أو منطقة وظيفية معينة. يمكن أن يأخذ هذا شكل إستراتيجية متكاملة للتنمية الحضرية، ولكن أيضًا للتعاون بين البلديات في مناطق محددة. يَسمح للسلطات الإدارية بتفويض تنفيذ أجزاء من محاور الأولوية المختلفة إلى هيئة واحدة (سلطة محلية) لضمان تنفيذ الاستثمارات بطريقة متكاملة. يمكن تنفيذ بعض المكونات داخل أداة إقليمية متكاملة (ITI) من خلال التنمية التي يقودها المجتمع والتي تجمع بين النهجين (URBACT، ٢٠١٩).

(٦) المواقع الملوقة ومواقع السكك الحديدية السابقة والمباني المهجورة أو غير المستغلة بشكل كاف، كنقاط محورية للتجديد الحضري وإعادة تطوير المنطقة (برنامج ESPON لسنة ٢٠٢٠؛ المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨ ج).

(٧) البنى التحتية الحضرية، والتنقل الحضري الذكي مناخيا، ومحاور وعُقد التنقل كحاملين ومانحين لفرص الحياة المحسنة والفرص الاقتصادية.

(٨) تجديد الأماكن العامة والمشتركة، كأدوات للتوسع الحضري المستدام والسلامة والحياة العامة وبناء الديمقراطية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ ي).

(٩) المدن الجديدة والتوسعات الحضرية والأحياء الجديدة، كدوافع للتحضر المسؤول والشامل والاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام.

تم تطوير خطة عمل الإسكان للاتحاد من أجل المتوسط كأول محور للتدخل، بالنظر إلى الدور الحاسم للإسكان في نجاح خطة عمل التنمية الحضرية الاستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٤٠. سيتم تطوير محاور التدخل المتبقية بشكل منفصل في الوقت المناسب بالتعاون مع المؤسسات الشريكة.

١,٥. الأهداف الرئيسية

(١) تعزيز الرؤية الإقليمية المتكاملة ووضع الإستراتيجيات عبر القطاعات المحيطة بمحاور التدخل المواضيعية ذات الأولوية (مشترك مع الإجراء ٢).
(٢) تعزيز إطار عمل وصف المشروع وتقييمه (الملحق أ) كأداة تعريف مركزية وقائمة مرجعية لتعريف وتصنيف المشروع من قبل الاتحاد من أجل المتوسط وشركائه.
(٣) نشر إطار العمل على نطاق واسع، وجعل مألوفًا لدى المنظمات الشريكة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة.
(٤) دعم التحضير والحصول على تمويل المشاريع المصنفة.
(٥) تعزيز التعاون وتبادل المعرفة حول كيفية تصميم وإدارة المشاريع الاستراتيجية (مشترك مع الإجراءات ١ و ٢ و ٣ و ٦).
(٦) تحديد الممارسات الجيدة والأمثلة البارزة على تصور وتصميم وتنفيذ المشروع المتكامل (الإجراءات ١، ٢، ٣، ٦).

٢,٥. الأدوات الرئيسية

(١) تكامل أدوات الحوكمة المشتركة بين القطاعات في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (مشترك مع الإجراء ١).
(٢) إطار عمل وصف المشروع وتقييمه (الملحق أ) الذي توفره

المربع ١٣: ما هي الأدوات الإقليمية المتكاملة للاتحاد الأوروبي (*ITIs*)؟

الأدوات الإقليمية المتكاملة هي أدوات لتحقيق التنمية الإقليمية المتكاملة في سياسة التماسك للاتحاد الأوروبي (CP). إنها أدوات برمجة طوعية لتنفيذ استراتيجيات حضرية أو إقليمية متكاملة. تسمح مؤشرات الاستثمار الدولية لما بعد عام ٢٠٢٠ بالتمويل من أولويات استثمارية متعددة (اثنتان على الأقل) وتسمح بمجموعات من البرامج والصناديق وأهداف السياسة. الصناديق التي يحتمل أن تكون معنية هي صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية (ERDF) والصندوق الاجتماعي الأوروبي (ESF) وصندوق التماسك وصناديق التنمية القروية. في هذا الصدد، لا تقتصر مبادرة الاستثمار الدولية على أي هدف أو صندوق متعلق بالسياسة. إنها أدوات مرنة لـ "مزج الأموال". العناصر الرئيسية للأداة الإقليمية المتكاملة هي منطقة جغرافية محددة واستراتيجية تنمية متكاملة - يمكن أن تكون المنطقة الجغرافية للأداة الإقليمية المتكاملة أي منطقة جغرافية (حضرية، أو حضرية - قروية، أو جهوية فرعية، أو جهوية داخلية) أو منطقة وظيفية، ومجموعة من الإجراءات ليتم تنفيذها. تتحمل السلطات الإدارية لسياسة التماسك المسؤولية النهائية عن الأدوات الإقليمية المتكاملة. لكن قد يتم تعيين هيئات وسيطة (السلطات المحلية، هيئات التنمية الإقليمية، إلخ) لتنفيذ المهام المفوضة (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ح).

المربع ١٤: ما هي التنمية المحلية التي يقودها المجتمع المحلي (*CLLD*)؟

التنمية المحلية التي يقودها المجتمع هي مصطلح تستخدمه المفوضية الأوروبية لوصف أداة تسليم سياسة التماسك التي تقلب سياسة التنمية التقليدية "من أعلى إلى أسفل" رأسًا على عقب. التنمية المحلية التي يقودها المجتمع المحلي هي في نفس الوقت أدوات التنمية والحوكمة الإقليمية. توفر التنمية المحلية التي يقودها المجتمع المحلي طريقة محددة لتعزيز المناهج التشاركية التصاعدية وتطبيق مبادرات المجتمع المحلي. تضع التنمية المحلية التي يقودها المجتمع المحلي الجهات الفاعلة المحلية في مقعد القيادة للتنمية المستدامة للمناطق المحلية وتضمن ترتيبات البرمجة المرنة والقابلة للتكيف. في فترة البرمجة بعد ٢O٢O، يمكن استخدام التنمية المحلية التي يقودها المجتمع المحلي بمرونة تحت أي هدف سياسي، سواء كان ذلك من قبل صندوق التنمية الإقليمية الأوروبي، أو الصندوق الاجتماعي الأوروبي زائد أو الصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك. بموجب التنمية المحلية التي يقودها المجتمع المحلي، يتم استدعاء السكان المحليين لتشكيل شراكة محلية تصمم وتنفذ إستراتيجية تنمية متكاملة. تم تصميم الإستراتيجية للمساهمة في نقاط القوة أو "الأصول" الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمجتمع بدلاً من مجرد التعويض عن مشاكله. لهذا، تتلقى الشراكة تمويلًا طويل الأجل - وتقرر كيفية إنفاقه. تركز التنمية المحلية التي يقودها المجتمع المحلي على المستوى المحلي (المناطق الجهوية الفرعية). تقودها مجموعة عمل محلية بدون أغلبية من أي مجموعة مصالح، والتي تقترح إستراتيجية محلية متكاملة متعددة القطاعات. يجب أن تتضمن ميزات مبتكرة وتعاونًا يعزز الابتكار الاجتماعي (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨أ).

المربع ١٥: مختبرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الحضرية: نهج ثلاثي المحاور

يتم تنظيم الفِرق في مختبرات تخطيط مدتها عام واحد يتم اختيارها من بين مجموعة من المخططين الموهوبين. تعمل الفِرق وفق "نهج ثلاثي المحاور"، مما يعني أنها تقترح خططًا لها عنصر قانوني ومالي بالإضافة إلى التخطيط والتصميم. للقيام بذلك، تتلقى الفِرق أيضًا أموالًا لتوظيف خبراء قانونيين وماليين. توفر المختبرات فرصة لمساعدة الحكومات المحلية في التغلب على تحديات بلدانهم، والتي تشمل التوسع الحضري السريع، والتخطيط لما بعد الكوارث، وتخطيط المدن الجديدة والتنمية الاقتصادية. في هذه العملية، يلعب التصميم دورًا مهمًا. "في العديد من السياقات، يصل التصميم إلى نهاية عملية التخطيط، بعد أن يتم تحديد جميع المشكلات بشكل شامل وتحديد الأهداف"، كما يقول "روجير فان دن بيرج"، رئيس مشروع التخطيط الحضري والتصميم في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. "من خلال مختبرات التخطيط، نقوم بدمج التصميم في جميع مراحل عملية التخطيط لأن استكشافات التصميم يمكن أن تساهم أيضًا في تحديد المشكلة وتحديد الأهداف. وبما أن الخطط الواضحة تسهل التأييد السياسي، فإن التصميم لديه أيضًا القدرة على تسريع عمليات صنع القرار في الحكومات، حيث ينتهي الأمر بالخطط في كثير من الأحيان إلى طريق مسدود". كما يمنح تعاون المختبرات مع المخططين المحليين فرصة للمخططين المحليين لاكتساب الخبرة الحاسمة بطريقة "التعلم بالممارسة". يمنح هذا التعاون الفريد مخططي المدن والمهندسين المعماريين الهولنديين فرصة للعمل على مستقبل الاتحاد الأوروبي وأجندة الأمم المتحدة بشأن التحضر. ستتناول هذه الأجندة التنمية الحضرية الشاملة والآمنة والمرنة والمستدامة على الصعيد العالمي. (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٥ ب)

خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط.

(٣) دور الاتحاد من أجل المتوسط في دعم المبادرات والمشاريع الإقليمية.

(٤) مشاريع الصندوق الأوروبي للاستثمارات الاستراتيجية (EFSI)، بقيادة بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والتي تهدف إلى التغلب على فجوة الاستثمار الحالية في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها واحدة من الركائز الثلاث لخطة الاستثمار لأوروبا التي تهدف لإنعاش الاستثمار في المشاريع الإستراتيجية حول القارة.

(٥) صندوق فجوة تمويل المناخ للمدينة، المصمم لدعم المدن في البلدان النامية والأسواق الناشئة في إعداد مشاريع البنية التحتية الصديقة للمناخ والمرنة، لا سيما في المراحل المبكرة (برنامج التعاون الحضري الدولي، ٢٠٢٠).

(٦) تعمل مختبرات مدينة التراث العالمي لليونسكو لدمج حفظ التراث الحضري والتنمية الحضرية المستدامة، بالتعاون مع كراسي اليونسكو ومراكز اليونسكو من الفئة الثانية.

(٧) أوراش عمل تصميم المدينة، بناءً على منهجية مختبرات المدينة التي طورتها URBACT: جلسة عامة، (إعداد المقدمة / المشهد)؛ تمارين «النجوم والخطوط». جلسات «حوض السمك»؛ وأوراش العمل الموازية التي تركز على موضوع معين ودراسات حالة، مما يسمح بالتثليث مع شركاء من الشبكة الدولية الأكبر.

(٨) التخطيط عن طريق أوراش عمل التصميم بناءً على منهجية المختبرات الحضرية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٤ ب).

(٩) الاستخدام المكثف لتجمعات المواطنين من أجل صنع رؤية جماعية، مستوحاة من تجارب مثل اتفاقية المواطنين بشأن المناخ (CCC، ٢٠١٩).

(١٠) «النموذج الجديد للتنقل الحضري» الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنتدى النقل الدولي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنتدى النقل الدولي، ٢٠١٥).

(١١) صندوق المناخ الأخضر (GCF، ٢٠٢١)، المخصص لمساعدة البلدان النامية على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز قدرتها على الاستجابة لتغير المناخ، بالتنسيق مع بنك الاستثمار الأوروبي.

(١٢) قائمة بللاستراتيجيات المشتركة بين القطاعات للتجديد الحضري والتنمية عبر المنطقة.

٣,٥. الجهات الفاعلة الرئيسية

الحكومات الوطنية والمدن وبنوك التنمية الوطنية ووكالات التنمية الحضرية والمؤسسات المالية الدولية من خلال برامج مثل مبادرة تمويل المشاريع الحضرية (UPFI) التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي والمفوضية الأوروبية من خلال خططها وبرامجها، مثل منصة الاستثمار في الجوار (NIP)، أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI)، وأداة المساعدة قبل الانضمام (IPA)، وإطار الاستثمار لغرب البلقان (WBIF)، ومشاريع الصندوق الأوروبي للاستثمارات الاستراتيجية (EFSI)، وتجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي الاقتصادي والخطة الاستثمارية للجيران الجنوبيين (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١ ب)، والاتحاد من أجل المتوسط.

٤,٥. مشاريع المساعدة الفنية الجارية ذات الصلة

برامج ومبادرات المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة، مثل مبادرة تمويل المشاريع الحضرية - مبادرة المرونة الاقتصادية (UPFI-ERI) التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي، وبرامج ومبادرات الاتحاد الأوروبي: أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) والتعاون الثنائي للاتحاد الأوروبي وصندوق فجوة تمويل المناخ في المدينة.

٥,٥. أطر العمل المرجعية الرئيسية

السياسات الحضرية الوطنية، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والأجندة الحضرية الجديدة، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، وإطار «سنداي» للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، وجدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط، والأجندة الحضرية لبرنامج الاتحاد الأوروبي، ميثاق «لايبزيغ» الجديد، سياسة التماسك للاتحاد الأوروبي لما بعد ٢٠٢٠، نحو استراتيجية شاملة مع إفريقيا، شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي - أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١ ب)، مفاهيم التنمية الحضرية المستدامة، الاستثمارات الإقليمية المتكاملة (ITI)، التنمية المحلية التي يقودها المجتمع (CLLD)، «نموذج جديد للتنقل الحضري» التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنتدى النقل الدولي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنتدى النقل الدولي، ٢٠١٥)، صندوق فجوة تمويل المناخ في المدينة، تعميم إدارة موارد المياه في المشاريع الحضرية: اتباع نهج متكامل لإدارة المياه في المناطق الحضرية (البنك الدولي، ٢٠١٦)، والحد من عدم المساواة في إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة في عصر أهداف التنمية المستدامة: إنشاء تقرير لمبادرة تشخيص الفقر في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (البنك الدولي، ٢٠١٧) ونظام تصنيف المرونة: منهجية لبناء وتتبع القدرة على التكيف مع تغير المناخ (البنك الدولي، ٢٠٢١).

٦,٥. الإطار الزمني: قصير وطويل الأمد، حسب الإجراء

٧,٥. الإجراءات المقترحة والقائمة الإرشادية للمنفذين

(١) تشجيع الوزارات الوطنية على اعتماد خطة العمل هذه ومحاور التدخل المقترحة فيها كمبادئ توجيهية للرؤية ووضع الإستراتيجية على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك الأحكام الواردة في السياسات الحضرية الوطنية و استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (جنبًا إلى جنب مع الإجراء ١). يتم تنفيذه من قبل الاتحاد من أجل المتوسط.

(٢) تحديد، والاعتراف وتعزيز المبادرات أو المشاريع الإقليمية التي يجري تنفيذها في المنطقة، ولا سيما تلك التي حصلت على لقب مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، كأمثلة لأدوات للوصول إلى الأهداف المتفق عليها لخطة العمل هذه. يتم تنفيذه من قبل الاتحاد من أجل المتوسط.

(٣) لإنشاء جرد وتصنيف المبادرات أو المشاريع الاستراتيجية التكاملية لمدن مختارة في المنطقة وفقًا لمحاور التدخل التسعة الموضحة في خطة العمل هذه. يتم تنفيذها من قبل الاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات.

(٤) تنظيم مختبرات السياسات لإعداد الموظفين العموميين لاستخدام إطار عمل لوصف وتقييم المشروع (الملحق أ) كأداة لإدارة المشروع، جنبا إلى جنب مع الإجراء ٢. يتم تنفيذه من قبل الوزارات الوطنية والاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات.

(٥) تنظيم أوراش عمل تدريبية للموظفين العموميين للتقدم بطلبات للحصول على فرص تمويل. يتم تنفيذه من قبل الاتحاد من أجل المتوسط والمؤسسات المالية الدولية.

(٦) تنظيم «أوراش عمل لتصميم المدن» لدمج قضايا مختلفة في استراتيجيات إدارة المشروع (التراث، والتنقل، والعمل المناخي، ومشاركة المواطنين، وصنع الرؤية الجماعية). يتم تنفيذه من قبل الاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات.

(٧) إنشاء قائمة جرد للمبادرات أو المشاريع التي تحمل علامة الاتحاد من أجل المتوسط أو غيرها من المبادرات أو المشاريع التكاملية في المنطقة، بناءً على إطار عمل لوصف وتقييم المشروع (الملحق أ). يتم تنفيذه من قبل الاتحاد من أجل المتوسط.

٨,٥. نموذج للتنفيذ

لكل محور تدخل أسبابه المنطقية المحددة للتنفيذ، والتي تم تطويرها بشكل منفصل (على سبيل المثال، خطة عمل الإسكان في الاتحاد من أجل المتوسط).

٩,٥. معايير النجاح

(١) تم اعتماد خطة العمل هذه ومحاور التدخل المقترحة فيها من قبل الوزارات الوطنية وتضمينها في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.

(٢) تم تحديد ووصف عدد كبير من المشاريع باستخدام إطار عمل لوصف وتقييم المشروع (الملحق أ).

(٣) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل ومختبرات السياسات من قبل الدول الأعضاء.

(٤) تنظم الدول الأعضاء عددا كبيرا من حلقات العمل التدريبية.

(٥) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش عمل تصميم المدينة من قبل شبكة الجامعات.

(٦) نشر قائمة جرد للمبادرات أو المشاريع التكاملية النموذجية أو المصنفة في المنطقة.

٦,٤ الإجــراء ٦: المراقبــة والاتصــال

إنشاء نظام قائم على النتائج ونظام تقييم ورصد وإبلاغ في المنطقة الأورومتوسطية. إنشاء نظام لمراجعة الأقران ورصد تصميم المشروع وتنفيذه، من خلال تكوين شبكة من المدن والجامعات الشريكة.

تلتزم خطة العمل هذه بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ يناير ٢٠١٤ (A / RES / ٦٩/٢٦١) بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، مع الاعتراف بأن «الإحصاءات الرسمية توفر عنصرًا لا غنى عنه في نظام المعلومات لنظام ديمقراطي، مما يقدم الحكومة والاقتصاد والجمهور ببيانات حول الوضع الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والبيئي» والمبادئ المتبقية الواردة في ذلك القرار (الأمم المتحدة،٢٠١٤). اعترافًا بالحاجة الملحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تشجع خطة العمل اعتماد إطار المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (UNStats، ٢٠٢٠) وتدعم تنفيذ ثقافة اليونسكو | مؤشرات ٢٠٣٠ (اليونسكو، ٢٠١٩ أ). يفترض وجود علاقة مشتركة بين التحضر والتنمية المستدامة والعادلة والشاملة، والتي ترتكز على مبادئ جدول الأعمال الحضري الجديد، وجدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط، وميثاق أمستردام، وميثاق «لايبزيغ» الجديد، وبالتالي يركز على الهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة) كوسيلة لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة المتبقية. كما يعترف بالحاجة إلى تكييف المؤشرات مع سياق البحر الأبيض المتوسط، وتحديد المؤشرات الحاسمة لقياس حالة القضايا الإقليمية الرئيسية ذات الصلة، مثل تغير المناخ، والأمن السكني، والإدماج الاجتماعي-المكاني.

هناك تركيز عام على الجوانب المادية للاستدامة واهتمام أقل بالجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة. هذه عناصر حاسمة في الاستدامة الاجتماعية، والتي نعني بها قدرة المجتمع على إيجاد توافق في الآراء حول الأهداف المجتمعية والعمليات المصممة لتحقيق تلك الأهداف. من خلال إدارة هذه العمليات ومراقبتها بفعالية وشفافية، ومن خلال إشراك المواطنين والشركات والمجتمع المدني، نضمن الدعم والملكية والجدوى السياسية واستمرارية هذه الاستراتيجيات في نهاية المطاف.

يتطلب تنفيذ استراتيجيات ومشاريع معقدة وطويلة الأجل تعبئة أصحاب المصلحة عبر القطاعات والمستويات. تضمن الحوكمة متعددة المراكز والشبكات والمتعددة المستويات الوصول إلى مجموعة متنوعة من البيانات والخبرات والقدرات ووجهات النظر، لكنها تتحدى الكفاءة والمساءلة. تتطلب إدارة ورصد الاستراتيجيات والمشاريع الإقليمية المعقدة مناهج مبسطة جديدة تساعد المؤسسات على معرفة النتائج ومراقبتها مع ضمان المساءلة والكفاءة.
يعالج هذا الإجراء تلك التحديات ويلبي الحاجة إلى جعل العمليات شفافة وتشاركية وعادلة.

ولهذا الغرض، تعتمد خطة العمل هذه كنموذج على نهج البرمجة وإدارة الميزنة والمراقبة والإبلاغ القائمة على النتائج (RBM) الذي تنفذه اليونسكو. كما تستخدم المبادئ التوجيهية للوائح التنظيمية الأفضل ومجموعة الأدوات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥ وتم تحديثها في عام ٢٠١٧، والتي تشمل منهجيات لتقييم ورصد وتقييم تأثير السياسات والمتطلبات المحددة للتشاور العام وإشراك أصحاب المصلحة في صنع السياسات (الإجراء ٣: التصور والحكم معًا). وهذا يعزز التزام خطة العمل هذه بصنع سياسات قائمة على الأدلة ومتكاملة وتشاركية.

تقترح خطة العمل أيضًا آلية يمكن من خلالها لأعضاء شبكة شركاء الاتحاد من أجل المتوسط تقييم التقدم المحرز نحو أهدافها. تتكون شبكة الشركاء هذه من الوزارات الوطنية وإدارات المدن المحلية والسلطات الإقليمية والجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية والمنظمات الدولية ذات الصلة (الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وما إلى ذلك) والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة ومجموعات المجتمع المدني الرئيسية والجامعات المحلية والدولية. ستضمن هذه الشبكة الشريكة زيادة الوعي وتسهيل نشر المعرفة وستساعد في عمليات تقييم ومراجعة الأقران.

هذه الآلية لها توجهان:
(١) تبادل المعلومات حول تنفيذ المشاريع، من قبل ممولي المشاريع والمؤسسات المالية الدولية في لجنة المشاريع الحضرية التابعة للاتحاد من أجل المتوسط - المؤسسات المالية الدولية.
(٢) مراقبة تنفيذ خطة العمل نفسها.

تقع مسؤولية مشاركة المعلومات حول تنفيذ المشاريع على عاتق الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، على مستويات مختلفة من التنفيذ والرقابة، بدعم من شبكة شركاء الاتحاد من أجل المتوسط. سيقوم الاتحاد من أجل المتوسط وشبكة شركائه، ولا سيما شبكة الجامعات، بمراقبة تنفيذ خطة العمل نفسها.

١,٦. الأهداف الرئيسية

(١) صياغة معايير النجاح على أساس العديد من أطر السياسات المستخدمة لصياغة خطة العمل، مع التركيز على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصممة لسياق البحر الأبيض المتوسط.
(٢) مراقبة تماسك وتنسيق الحوكمة (تنسيق حوكمة الشبكة، والحوكمة الهرمية، وحوكمة السوق).
(٣) مراقبة تنفيذ المشاريع ونجاحها بشكل فعال، من خلال دمج الدروس المستفادة في صنع القرار.
(٤) قياس التقدم المحرز في تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحضر وجدول الأعمال الحضري الجديد، الناتج عن تنفيذ هذا الإجراء. (يمكن أن يكون هذا الهدف التكميلي هو مهمة مركز معارف التحضر المستدام في البحر الأبيض المتوسط، المذكور في الإجراءين ٢ و ٣).
(٥) تنفيذ مؤشرات اليونسكو للثقافة لعام ٢٠٣٠ لتقييم وتعزيز دور التراث الثقافي والإبداع على المستوى الحضري.
(٦) تعزيز تنسيق النظم الإحصائية الوطنية، مع اعتماد تعاريف إحصائية وتخطيطية مشتركة (إلى جانب التعاريف الوطنية) ومواءمة طرق التقييم عبر الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

٢,٦. الأدوات الرئيسية

(١) نهج البرمجة والميزانة والإدارة والمراقبة والإبلاغ (RBM) القائم على النتائج، كما تنفذه اليونسكو (اليونسكو، ٢٠١٩ ب).
(٢) طرق تقييم الحوكمة التي اقترحها «مولمان» (ميولمان، ٢٠٢٠، ص ٢١٤).
(٣) إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط لوصف المشروع وتقييمه (الملحق أ) (مشترك مع الإجراء ٥).
(٤) إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الأمم المتحدة،٢٠١٧؛ إحصاءات الأمم المتحدة، ٢٠٢٠) ولوحة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

شكل ٤: دورة سياسة الاتحاد الأوروبي، كما هو موضح في إرشادات التنظيم الأفضل.

المصدر: صندوق أدوات وإرشادات التنظيم الأفضل (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٧ ب).

(الأمم المتحدة، ٢٠٢٠).
(٥) توجيه INSPIRE (البنية التحتية للمعلومات الجغرافية في الجماعة الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٧).

٣,٦. الجهات الفاعلة الرئيسية

السلطات الوطنية، ومكاتب الإحصاء الوطنية، والسلطات المحلية، والاتحاد من أجل المتوسط، والمفوضية الأوروبية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي.

٤,٦. أداة / توفير ممكن للمال

برامج ومبادرات المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة وبرامج ومبادرات الاتحاد الأوروبي، مثل: التعاون الثنائي للاتحاد الأوروبي، أداة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات للمفوضية الأوروبية (TAIEX)-التوأمة.

٥,٦. أطر العمل المرجعية الرئيسية

أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة، نهج اليونسكو للبرمجة والميزانية والإدارة والرصد والإبلاغ (RBM) القائم على النتائج (اليونسكو، ٢٠١٩ ب)، مؤشرات ثقافة اليونسكو لعام ٢٠٣٠، توجيه INSPIRE (البنية التحتية للمعلومات الجغرافية في المجتمع الأوروبي) (المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٧).

٦,٦. الإطار الزمني: على المدى المتوسط إلى الطويل.

٦,٧. الإجراءات المقترحة والقائمة الإرشادية للمنفذين

(١) تصميم إطار لإدارة المشاريع وتقييم النتائج برعاية الاتحاد من أجل المتوسط استنادًا إلى نهج الإدارة القائمة على النتائج لليونسكو، والذي يتضمن مبادئ الحوكمة الكبرى (تنسيق الحوكمة الهرمية والشبكية والسوقية، باتباع المبادئ التي تم وضعها تجريبيًا في «موليمان» (٢٠٢٠). سيتم تنفيذها من قبل مركز البحوث المشتركة التابع للاتحاد من أجل المتوسط، بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمؤسسات المالية الدولية.
(٢) مراجعة وتنقيح إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط لوصف المشروع وتقييمه (الملحق أ)، بعد الاستخدام لعدد كبير من المشاريع في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.
(٣) دمج الدروس المستفادة في تصميم إطار إدارة المشروع القائم على النتائج برعاية الاتحاد من أجل المتوسط.
(٤) تنظيم أوراش عمل ودورات قصيرة للموظفين العموميين لزيادة القدرة على مراقبة أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل.
(٥) تعزيز أطر العمل الداعمة وتنمية القدرات لتحسين رصد أهداف التنمية المستدامة، على المستويين الوطني والمحلي (الوزارات الوطنية، وشبكة شركاء الاتحاد من أجل المتوسط) في إطار الأولويات الرئيسية التي تحددها خطة العمل.
(٦) إنشاء ومراقبة التعاريف الأساسية في التخطيط الترابي في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط من خلال تجميع تقرير. يتم تنفيذه من قبل الوزارات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والمسؤولة عن التخطيط الترابي ومركز البحوث المشتركة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد من أجل المتوسط وشبكة الجامعات.
(٧) تنظيم ورشة عمل مع الوكالات الإحصائية والوزارات المسؤولة عن التخطيط الترابي من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لمناقشة اعتماد تعاريف ومنهجيات مشتركة.
(٨) تعزيز تنسيق الأنظمة الإحصائية الوطنية.

٨,٦. نموذج للتنفيذ

مُستخرج من نهج البرمجة والميزانية والإدارة والمراقبة والإبلاغ (RBM) القائم على النتائج كما هو مطبق في المبادئ التوجيهية لليونسكو. (اليونسكو، ٢٠١٩ ب).
(١) إنشاء سلسلة نتائج: تحديد المساهمة في نتائج المستوى الأعلى من أجل ضمان الاتساق بين النتائج على المستويات المختلفة وبالتالي تشكيل سلسلة منطقية ومتماسكة من النتائج. الغرض من سلسلة النتائج هو ضمان الاتساق البرنامجي الشامل حيث يتم استثمار جميع الموارد في السعي لتحقيق أعلى مستوى من النتائج. تهدف للإجابة على سؤال «ماذا إذًا؟».
(٢) تحليل الاحتياجات التي يتعين معالجتها والقضايا التي يتعين معالجتها وتحديد أسبابها وآثارها: يضمن تحليل الوضع تقديرًا شاملاً لسياق معين من أجل تحديد الاحتياجات التي يجب معالجتها وتحديد أولوياتها والقضايا التي يجب معالجتها وكذلك خطوط الأساس المعنية. بصرف النظر عن الأولوية العامة للمساواة بين الجنسين، والنهج القائمة على حقوق الإنسان وإدارة المخاطر، سيلزم تحديد النطاق الجغرافي وأصحاب المصلحة والموارد المتاحة وتلك التي سيتم تعبئتها. الغرض من هذا التقييم هو تحديد نطاق النتائج المراد تحقيقها. يهدف للإجابة على سؤال «لماذا؟».
(٣) تصميم إطار النتائج وخاصة صياغة النتائج بشروط واضحة وقابلة للقياس. بعد تحليل الوضع، يتم صياغة النتائج التي تعبر عن كيفية توقع أن يصبح الوضع مختلفًا عن الوضع الحالي. لكل نتيجة، يجب تحديد مؤشرات الأداء الكمية و / أو النوعية وخطوط الأساس والأهداف المرتبطة بها، مع تحديد ما يجب قياسه بالضبط. تهدف للإجابة على سؤالي «ماذا إذًا؟» و «ماذا؟».
(٤) تطوير استراتيجية تنفيذ من خلال توفير الإطار المفاهيمي حول كيفية الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الموصوف في النتيجة (النتائج). يلخص هذا ويربط جميع المعلومات الأساسية، مما يضمن فهم السياق، وما الذي يجب تحقيقه، وما الذي سيتم تسليمه وكيف سيتم القيام به. يهدف للإجابة على سؤال «كيف؟».
(٥) رصد التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج من خلال مراقبة الأداء والتأثير المناسبين، بالاعتماد على بيانات المخرجات الفعلية المنجزة والنتائج المحققة. الغرض من المراقبة هو تقييم الوضع الفعلي مقارنة بمعلومات البرمجة المحددة أصلاً، لتتبع التنفيذ والتقدم نحو النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.
(٦) يوفر التقييم تقييمات في الوقت المناسب لمدى ملاءمة التدخلات الإنمائية وفعاليتها وكفاءتها وتأثيرها واستدامتها. يتيح لنا التقييم التعلم من البرامج والمشاريع الناجحة وكذلك الأقل نجاحًا. إنها أداة حاسمة للإدارة المسؤولة والشفافة والفعالة بقيادة عملية صنع القرار المستنيرة بالأدلة التي تستخدم الدروس المستفادة من التجربة وتدمجها في التخطيط والبرمجة في المستقبل. إن مراعاة آراء ووجهات نظر جميع أصحاب المصلحة والسؤال عن مدى رضاهم عن النتائج المحققة هي من بين معايير الجودة للتقييم.
(٧) إبلاغ أصحاب المصلحة الرئيسيين بالتقدم المحرز، ومقارنة النتائج المرجوة بالإنجازات الفعلية، والمستفيدين، والشركاء المعنيين، والموارد المستثمرة. تهدف التقارير القائمة على النتائج إلى تزويد أصحاب المصلحة الرئيسيين بمعلومات قائمة على الأدلة حول الأداء والأثر، وتحليل التناقضات النهائية بين النتائج «المتوقعة» و «المحققة». هذا يمنح المعلومات للإدارة الداخلية، والهيئات الحاكمة، والجهات المانحة؛ ويسهل اتخاذ القرار (بما في ذلك الإجراءات التصحيحية المطلوبة)؛ ويمنح المعلومات لتصميم البرامج المستقبلية وتطوير السياسات؛ ويتم نشره لمناقشة النتائج المحققة والدروس المستفادة بطريقة شفافة ومتكررة.

٩,٦. معايير النجاح

(١) تم تصميم واختبار وصقل إطار عمل لإدارة المشاريع وتقييم النتائج برعاية الاتحاد من أجل المتوسط، على أساس نهج الإدارة القائمة على النتائج لليونسكو ويتضمن مبادئ الحوكمة الكبرى، في عدد كبير من المشاريع، مما يسمح بالتعلم المؤسسي.
(٢) يتم تطبيق إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط لوصف المشروع وتقييمه (الملحق أ) على عدد كبير من المشاريع في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وتعديله وتنقيحه. تم نشر نسخة محدثة.
(٣) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل لبناء القدرات.
(٤) يتم تقييم جودة رصد أهداف التنمية المستدامة من خلال أطر عمل ومؤشرات التقييم الحالية. يتم نشر النتائج كل ثلاث إلى خمس سنوات.
(٥) يتم الاتفاق على التعاريف الإحصائية الوظيفية المشتركة بين المكاتب الإحصائية للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ووزارات التخطيط الترابي. يتم نشر تقرير عن تقارب التعريفات الإحصائية والجغرافية.
(٦) تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية وتوسيعها.
(٧) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل بشأن المؤشرات الحضرية.

المربع ١٦: البرمجة والميزانية والإدارة والمراقبة والإبلاغ القائم على النتائج (*RBM*)

الإدارة القائمة على النتائج هي استراتيجية إدارية تهدف إلى تغيير طريقة عمل المؤسسات، من خلال تحسين الأداء والتركيز البرنامجي والتسليم. وهو يعكس الطريقة التي تطبق بها المنظمة العمليات والموارد للقيام بالتدخلات الإنمائية لتحقيق النتائج المرجوة (أي المخرجات والنتائج والآثار) مع دمج الأدلة والدروس المستفادة من الأداء السابق والنتائج الفعلية في عملية صنع القرار الإداري.

الإدارة القائمة على النتائج هي نهج إدارة تشاركي قائم على الفريق يركز على الأداء وتحقيق النتائج، ويتم تطبيقه في جميع مراحل دورة البرنامج. وهي مصممة لتحسين تنفيذ البرامج وتعزيز فعالية الإدارة وكفاءتها ومساءلتها. يتمثل جوهر نهج الإدارة القائمة على النتائج في الانتقال من المساءلة عن المدخلات والأنشطة - أي كيفية إنفاق الموارد وما الذي تم القيام به - والتركيز على النتائج المحققة للموارد المستثمرة. ومن ثم، فإن الإدارة القائمة على النتائج، التي تشمل إدارة البرامج والموارد المالية والبشرية، تساعد في نقل تركيز البرمجة والإدارة واتخاذ القرار من المدخلات والأنشطة إلى النتائج المراد تحقيقها (اليونسكو، ٢٠١٩ ب، ص ٨).

٥. الملحق أ: إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط لوصف المشروع وتقييمه

مخصص للصيغة الإلكترونية: معظم الأسئلة متعددة الاختيارات. تقبل معظم الأسئلة المتعدد الخيارات إجابات متعددة، باستثناء ما هو محدد.

أ. تحديد الهوية

١. الشخص الذي يملأ هذا النموذج:
٢. الانتماء (وزارة، سلطة محلية، مؤسسة أخرى):
٣. القسم:
٤. المنصب:
٥. البريد الالكتروني:

ب. وصف المشروع

٦. عنوان المشروع:
٧. البلد:
٨. المدينة:
٩. صورة أو خطة مهمة تصف المشروع:
١٠. نوع المشروع (بدائل متعددة ممكنة):

(ط) بنية تحتية كبيرة
(٢) محور النقل والتنقل
(٣) التجديد الحضري
(٤) إدارة المياه/المتعلقة بالمياه
(٥) موقع التراث العالمي / موقع التراث المحمي / المركز الحضري التاريخي
(٦) مرتبط بالطاقة / مرتبط بالتحول الطاقي
(٧) الإسكان
(٨) الفضاء العام، والمنتزه، والمساحات الخضراء
(٩) مرفق حضري / مرفق ثقافي
(خ) التنقل الناعم (ممرات الدراجات)،
(١١) تمدن المناطق الملوثة أو الميناء السابق
(١٢) الأماكن العامة (الساحات والأرصفة والمتنزهات)
(١٣) التنمية الصناعية (مجمعات صناعية، مناطق صناعية)
(١٤) حي الصناع / مناطق بدء المشاريع / محاور إبداعية
(١٥) المواقع الثقافية (المتاحف والنصب التذكارية والفنون العامة)
(١٦) التوسع العمراني / المدينة الجديدة / التنمية العمرانية الجديدة
(١٧) المنطقة التجارية / مركز المكاتب / مركز خدمات المنتجين المتقدمين
(١٨) أخرى (استخدم كلمات مفتاحية)

١١. ما هو الإجراء في خطة العمل الإستراتيجية / الإسكان الذي يعالجه مشروعك حاليًا؟

(ط) تنسيق وتعزيز التماسك
(٢) تعليم وتعزيز القدرات
(ثالثا) التصور والحكم معا
(٤) التكامل والحماية
(ت) التنفيذ والإدارة
(٦) المراقبة والتواصل

١٢. مروّج (مروّجو) المشروع الرئيسي / الوكالة المنفذة الرئيسية:

(١) السلطة الدولية (الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي، دول أخرى)
(٢) السلطة الوطنية
(٣) السلطة الإقليمية
(٤) السلطة المحلية
(٥) القطاع الخاص بالشراكة مع القطاع العام
(٦) القطاع العام بالشراكة مع القطاع الخاص
(٧) القطاع الخاص
(٨) السلطات العابرة للأقاليم
(٩) السلطات العابرة للبلديات
(١٠) مبادرة المواطنين
(١١) سلطة الموانئ
(١٢) سلطة المياه
(١٣) سلطة النقل
(١٤) أخرى (استخدم الكلمات المفتاحية)

١٣. ما هي الوكالات الخارجية المنتسبة في هذا المشروع؟ (الاتحاد الأوروبي واليونسكو والبنك الدولي وما إلى ذلك): ....

١٤. ما هو حجم تأثير المشروع الذي تقدمه؟

(١) محلي محض
(٢) حضري
(٣) مدني
(٤) إقليمي
(٥) وطني
(٦) دولي
(٧) متعدد الأحجام (حدد)

١٥. الموقع الإلكتروني للمشروع:
١٦. الجدول الزمني للمشروع. سنة البداية: سنة الإنجاز: (الإنجاز المتوقع)

ج. التنسيق والتعزيز التماسك

١٧. برأيك هل يوجد وعي في السلطة المسؤولة حول تدخلات مماثلة في الخارج؟ هل هناك وعي بالممارسات الجيدة / المشاريع الفاشلة

في مكان آخر؟ (نعم / لا)
١٨. في حالة وجود إجابة إيجابية على السؤال السابق، ما هي المشاريع التي ألهمت المشروع الذي تقدمه؟ ما هي المشاريع المشابهة له؟ (اذكر العنوان والمكان ...)
١٩. هل لديك / هل كان لديك تبادلات وتعاون مع مدن أخرى لتخطيط وتصميم هذا المشروع؟ (نعم / لا) أي مدينة؟
٢٠. برأيك، هل هناك وعي بتبعية المسار في السلطة المسؤولة (كيف عملت مشاريع مماثلة في بلدك في الماضي)؟ (نعم / لا)
٢١. ما هي درجة اندماج هذا المشروع في:

(١) استراتيجيات المدن المحلية (الدرجة ١-١٠)
(٢) الاستراتيجيات والخطط الحضرية أو الإقليمية (الدرجة ١-١٠)
(٣) الاستراتيجية أو الخطة الوطنية (الدرجة ١-١٠)

٢٢. هل تم تصميم هذا المشروع وإدارته من قبل وزارات أو إدارات مختلفة؟ (نعم / لا)
٢٣. هل تم تصميم هذا المشروع وإدارته من قبل الإدارات على مستويات الحوكمة المختلفة (الوطنية، الإقليمية، المحلية)؟ (نعم / لا)
٢٤. إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الوزارات و / أو الإدارات؟

د- تعليم وتعزيز القدرات

٢٥. من هم الأقران (المسؤولون في الإدارات، والجامعات، والمهندسون المعماريون، والمخططون الأجنبيين) الذين يمكن دعوتهم لتقييم مشروعك؟ (الاسم والانتماء وعنوان البريد الإلكتروني)
٢٦. هل تشارك الجامعات أو المؤسسات البحثية في تخطيط أو تصميم أو تنفيذ أو مراقبة هذا المشروع؟ (نعم / لا)
٢٧. إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تسميتها:
٢٨. هل هذا المشروع مرتبط بتجربة التعلم؟ (تدريب، تدريب أثناء العمل، برنامج تدريب؟) (نعم / لا)
٢٩. ما هي الوكالات الخارجية التي تقدم المشورة بشأن هذا المشروع؟ (الاسم والانتماء وعنوان البريد الإلكتروني)

هـ التصور والحكم معا

٣٠. يرجى الإشارة إلى درجة مشاركة المواطنين:

(١) لا يشارك المواطنين.
(٢) يتم إبلاغ المواطنين عبر الصحافة و / أو المواقع الإلكترونية.
(٣) يتم الاستماع إلى اهتمامات المواطنين ورغباتهم عبر التجمعات.
(٤) تتم استشارة المواطنين في صياغة هذا المشروع عبر الجمعيات و / أو المواقع الإلكترونية.
(٥) يتم الاستماع إلى مخاوف المواطنين والتأثير على نتائج المشروع.
(٦) المواطنون هم شركاء في تطوير المشروع، ويقدمون مساهمات فعالة فيه.
(٧) المواطنون مسؤولون جزئياً عن صياغة وتصميم و / أو تنفيذ هذا المشروع.
(٨) المواطنون هم المصممون المشاركون لهذا المشروع والمسئولون عن تنفيذه.
(٩) هذه مبادرة يقودها المواطنون.
(١٠) هذه مبادرة يقودها القطاع الخاص، بمشاركة قليلة من المواطنين.

٣١. هل لعبت الموازنة التشاركية دورًا في هذا المشروع؟ (نعم، لا، لا أعرف)
٣٢. هل يتمتع المواطنون بإمكانية الوصول إلى المعلومات المالية الخاصة بهذا المشروع؟
٣٣. هل للمواطنين الإشراف على المشروع؟ (من خلال التجمعات، أو وسائل أخرى؟)

و. التكامل والحماية

٣٤. هل يرتبط هذا المشروع بعمل مناخي في ضوء اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ؟ (نعم / لا)
٣٥. هل يرتبط هذا المشروع بتصدير / استيراد السلع أو البضائع؟ (نعم / لا)
٣٦. هل هذا المشروع مرتبط بالدفاع أو الأمن؟ (نعم / لا)
٣٧. هل يرتبط هذا المشروع بمنع / تخفيف تعرية السواحل؟ (نعم / لا)
٣٨. هل هذا المشروع مرتبط بالانتقال الطاقي؟ (نعم / لا)
٣٩. هل هذا المشروع مرتبط بالاقتصاد الدائري؟ (نعم / لا)
٤٠. هل هذا المشروع مرتبط بالبنية التحتية للنقل والتنقل؟
٤١. هل هذا المشروع مرتبط بأمن الإسكان؟
٤٢. هل هذا المشروع مرتبط بالأمن الصحي؟
٤٣. هل يرتبط هذا المشروع بالتنوع البيولوجي في المناطق الحضرية؟

ز. التنفيذ والإدارة

٤٤. ميزانية المشروع (تقريبًا، باليورو، إذا كانت متوفرة):
٤٥. المصدر الرئيسي للتمويل:

(١) الاتحاد الأوروبي
(٢) وكالة التمويل الدولية (ما هي؟)
(٣) السلطة الوطنية (أي وزارة؟)
(٤) السلطة القطاعية (المياه، الطاقة، الموانئ، النقل، ما هي؟)
(١) السلطة الإقليمية (ما هي؟)
(٦) السلطة المحلية (ما هي؟)
(٧) القطاع الخاص (اذكر الشركات)
(٨) الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) (اذكر الشركاء)
(٩) مبادرة خاصة (اذكر الشركات)
(١٠) أخرى (حدد)

٤٦. هل أجري تحليل الأثر البيئي لهذا المشروع؟ (نعم، لا، لا أعرف)
٤٧. هل اجتاز هذا المشروع تمرين تحليل المخاطر؟ (نعم، لا، لا أعرف)
٤٨. هل أجري تحليل الأثر الاجتماعي لهذا المشروع؟ (نعم، لا، لا أعرف)
٤٩. هل اجتاز هذا المشروع تقييم الجدوى المالية؟ (نعم، لا، لا أعرف)
٥٠. هل اجتاز هذا المشروع تقييم الأثر التراثي؟ (نعم، لا، لا أعرف)
٥١. إذا كان المشروع داخل أو حول أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو، فهل تم إخطار مركز التراث العالمي لليونسكو واستشارته بشأن الاقتراح؟ (نعم، لا، لا أعرف).
٥٢. هل قامت جهة خارجية بتدقيق هذا المشروع؟
٥٣. هل هناك رقابة مالية خارجية على هذا المشروع؟
٥٤. في حالة الإنجاز، هل تم إجراء تقييم الأثر للمشروع؟ (لم ينجز، لا تقييم للأثر، تقييم للأثر)
٥٥. هل كان لهذا المشروع تأثير على كيفية تكيف مدينتك مع تغير المناخ؟ / هل جعل هذا المشروع مدينتك أكثر مقاومة للمناخ؟ (أكثر، أقل، بلا تأثير)
٥٦. هل يوجد في بلدك سياسة للإسكان الميسور التكلفة؟
٥٧. هل يحتوي هذا المشروع على مكون سكني؟ (نعم / لا)
٥٨. إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو المبلغ الإجمالي للوحدات الجديدة

التي يمكن اعتبارها إسكانًا ميسور التكلفة؟
٥٩. إذا كانت الإجابة بنعم، فهل هناك مخططات لتسهيل / تمويل الحصول على الإسكان في هذا المشروع؟

ح. المراقبة والتواصل

٦٠. كيف يتم توصيل / ترويج المشروع؟ (بدائل متعددة ممكنة):

(١) الموقع الإلكتروني
(٢) الإعلانات التلفزيونية
(٣) لافتات في الهواء الطلق
(٤) مجالس المواطنين
(٥) مجالس أصحاب المصلحة
(٦) التقارير المنشورة (على الإنترنت والمطبوعة)
(٧) وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook و LinkedIn و Instagram و Twitter وما إلى ذلك)
(٨) أخرى (حدد)

٦١. هل كان لهذا المشروع تأثير على (إجابات متعددة ممكنة) (١) التماسك الاجتماعي / الرفاهية الاجتماعية، (٢) المرونة المناخية، (٣) الحيوية الاقتصادية؟
٦٢. كيف تقيم هذا المشروع من حيث النجاح الذي تحقق حتى الآن؟ (ممتاز، جيد، مرضٍ، مرضٍ تقريبا، غير مرضٍ)
٦٣. كيف تقيم هذا المشروع من حيث التقدير العام؟ (ممتاز، جيد، مرضٍ، مرضٍ تقريبا، غير مرضٍ)
٦٤. كيف تقيم هذا المشروع من حيث الصحة المالية؟ (ممتاز، جيد، مرضٍ، مرضٍ تقريبا، غير مرضٍ)
٦٥. كيف تقيم هذا المشروع من حيث السلامة البيئية؟ (ممتاز، جيد، مرضٍ، مرضٍ تقريبا، غير مرضٍ)
٦٦. كيف تقيم هذا المشروع من حيث الحفاظ على التراث وتثمينه؟ (ممتاز، جيد، مرضٍ، مرضٍ تقريبا، غير مرضٍ)
٦٧. كيف تقيم هذا المشروع من حيث التعاون والشركاء الدوليين؟ (ممتاز، جيد، مرضٍ، مرضٍ تقريبا، غير مرضٍ)
٦٨. كيف تقيم هذا المشروع من حيث التعاون مع مدارس التخطيط والهندسة المعمارية؟ (ممتاز، جيد، مرضٍ، مرضٍ تقريبا، غير مرضٍ)
٦٩. كيف تقيم هذا المشروع من حيث احترام خطط / استخدام التراث لتوصية اليونسكو بشأن المشهد الحضري التاريخي؟ (ممتاز، جيد، مرضٍ، مرضٍ تقريبا، غير مرضٍ)
٧٠. قل بضع كلمات تلخص انطباعك عن هذا المشروع (بحد أقصى ٢٠٠ كلمة).

٦. الملحق ب: قائمة غير شاملة لإطارات عمل السياسات المستخدمة في إعداد خطة العمل هذه

يتم سرد أطر عمل السياسات ترتيبًا زمنيًا.

١. (١٩٧٢) اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢ بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (اليونسكو، ١٩٧٢).
٢. (١٩٧٦) اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها (برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، ١٩٧٦).
٣. (١٩٩٥) إعلان برشلونة (المفوضية الأوروبية، ١٩٩٥).
٤. (٢٠٠٨) إعلان مشترك لقمة باريس من أجل المتوسط (مجلس أوروبا، ٢٠٠٨).
٥. (٢٠٠٩) الإدارة المتكاملة للمياه الحضرية: المناطق الجافة وشبه الجافة (مايس، ٢٠٠٩).
٦. (٢٠٠٩) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الحق في السكن الملائم (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٠٩).
٧. (٢٠١١) توصية اليونسكو لعام ٢٠١١ بشأن المشهد الحضري التاريخي (اليونسكو، ٢٠١١).
٨. (٢٠١١)دليل الانتقال إلى الإدارة المستدامة للمياه يحسن صحة مدن الغد (SWITCH): إدارة المياه لمدينة المستقبل (جيفريز ودافي، ٢٠١١).
٩. (٢٠١٣) بيان القاهرة: تحديات التنمية وديناميكيات السكان في عالم عربي متغير (صندوق الأمم المتحدة للسكان - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ٢٠١٣).
١٠. (٢٠١٤) ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات لأوروبا (اللجنة الأوروبية للمناطق، ٢٠١٤).
١١. (٢٠١٤) إطار عمل السياسة «سياسة التماسك ٢٠١٤-٢٠٢٠: التنمية الحضرية المستدامة المتكاملة «(المفوضية الأوروبية، ٢٠١٤).
١٢. (٢٠١٥) بيان القاهرة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وآخرون، ٢٠١٥).
١٣. (٢٠١٥) خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ (مع التركيز على الهدف ١١) (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٥).
١٤. (٢٠١٥) ميثاق الأمم المتحدة في جنيف بشأن الإسكان المستدام (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠١٥).
١٥. (٢٠١٥) اتفاقية باريس (الأمم المتحدة، ٢٠١٥).
١٦. (٢٠١٥) إطار «سنداي» (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠١٥).
١٧. (٢٠١٦) سياسة الجوار الأوروبية (ENP) (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٦ أ).
١٨. (٢٠١٦) الأجندة الحضرية الجديدة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٦).
١٩. (٢٠١٦) السياسات الأفضل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠٣٠: خطة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن أهداف التنمية المستدامة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٦).
٢٠. (٢٠١٦) ميثاق أمستردام. أجندة حضرية للاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٦ ج).
٢١. (٢٠١٦) أجندة المياه الحضرية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٦ د).
٢٢. (٢٠١٧) الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠ (جامعة الدول العربية، ٢٠١٧).
٢٣. (٢٠١٧) تقرير «منطقتي، أوروبتي، مستقبلنا: التقرير السابع عن التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي «(ديكسترا، ٢٠١٧).
٢٤. (٢٠١٧) الاتحاد من أجل الأجندة الحضرية المتوسطية (الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠١٧).
٢٥. (٢٠١٨) بيان دافوس: نحو Baukultur عالي الجودة لأوروبا (الاتحاد السويسري، ٢٠١٨).
٢٦. (٢٠١٨) إرشادات السياسة للإسكان الميسور التكلفة في المدن الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨ ب).
٢٧. (٢٠١٨) الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد ٢٠٢٠ (مؤتمر الأطراف ١٥ لاتفاقية التنوع البيولوجي، ٢٠٢٠) (اتفاقية التنوع البيولوجي، ٢٠١٨).
٢٨. (٢٠١٨) خطة عمل شراكة الإسكان للأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨ د).
٢٩. (٢٠١٨) خطة الأمين العام للأمم المتحدة: العقد الدولي للعمل من أجل الماء ٢٠١٨-٢٠٢٨ (الأمم المتحدة، ٢٠١٨).
٣٠. (٢٠١٩) مذكرة المفوضية الأوروبية التفسيرية: المبادرة الحضرية الأوروبية لما بعد ٢٠٢٠ (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ز).
٣١. (٢٠١٩) الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع (الأمم المتحدة، ٢٠١٩).
٣٢. (٢٠١٩) ورقة مناقشة حول «خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط بشأن الإسكان الميسور والمستدام» التي أعدتها مجموعة العمل المواضيعية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الإسكان الميسور والمستدام (مسودة) (الاتحاد من أجل المتوسط حول الإسكان، ٢٠١٩).
٣٣. (٢٠١٩) المجموعة الأوروبية «إطار عمل لتنظيم أفضل» مُدرج في وثيقة «تنظيم أفضل: تقييم التزامنا والحفاظ عليه» (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ب).
٣٤. (٢٠١٩) الصفقة الخضراء الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ف).
٣٥. (٢٠١٩) توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة عن مجلس اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة (منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٩د).
٣٦. (٢٠١٩) ورقة التفكير «نحو أوروبا مستدامة بحلول عام ٢٠٣٠» (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ط).
٣٧. (٢٠١٩) الروابط الحضرية القروية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: المبادئ التوجيهية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٩).
٣٨. (٢٠١٩) مقاومة الكوارث الحضرية من خلال تقييم المخاطر والتخطيط المستدام (UD-RASP) (هاغنلوشر وهارب، ٢٠١٩).
٣٩. (٢٠١٩) التوجه الاستراتيجي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٩).
٤٠. (٢٠٢٠) الحلول القائمة على الطبيعة لإدارة المياه - مقدمة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مركز المياه والبيئة، ٢٠٢٠).
٤١. (٢٠٢٠) الإطار الأوروبي للعمل بشأن التراث الثقافي (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ هـ).
٤٢. (٢٠٢٠) نسخة محدثة من ميثاق لايبزيغ (وزارة الإسكان الألمانية وشبكة المعرفة الحضرية الأوروبية، ٢٠٢٠).
٤٣. (٢٠٢٠) النهج الإقليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأهداف التنمية المستدامة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠د).
٤٤. (٢٠٢٠) الشبكة العالمية لمدن الموانئ (AIVP) جدول أعمال ٢٠٣٠ لمدن الموانئ المستدامة (الشبكة العالمية لمدن الموانئ، ٢٠٢٠).
٤٥. (٢٠٢٠) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حول تعميم الروابط الحضرية القروية في السياسات الحضرية الوطنية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢٠ أ).
٤٦. (٢٠٢٠) تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم ٢٠٢٠: المياه وتغير المناخ (اليونسكو، ٢٠٢٠ أ).
٤٧. (٢٠٢١) تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم ٢٠٢١: تثمين المياه (اليونسكو، ٢٠٢١).
٤٨. (٢٠٢٠) إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام ٢٠٣٠ (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ د).
٤٩. (٢٠٢٠) نحو استراتيجية شاملة مع إفريقيا (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ف).
٥٠. (٢٠٢٠) التنقل الذكي في الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠هـ).
٥١. (٢٠٢١) سياسة التماسك الجديدة (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١ أ).
٥٢. (٢٠٢١) شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي: أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط، والخطة الاقتصادية والاستثمارية المصاحبة للجيران الجنوبيين (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١ ب، ج).
٥٣. (٢٠٢١) باوهاوس الأوروبي الجديد (في التصميم) (الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢١).
٥٤. (٢٠٢١) تنظيم أفضل: توحيد الجهود من أجل سن قوانين أفضل (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١ د).
٥٥. (٢٠٢١) التكامل الإقليمي في تقرير تقدم الاتحاد من أجل المتوسط (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢١).

٧. المراجع

ألبيرز، إم بي، وجيب، ك. (٢٠١٤). السكن والحق في المدينة: مقدمة عن الإصدار الخاص. المجلة الدولية لسياسة الإسكان، ١٤ (٣)، ٢٠٧-٢١٣.
مجلس المهندسين المعماريين في أوروبا. (٢٠١٩). كيفية تحقيق الجودة في البيئة المبنية: أدوات وأنظمة ضمان الجودة. مأخوذ من https://www.ace-cae.eu/activities/events/٢٠١٩/quality-in-built-conference/
الشبكة العالمية لمدن الموانئ. (٢٠٢٠). أجندة الشبكة العالمية لمدن الموانئ ٢٠٣٠. مأخوذ من https://www.aivpagenda٢٠٣٠.com/about.
بيجاكوفيتش، ب. (٢٠١٩). مراجعة كتاب: Metagovernance for Sustainability: A Framework for Implementing the Sustainable Development Goals، بقلم لويس مولمان. اقتصاديات القطاع العام، ٤٣ (١)، ١٠٩-١١٣.
وزارة الإسكان الألمانية وشبكة المعرفة الحضرية الأوروبية. (٢٠٢٠). ميثاق لايبزيغ الجديد: القوة التحويلية للمدن من أجل الصالح العام. مأخوذ من https://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/brochure/new_leipzig_charter/new_leipzig_charter_en.pdf
كارلايل، ك.، وجروبي، ر.ل. (٢٠١٩). الأنظمة المتعددة المراكز للحوكمة: نموذج نظري للنقاط المشتركة. دراسات السياسات، ٤٧ (٤)، ٩٢١-٩٤٤.
اتفاقية التنوع البيولوجي. (٢٠١٨). عملية شاملة وتشاركية لإعداد إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام ٢٠٢٠. مأخوذ من https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-١٤/cop-١٤-dec-٣٤-en.pdf
اتفاقية المواطنين بشأن المناخ. (٢٠١٩). اتفاقية المواطنين بشأن المناخ. ما هي؟ مأخوذ من https://www.conventioncitoyennepourleclimat.fr/en/.
CIVIS. (٢٠٢١). مبادرة الجامعة الأوروبية: تحويل التعليم العالي في أوروبا. مأخوذ من https://civis.eu/en/about-civis/european-university-initiative
مركز التكامل المتوسطي. (٢٠١٨). مشاريع التطوير الحضري والأراضي في البحر الأبيض المتوسط: خلاصة وافية لتجارب المركز الحضري التابع لمركز التكامل المتوسطي. مرسيليا: مركز التكامل المتوسطي.
مجلس أوروبا. (٢٠٠٨). بيان مشترك عن قمة باريس من أجل المتوسط، مجلس أوروبا، باريس، ١٣ يوليو ٢٠٠٨. مأخوذ من https://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/er/١٠١٨٤٧.pdf
ديجكسترا، إل (٢٠١٧). منطقتي، أوروبتي، مستقبلنا: التقرير السابع عن التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي. السياسة الإقليمية والحضرية. مأخوذ من http://ec.europa.eu/regional_policy/en/information/cohesion-report/
ديجكسترا، إل، بولمان، إتش، وفينيري، ب. (٢٠١٩). تعريف الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمنطقة الحضرية الوظيفية. مأخوذ من https://www.oecd.org/cfe/regional-policy/THE٢٠EU-OECD٪٢٠DEFINITION٪٢٠OF٪٢٠A٪٢٠FUNCTIONAL٪٢٠URBAN٪٢٠AREA.pdf
المنطقة الاقتصادية الأوروبية. (٢٠١٢). التكيف الحضري مع تغير المناخ في أوروبا: التحديات والفرص للمدن جنبًا إلى جنب مع السياسات الوطنية والأوروبية الداعمة. مأخوذ من https://www.ifv.nl/kennisplein/Documents/eea-publications--٢٠١٢-urban-adaptation-to-climate-change-in-europe.pdf
المنطقة الاقتصادية الأوروبية. (٢٠١٩). ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي والأوروبي. مأخوذ من https://www.eea.europa.eu/data-and-maps/indicators/sea-level-rise-٦-assessment/
الشراكة الأوروبية للابتكار في المدن والمجتمعات الذكية. (٢٠١٨ أ). الشراكة الأوروبية حول المدن والمجتمعات الذكية (EIP-SCC) السوق. مأخوذ من https://eu-smartcities.eu/sites/default/files/٢٠١٨-٠٦/EIP-SCC_Trifold_Brochure_Matchmaking.pdf
الشراكة الأوروبية للابتكار في المدن والمجتمعات الذكية. (٢٠١٨ ب). المدينة المبتكرة - الشبكة الأوروبية لمختبرات سياسة المدينة. مأخوذ من https://eu-smartcities.eu/initeatures/description/١٩٨٨
وحدة الاستخبارات الاقتصادية. (٢٠١٨). مؤشر المشاركة المدنية: تقييم التمكين المدني في الأمريكتين. مأخوذ من https://humanitas٣٦٠.org/wp-content/uploads/Americas-Civic-Empowerment-Index-final-report-for-web-.pdf.١-updated
صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية. (٢٠١٩). ما هو Interreg Europe؟ مأخوذ من https://www.interregeurope.eu/about-us/what-is-interreg-europe/
ESPON. (٢٠٢٠). إعادة استخدام المساحات والمباني. مأخوذ من https://www.espon.eu//sites/default/files/attachments/Reuse٪٢٠Brief٪Policy٪٢٠and٪٢٠spaces٪٢٠of٪٢٠buildings.pdf
EUROCITIES. (٢٠٢٠). الربط، التعزيز، الاستدامة. مأخوذ من https://www.living-in.eu/sites/default/files/files/declaration_english.pdf
المفوضية الاوروبية. (١٩٩٥). بيان برشلونة. مأخوذ من http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/euromed/docs/bd_en.pdf
المفوضية الاوروبية. (٢٠٠٣). إستراتيجية التنفيذ المشتركة للتوجيه الإطاري للمياه (EC/٦٠/٢٠٠٠)، وثيقة إرشادية. ٨، المشاركة

العامة فيما يتعلق بتوجيه إطار المياه. بروكسل: المفوضية الاوروبية.

المفوضية الاوروبية. (٢٠٠٧). التوجيه EC/٢/٢٠٠٧ بشأن إنشاء بنية تحتية للمعلومات الجغرافية في المجموعة الأوروبية (INSPIRE). مأخوذ من &٣٢٠٠٧L٠٠٠٢:https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX from=EN

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٣ أ). البنية التحتية الخضراء (GI) _ تعزيز رأس المال الطبيعي في أوروبا، بيان (٢٠١٣) ٢٤٩ نهائي. مأخوذ من /٠٠١٤,٠٣.٤c٧٣e٦f١b٢df-٤abe-b٨١٧-٠١d٥-uri=cellar:d٤١٣٤٨f٢؟https://eur-lex.europa.eu/resource.html format=PDF&١_DOC

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٣ ب). معلومات فنية عن البنية التحتية الخضراء (GI). مأخوذ من https://eur-lex.europa.eu/ from=EN&٥٢٠١٣SC٠١٥٥:legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٤). سياسة التماسك ٢٠١٤-٢٠٢٠: التنمية الحضرية المستدامة المتكاملة. مأخوذ من https://ec.europa. urban_en.pdf/٢٠١٤/eu/regional_policy/sources/docgener/informat

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٥). نحو أجندة سياسة البحث والابتكار في الاتحاد الأوروبي للحلول القائمة على الطبيعة وإعادة بناء المدن: التقرير النهائي لمجموعة خبراء «أفق ٢٠٢٠» حول «الحلول المستندة إلى الطبيعة وإعادة بناء المدن». مأخوذ من https:// ٨edc-af٣٦٧cddc٢٠٢-٤٦df-d٥aa-op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/fb١١٧٩٨٠

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٦ أ). سياسة الجوار الأوروبية (ENP). مأخوذ من https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/ european-neighbourhood-policy-enp_en/٣٣٠/european-neighbourhood-policy-enp

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٦ ب). سوق المدن الذكية. مأخوذ من https://eu-smartcities.eu

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٦ ج). الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي: ميثاق أمستردام. مأخوذ من https://ec.europa.eu/ regional_policy/sources/policy/themes/urban-development/agenda/pact-of-amsterdam.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٦ د). أجندة المياه الحضرية ٢٠٣٠. مأخوذ من /eu/home.https://urbanwateragenda٢٠٣٠

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٧ أ). تعزيز النمو والتماسك في المناطق الحدودية للاتحاد الأوروبي. مأخوذ من https://ec.europa. boosting-growth-and-cohesion-in-/٢٠١٧/eu/regional_policy/en/information/publications/commentions eu-border-regions

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٧ ب). وثيقة عمل موظفي المفوضية: إرشادات لتنظيم أفضل. مأخوذ من https://ec.europa.eu/ PDF.١-EN-MAIN-PART-F١-٣٥٠-٢٠١٧-EN/SWD/٢٠١٧/١٠١٠٢/transparency/regdoc/rep

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٧ ج). توصية المجلس بشأن إطار المؤهلات الأوروبية، ٢٢ مايو ٢٠١٧. مأخوذ من https://eur-lex. from=EN&(٠١)٣٢٠١٧H٠٦١٥:uri=CELEX؟/europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٧ د). إعلان تالين بشأن الحكومة الإلكترونية. مأخوذ من https://ec.europa.eu/digital-single- market/ar/news/ministerial-declaration-egovernment-tallinn-decisions

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٨ أ). إرشادات للجهات الفاعلة المحلية بشأن التنمية المحلية بقيادة المجتمع. الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية. مأخوذ من /٢٠١٤/https://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/informat guidance_clld_local_actors_en.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٨ ب). إرشادات السياسات للإسكان الميسور في المدن الأوروبية. مأخوذ من https://ec.europa.eu/ pdf.٢٠١٨_futurium/en/system/files/ged/policy_guidelines_for_affordable_housing

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٨ ج). الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي: شراكة الاستخدام المستدام للأراضي والحلول القائمة على الطبيعة. مأخوذ من pdf.٢٠١٨_https://ec.europa.eu/futurium/en/system/files/ged/sul-nbs_finalactionplan

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٨ د). الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي: خطة عمل شراكة الإسكان. الأجندة الحضرية (أ) للاتحاد الأوروبي. مأخوذ من https://ec.europa.eu/futurium/en/system/files/ged/final_action_plan_euua_housing_ pdf.١_٢٠١٨_partnership_december

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ أ). مجموعة أدوات لتنظيم أفضل. مأخوذ من https://ec.europa.eu/info/law/law-making- process/planning-and-proposing-law/better-regulation-why-and-how/better-regulation-guidelines-and- toolbox/better-regulation-toolbox_en

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ ب). تنظيم أفضل: تقييم والحفاظ على التزامنا. مأخوذ من https://ec.europa.eu/info/sites/ pdf.٠_info/files/better-regulation-taking-stock_en

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ ج). مخطط للتعاون القطاعي في مجال المهارات. مأخوذ من https://ec.europa.eu/social/main. langId=en&١٤١٥=jsp?catId

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ د). ESCO: التصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمهن والمؤهلات. مأخوذ من https://ec.europa. dea٠a٨٢٤a١٧a-٨٠٥٧-٤٥٣٣-٠٢d١-٢١da٦a٩a/eu/esco/portal/howtouse

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ هـ). الإطار الأوروبي للعمل بشأن التراث الثقافي. مأخوذ من https://ec.europa.eu/culture/ content/european-framework-action-cultural-heritage_en

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ف). الصفقة الخضراء الأوروبية: بيان من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق. مأخوذ من https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/european- green-deal-comm Communication_en.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ ز). مذكرة توضيحية: المبادرة الحضرية الأوروبية - ما بعد ٢٠٢٠. مأخوذ من https://ec.europa. en.pdf_٢٠٢٠_eu/regional_policy/sources/docgener/brochure/explanatory_memo_eui_post

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ ح). الاستثمارات الإقليمية المتكاملة كأداة فعالة لسياسة التماسك. مأخوذ من https://www. EN.pdf_٦٣٦٤٧٢(٢٠١٩)IPOL_IDA/٦٣٦٤٧٢/٢٠١٩/europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ط). ورقة تفكير: نحو أوروبا مستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. مأخوذ من https://op.europa.eu/ language-en/format-PDF/٠١aa٧٥ed٧١a١-٨d٠٤-١١e٩-٣٠٠a-٣b٠٩٦b٣٧/en/publication-detail/-/publication

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ ي). الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي: الأمن في الأماكن العامة، ورقة توجيهية. مأخوذ من https:// ec.europa.eu/futurium/en/system/files/ged/orientation_paper_security_in_public_spaces_public.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢٠ أ). الهندسة المعمارية: اكتشف الروابط بين سياسات وبرامج الاتحاد الأوروبي والهندسة المعمارية. مأخوذ من https://ec.europa.eu/culture/sectors/architecture

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢٠ ب). خطة عمل الاقتصاد الدائري من أجل أوروبا أنظف وأكثر قدرة على المنافسة. مأخوذ من https:// ec.europa.eu/environment/circular-economy/pdf/new_circular_economy_action_plan.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢٠ ج). تغير المناخ والهجرة: التحديات القانونية والمتعلقة بالسياسات والاستجابات للهجرة بفعل البيئة. مأخوذ من _٦٥٥٥٩١(٢٠٢٠)IPOL_STU/٦٥٥٥٩١/٢٠٢٠/https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD EN.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢٠ د). إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام ٢٠٣٠. مأخوذ من https://ec.europa.eu/ environment/nature/biodiversity/strategy/index_en.htm

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢٠ هـ). إستراتيجية التنقل المستدام والذكي - وضع النقل الأوروبي على المسار الصحيح نحو المستقبل. مأخوذ من pdf.https://ec.europa.eu/transport/sites/transport/files/legislation/com٢٠٢٠٠٧٨٩

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢٠ف). نحو إستراتيجية شاملة مع إفريقيا. مأخوذ من https://ec.europa.eu/international- final_en.pdf-٤-٢٠٢٠-partnerships/system/files/communication-eu-africa-strategy-join

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢١ أ). سياسة التماسك الجديدة ٢٠٢١-٢٠٢٧. مأخوذ من https://ec.europa.eu/regional_policy/ /٢٠٢٧_٢٠٢١/en

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢١ ب). تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي: أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط. مأخوذ من https:// eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf

اللجنة الأوروبية للمناطق (CoR). (٢٠١٤). ميثاق الحكم المتعدد المستويات في أوروبا. مأخوذ من https://portal.cor.europa. eu/mlgcharter/Pages/MLG-charter.aspx

البرلمان الأوروبي. (٢٠٠٠). إطار عمل للمجموعة الأوروبية في مجال سياسة المياه، التوجيه EC/٦٠/٢٠٠٠ للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي. مأخوذ من -bdf٨-٤٥٧٧-٢ec٦-٥c٨٣٥afb:uri=cellar؟https://eur-lex.europa.eu/resource.html format=PDF&١_DOC/٠٠٠٤,٠٢.٧٥٦d٣d٦٩٤eeb

الإتحاد الأوربي. (٢٠٢١). باوهاوس الأوروبي الجديد. مأخوذ من https://europa.eu/new-european-bauhaus/index_en

FABIS. (٢٠١٨). التصنيف الدولي المشترك لخدمات النظام البيئي (CICES) إصدار ٥,١، إرشادات حول تطبيق الهيكل المعدل. مأخوذ من pdf.٠١٠١٢٠١٨-Guidance-V٥١/٠١/٢٠١٨/٨/https://cices.eu/content/uploads/sites

من تحرير فيوريتي، س. بيرتولدي، م، بوستي، م، آند هيردين، س.ف. (٢٠٢٠). دليل استراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة. لوكسمبورغ: مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي.

صندوق المناخ الأخضر. (٢٠٢١). حول صندوق المناخ الأخضر. مأخوذ من https://www.greenclimate.fund/about

جيليرمو راميريز، إم، ونيكولوف، أ. (٢٠١٥). التخطيط الترابي والتعاون العابر للحدود. مأخوذ من https://www.aebr.eu/files/ publications/Guide_-_CBC___Spatial_Planning.pdf

هاجنلوشر، إم، وهارب، إم (٢٠١٩). مقاومة الكوارث الحضرية من خلال تقييم المخاطر والتخطيط المستدام (UD-RASP). مأخوذ من https://ehs.unu.edu/research/urban-disaster-resilience-through-risk-assessment-and-sustainable- planning-ud-rasp.html#team

هارفي، د. (٢٠٠٨). الحق في المدينة. مجلة اليسار الجديد، سبتمبر / أكتوبر (٥٣)، ٢٣-٤٠. مأخوذ من https://newleftreview. articles/david-harvey-the-right-to-the-city/org/issues/ii٥٣

هين، سي (٢٠١٩). مشهد المدينة المينائية: المناهج الجغرافية والمؤسسية لعلاقات المدينة المينائية. PORTUSplus مجلة رابطة التعاون بين الموانئ والمدن، ١ (٨).

التدريب المعماري التكاملي المتعدد التخصصات الذي يركز على الناس. (٢٠٢٠). [IMPAQT] التدريب المعماري التكاملي المتعدد التخصصات الذي يركز على الناس. مأخوذ من https://impaqt.edu.eg

إمبريال، م.ت. (١٩٩٩). التحليل المؤسسي والإدارة القائمة على النظام البيئي: التحليل المؤسسي وإطار التنمية. الإدارة البيئية، ٢٤ (٤)، ٤٤٩-٤٦٥.

برنامج التعاون الحضري الدولي. (٢٠٢٠). الإعلان عن صندوق جديد لدعم مشاريع البنية التحتية للمدن المقاومة للمناخ. مأخوذ من /city-climate-finance-gap-fund-٥٧/https://iuc.eu/news

جيفريز، سي، ودافي، أ. (٢٠١١). دليل الانتقال إلى الإدارة المستدامة للمياه يحسن صحة مدن الغد (SWITCH). مأخوذ منhttp:// SWITCH_Transition_Manual.pdf_GEN_MAN_D١,٣,٤_٣-www.switchurbanwater.eu/outputs/pdfs/W١

لارسن، جي إل (٢٠١٢). تحقيق في الأساس النظري للاستدامة. في «فهم البعد الاجتماعي للاستدامة» من تحرير جي ديلارد، في دوجون، إم سي كينج. لندن: روتليدج.

جامعة الدول العربية. (٢٠١٧). الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠. مأخوذ من https://unhabitat. Arab-Strategy-English.pdf/٠٥/٢٠١٧/org/sites/default/files

ليفيفر، هـ. (١٩٦٨). الحق في المدينة. باريس: أنثروبوس.

ليفيفر، هـ. (١٩٩٦). كتابات عن المدن. أكسفورد: بلاكويل.

لايلز، إل دبليو (٢٠١٢). تأثيرات شبكة أصحاب المصلحة على نتائج تخطيط التخفيف من المخاطر على المستوى المحلي. (دكتوراه في الفلسفة). جامعة نورث كارولينا في تشابل هيل، تشابل هيل، نورث كارولاينا.

ماتسوموتو، ت، ألين دوبريه، دي إي، كروك، ج، وروبرت، إيه (٢٠١٩). نهج متكامل لاتفاق باريس للمناخ: دور المناطق والمدن: أوراق عمل التنمية الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٩/١٣. مأخوذ من https://www.oecd-ilibrary.org/ ١E٤٤٤٧٢CF٧٦٥٩=id=id&accname=guest&checksum&١٥٩٤٤٧٢٦٢٦=٩٦b٥٦٧٦d-en.pdf?expires/docserver ٧B٠٦CF٤A٩A٢C٢F٢٧٥٠F

ميس، إل دبليو (٢٠٠٩). الإدارة المتكاملة للمياه الحضرية: المناطق الجافة وشبه الجافة. باريس: اليونسكو.

ماكجينيس، إم دي، وأستروم، إي. (٢٠١١). تأملات حول فنسنت أوستروم، والإدارة العامة، وتعدد المراكز. مجلة الإدارة العامة، ٧٢ (١)، ١٥-٢٥.

MedCities. (٢٠١٨). توجهات منهجيات من أجل تطوير استراتيجيات التنمية للقرى في تونس. مأخوذ من /١٠١٨٠ /http://www.medcities.org/documents ٢٧Élaboration+des+Stratégies+de+Développement+de%Orientations+Méthodologiques+pour+l/٧٠٩٨١٢ e١٤٣٧٩a٢٩٩a١-٩١٥٠-٤e٧c-٦a٨c-١٢٣٢٨٤٠٢/s+Villes+en+Tunisie

MedCities. (٢٠١٩). إستراتيجيات تنمية المدن: مدينتنا. مأخوذ من http://www.medcities.org/fr/web/medcities/-/ projects-madinatouna

MedECC. (٢٠١٩). التقييم العلمي لآثار التغيرات المناخية والبيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط. مأخوذ من https:// www.medecc.org

MedECC. (٢٠٢٠ أ). تغير المناخ والبيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط - الوضع الحالي ومخاطر المستقبل، أول تقرير تقييم البحر الأبيض المتوسط (MAR١). مأخوذ من MedECC_/١١/٢٠٢٠/https://www.medecc.org/wp-content/uploads SPM_ENG.pdf_MAR١

MedECC. (٢٠٢٠ ب). تغير المناخ والبيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط - الوضع الحالي ومخاطر المستقبل. أول تقرير تقييم البحر الأبيض المتوسط. مرسيليا: الاتحاد من أجل المتوسط، الخطة الزرقاء، برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط.

ميولمان، إل (٢٠٢٠). الحوكمة الكبرى من أجل الاستدامة: إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لندن: روتليدج.

ميتشل، د.، وفيلانويفا، ج. (٢٠١٠). الحق في المدينة. في «موسوعة الدراسات الحضرية» من تحرير ر.هاتشينسون، ام بي العلبرز ، آر إيه بيوريجارد، و ام (ص ٦٦٧-٦٧١). لوس أنجلوس، كاليفورنيا: سايج.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٤). إرشادات لتحليل أنظمة المرونة: كيفية تحليل المخاطر وبناء خارطة طريق للمرونة. مأخوذ من ٢٠FINAL.pdf%٢٠Analysis%٢٠Systems%https://www.oecd.org/dac/Resilience

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٦). سياسات أفضل لعام ٢٠٣٠: خطة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن أهداف التنمية المستدامة. مأخوذ من باريس: pdf.٢٠٢٠٣٠%٢٠for%٢٠Policies%https://www.oecd.org/dac/Better

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٧). السياسة الحضرية الوطنية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وثائق سياسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مأخوذ من https://read.oecd-ilibrary.org/governance/the-state-of-national-urban-policy-in-oecd- en#page٣-٩٧٨٩٢٦٤٢٧١٩٠٦_countries

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٩ أ). مؤشر لحياة أفضل. مأخوذ من http://www.oecdbetterlifeindex.org/ /topics/civic-engagement

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٩ ب). المناطق الحضرية الوظيفية حسب البلد. مأخوذ من https://www.oecd. org/cfe/regional-policy/functionalurbanareasbycountry.htm

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٩ ج). مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السياسة الحضرية. مأخوذ من https://www.oecd.org/cfe/Brochure-OECD-Principles-Urban-Policy.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٩ د). توصية المجلس بشأن اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / قانوني / ٠٣٨١. مأخوذ من https://www.oecd.org/gov/pcsd/recommendation-on- policy-coherence-for-sustainable-development-eng.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠٢٠ أ). برنامج الحكومة الرقمية. مأخوذ من http://www.oecd.org/governance/ /digital-government

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠٢٠ ب). توقعات التوظيف لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢٠: أمن العمال وأزمة كوفيد ١٩. باريس: النشر لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠٢٠ ج). دعم الأفراد والشركات للتعامل مع فيروس كوفيد ١٩: خيارات لاستجابة فورية للعمالة والسياسات الاجتماعية. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠٢٠ د). نهج إقليمي لأهداف التنمية المستدامة: تقرير تجميعي، مراجعات السياسة الحضرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مأخوذ من https://read.oecd-ilibrary.org/urban-rural-and-regional- en#page٣-development/a-territorial-approach-to-the-sustainable-development-goals_e٨٦fa٧١٥

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمفوضية الأوروبية. (٢٠٢٠). معالم بارزة في مدن العالم: منظور جديد للتحضر. مأخوذ من https://www.oecd.org/cfe/cities/Cities-in-the-World-Policy-Highlights.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنتدى النقل الدولي. (٢٠١٥). نموذج جديد للتنقل الحضري: كيف يمكن لأساطيل المركبات المشتركة إنهاء الاعتماد على السيارات في المدن. مأخوذ من pdf.٠٣-https://www.itf-oecd.org/sites/default/files/docs/cop-pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / نادي الساحل وغرب إفريقيا. (٢٠٢٠). ديناميكيات التحضر في إفريقيا ٢٠٢٠: أفريكابوليس، رسم خرائط جغرافية حضرية جديدة، دراسات غرب إفريقيا، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس. مأخوذ من en-b٦bccb٨١/١٠,١٧٨٧/https://doi.org

اوستروم، إي (٢٠٠٥). فهم التنوع المؤسسي. برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون.

أوستروم، في، تيبوت، سي إم، ووارن، ر. (١٩٦١). تنظيم الحكومة في المناطق الحضرية: تحقيق نظري. مجلة العلوم السياسية الأمريكية، ٥٥، ٨٣١-٨٤٢.

روبرتس، بي. إيتش (٢٠١٤). أنظمة إدارة المدن الثانوية: استجابات السياسات في التنمية الدولية. بروكسل: تحالف المدن.

الاتحاد السويسري. (٢٠١٨). بيان دافوس: نحو Baukultur عالي الجودة لأوروبا. مأخوذ من .https://davosdeclaration٢٠١٨ pdf.٢_WEB_٢٠١٨-ch/media/Brochure_Declaration-de-Davos

تاكاكس، ب. (٢٠١٨). أوروبا أقرب إلى المواطنين: هدف السياسة الجديد ٥: استراتيجيات وأدوات التنمية الترابية المتكاملة في ٢٠٢١-٢٠٢٧. مأخوذ من _٢٨_٠٢_٢٠١٩/٢٠١٩/https://ec.europa.eu/regional_policy/sources/informing/dialog urban_territorial.pdf

المجلس الأوروبي. (٢٠١٨). استنتاجات المجلس بشأن خطة العمل من أجل الثقافة ٢٠١٩-٢٠٢٢. مأخوذ من https://eur-lex. ٢٩%٢٨٠١%٥٢٠١٨XG١٢٢١:uri=CELEX؟/europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF

الاتحاد من أجل المتوسط. (٢٠١٧). «الأجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط»: المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية الحضرية المستدامة. القاهرة: الاتحاد من أجل المتوسط.

الاتحاد من أجل المتوسط. (٢٠٢٠ أ). كيف يساهم الاتحاد من أجل المتوسط في الاستقرار الإقليمي والتنمية البشرية والتكامل؟ مأخوذ من /https://ufmsecretariat.org/who-we-are

الاتحاد من أجل المتوسط. (٢٠٢٠ ب). المنتدى الإقليمي الخامس للاتحاد من أجل المتوسط: بيان الرئاسة المشتركة. مأخوذ من https://www.gov.si/assets/ministrstva/MZZ/Dokumenti/skupna-zunanja-in-evropska-politika/siritev-in- JV-evropa/Co-Presidency-Statement-V-UfM-Regional- Forum.pdf

الاتحاد من أجل المتوسط حول الإسكان. (٢٠١٩). مسودة ورقة مناقشة حول خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط بشأن الإسكان الميسور التكلفة والمستدام. بروكسل.

الأمم المتحدة. (٢٠١٥). اتفاقية باريس. الأمم المتحدة. مأخوذ من https://unfccc.int/files/essential_background/ convention/application/pdf/english_paris_agreement.pdf

الأمم المتحدة. (٢٠١٧). ٣١٣/٧١. عمل اللجنة الإحصائية المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. مأخوذ من https:// ؟pdf.PDF/N١٧٢٠٧٦٣/٦٣/٢٠٧/documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N١٧

الأمم المتحدة. (٢٠١٨). خطة الأمين العام للأمم المتحدة: العِقد الدولي للعمل من أجل الماء ٢٠١٨-٢٠٢٨. مأخوذ من https:// UN-SG-Action-Plan_Water-Action-Decade-web.pdf/٠٣/٢٠١٨/wateractiondecade.org/wp-content/uploads

الأمم المتحدة. (٢٠١٩). الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع. أهداف التنمية المستدامة. مأخوذ من https://sustainabledevelopment.un.org/sdg ٦

الأمم المتحدة. (٢٠٢٠). شاشة التحكم العالمية لأهداف التنمية المستدامة: استكشاف ورصد وتصور بيانات أهداف التنمية المستدامة. مأخوذ من http://www.sdgsdashboard.org

الأمم المتحدة، ومركز قاعدة بيانات معلومات الموارد العالمية في أريندال. (٢٠١٣). السكان الحضريين في دول البحر الأبيض المتوسط. مأخوذ من ٢ ٥٩٣/https://www.grida.no/resources

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (٢٠١٥). أهداف التنمية المستدامة. مأخوذ من https:// sustainabledevelopment.un.org/sdgs

المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. (٢٠١٩). التوجه الاستراتيجي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية): مذكرة من الأمين العام. مأخوذ من https://digitallibrary.un.org/ ln=ar#record-files-collapse-header؟٣٧٩٤٢٣٨/record

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة. (٢٠١٤). الربط الإقليمي من أجل الرخاء المشترك. مأخوذ من https://www.unescap.org/resources/regional-connectivity-shared-prosperity

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠٠٩). ورقة البيانات ٢١: الحق في السكن اللائق. مأخوذ من https://www. Housing_en.pdf_١_rev_ohchr.org/Documents/Publications/FS٢١

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠١٤ أ). تطور السياسات العمرانية الوطنية: نظرة عامة عالمية. مأخوذ من http:// PUBLIC-ADD--PUB-P١٤٤٧١٣-٩٩٢٥٢/pdf/٣٨٢٦٧١٤٦٨١٨٤٤٧٣٣٩٤/worldbank.org/curated/en.documents١ BOTH-ISBNS-Box٣٩٤٨٤٨B.pdf

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠١٤ ب). مختبر التخطيط والتصميم الحضري لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. مأخوذ من https://unhabitat.org/urban-planning-and-design-lab

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠١٥ أ). المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي. مأخوذ من https://www.uclg.org/sites/default/files/ig-utp_english.pdf

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠١٥ ب). تتعاون مختبرات تصميم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع صندوق الصناعات الإبداعية الهولندي. مأخوذ من https://unhabitat.org/un-habitats-design-labs-enters-collaboration- with-the-dutch-creative-industries-fund

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠١٦). الأجندة الحضرية الجديدة. مأخوذ من نيروبي: org/.http://habitat٣ /the-new-urban-agenda

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠١٩). الروابط الحضرية والقروية: المبادئ التوجيهية وإطار العمل للنهوض بالتنمية الإقليمية المتكاملة. مأخوذ من url-gp.pdf/٠٤/٢٠١٩/https://urbanrurallinkages.files.wordpress.com

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠٢٠ أ). تعميم السياسات الحضرية الوطنية في الروابط الحضرية والقروية: دليل السياسة الحضرية الوطنية. مأخوذ من Final-NUP-/٠٤/٢٠٢٠/http://urbanpolicyplatform.org/wp-content/uploads pdf._٠٧٠٤٢٠٢٠_-URL-Guide

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠٢٠ ب). التطوير الحضري التشاركي على مستوى المدينة في مصر. مأخوذ من https://unhabitat.org/project/participatory-city-wide-urban-upgrading-in-egypt

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠٢٠ ج). تقرير مدن العالم ٢٠٢٠: قيمة التحضر المستدام. مأخوذ من https://unhabitat.org/World Cities%٢٠Report%٢٠٢٠٢٠٢٠٢٠

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، جمهورية مصر العربية، ومجلس الوزراء العرب للإسكان والتعمير. (٢٠١٥). بيان القاهرة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. مأخوذ من https://www.hlrn.org/img/documents/Cairo%٢٠declaration_EN.pdf

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (٢٠١٩). آفاق التحضر في العالم: مراجعة ٢٠١٨ (ST/ESA/SER.A/٤٢٠). مأخوذ من https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP٢٠١٨-Report.pdf

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (٢٠٢٠). تقرير شبكة الاقتصاديين للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة: تشكيل توجهات عصرنا. مأخوذ من https://www.un.org/development/desa/publications/٧٥th-anniversary-shaping-the-trends-of-our- time.html-report-of-the-un-economist-network-for-the-un

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (٢٠٢٠). من الكلمات إلى الأفعال: دليل التنفيذ لاستخدامات الأراضي والتخطيط العمراني. مُرافق لتنفيذ إطار «سنداي» للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠. مأخوذ من https://www.preventionweb.net/files/٦٧٤٣٠/landuseandurbanplanningforpublicrev.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. (٢٠١٥). ميثاق الأمم المتحدة في جنيف بشأن الإسكان المستدام: ضمان حصول الجميع على سكن لائق ومناسب وميسور التكلفة وصحي. مأخوذ من https://www.unece.org/fileadmin/DAM/hlm/documents/Publications/EN_Geneva_UN_Charter_on_Sustainable_Housing.pdf

برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط. (٢٠٢٠). SoED ٢٠٢٠: حالة البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. مأخوذ من https://planbleu.org/en/publications/soed-٢٠٢٠--state-of-environment-and-development-in-the-mediterranean/

اليونسكو. (١٩٧٢). اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. الدورة السابعة للمؤتمر العام لليونسكو، مأخوذ من https://whc.unesco.org/archive/convention-en.pdf

اليونسكو. (٢٠١١). توصية بشأن المشهد العمراني التاريخي. مأخوذ من https://whc.unesco.org/uploads/activities/documents/activity-٦٣٨-٩٨.pdf

اليونسكو. (٢٠١٩ أ). الثقافة / مؤشرات ٢٠٣٠. مأخوذ من https://whc.unesco.org/en/culture٢٠٣٠indicators/

اليونسكو. (٢٠١٩ ب). نهج البرمجة القائمة على النتائج، والميزانية، والإدارة، والمراقبة، والإبلاغ (RBM) كما هو مطبق في مبادئ اليونسكو التوجيهية. مأخوذ من باريس: https://unesdoc.unesco.org/ark:/٤٨٢٢٣/pf٠٠٠٠١٧٧٥٦٨

اليونسكو. (٢٠٢٠ أ). تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم ٢٠٢٠: المياه وتغير المناخ. باريس: برنامج اليونسكو العالمي لتقييم المياه.

اليونسكو. (٢٠٢٠ ب). قائمة التراث العالمي. مأخوذ من http://whc.unesco.org

صندوق الأمم المتحدة للسكان - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. (٢٠١٣). بيان القاهرة: تحديات التنمية والديناميكيات السكانية في عالم عربي متغير. مأخوذ من https://www.unfpa.org/sites/default/files/event-pdf/Cairo_Declaration_English.pdf

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. (٢٠٢٠). بوابة التشغيل: أوضاع اللاجئين. الوضع المتوسطي. أوضاع اللاجئين. مأخوذ من https://data٢.unhcr.org/en/situations/mediterranean.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (٢٠١٥). إطار «سنداي» للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠. مأخوذ من https://www.preventionweb.net/files/٤٣٢٩١/sendaiframeworkfordrren.pdf

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (٢٠١٧). إعادة البناء بشكل أفضل في التعافي والتأهيل وإعادة الإعمار. مأخوذ من https://www.unisdr.org/files/٥٣٢١٣/bbb.pdf

UNStats. (٢٠٢٠). إطار المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. مأخوذ من https://unstats.un.org/sdgs/indicators/Global%٢٠Indicator%٢٠Framework%٢٠after%٢٠٢٠٢٠٢٠٢٠review_Eng.pdf

URBACT. (٢٠١٩). ما هي الاستثمارات الإقليمية المتكاملة؟ مأخوذ من https://urbact.eu/what-are-integrated-terrporate-investments

URBACT. (٢٠٢٠). لمحة سريعة عن URBACT. مأخوذ من https://urbact.eu/urbact-glance

المنتدى الاقتصادي العالمي. (٢٠٢١). تقرير المخاطر العالمية ٢٠٢١، المنتدى الاقتصادي العالمي. مأخوذ من http://www٣.weforum.org/docs/WEF_The_Global_Risks_Report_٢٠٢١.pdf

البنك الدولي. (٢٠٢٠). التقارب: خمس خطوات حاسمة نحو دمج المناطق المتأخرة والمتقدمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مأخوذ من https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/convergence-five-critical-steps-toward-integrating-lagging-and-leading-areas-in-the-middle-east-and-north-africa

المبادرات المعلنة في التوجيهات السياسية:

المقترحات التشريعية • قانون المناخ الأوروبي • اقتراح لتوسيع نظام تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي إلى القطاع البحري وتقليل البدلات المجانية المخصصة لشركات الطيران بمرور الوقت؛ ولتوسيع هذا ليشمل حركة المرور والبناء • ضريبة حدود الكربون • مراجعة توجيه ضرائب الطاقة * الإستراتيجيات وخطط العمل • الإستراتيجية الصناعية الجديدة • إستراتيجية للتمويل الأخضر وخطة استثمار أوروبا المستدامة • خطة شاملة لزيادة هدف الحد من انبعاثات الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٣٠ نحو ٥٥٪ • "استراتيجية من المزرعة إلى المائدة" بشأن الغذاء المستدام على طول سلسلة القيمة بأكملها • استراتيجية شاملة لحماية صحة المواطنين من التدهور البيئي والتلوث • استراتيجية التنوع البيولوجي لعام ٢٠٣٠ • خطة عمل الاقتصاد الدائري الجديد. معالجة المواد البلاستيكية الدقيقة * أدوات التمويل • صندوق الانتقال العادل الجديد • اقتراح لتحويل أجزاء من بنك الاستثمار الأوروبي إلى بنك المناخ الأوروبي * المبادرات غير التشريعية • ميثاق المناخ الأوروبي • قيادة العالم في مؤتمر الأطراف لعام ٢٠٢٠ في اتفاقية التنوع البيولوجي.

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

© الاتحاد من أجل المتوسط، 2021
يسمح باستنساخ هذا المحتوى بشرط ذكر المصدر.
يتوفر المزيد من المعلومات حول الاتحاد من أجل المتوسط على الموقع الإلكتروني [www.ufmsecretariat.org].

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

يوم المتوسط

28 نوفمبر

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

ufmsecretariat.org

بالاو دي بيدرالبيس | بيري دوران فاريل، 11 | 08034 برشلونة، إسبانيا
الهاتف: 0034935214100 | الفاكس: 0034935214102